

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Amar Telidji Laghouat
Faculté des Sciences Humaines & Sciences
Islamiques & de la civilisation



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار تليجي بالأغواط
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

مستخرج من محضر المجلس العلمي

رقم 2025/01

بناء على محضر المجلس العلمي رقم 01 بتاريخ 2025/01/15 والذي تم فيه تعيين خبراء للمطبوعة

المعنونة ب :

القسم	عنوان المطبوعة	المقدم من طرف	الخبراء	الجامعة
التاريخ	محاضرات في مادة "تقنيات البحث التاريخي"	د. معمر جعيرن	د. جفال عمر	جامعة الأغواط
			د. عطية محمد	جامعة الأغواط
			د. كمال مايدي	مركز آفلو

وبعد الاطلاع على تقارير الخبرة الإيجابية المقدمة من طرف الخبراء المعينين في الجدول أعلاه ، تم تقديم هذا

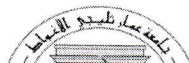
المستخرج للمعني .

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي
د. بن السايح محمد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة عمار ثلجي الاغواط

كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية والحضارة

قسم التاريخ

محاضرات في مقياس تقنيات البحث وإعداد مذكرة

مقدمة لطلبة السنة الاولى ماستر تخصص

تاريخ وحضارة المشرق الإسلامي

إعداد:

الدكتور / جعيرن معمر

استاذ محاضر أ

السنة الجامعية: 1446/1445 هـ - 2025/2024 م

مقدمة:

إن إنجاز بحوث علمية تتوافر فيها الضوابط الشكلية والموضوعية هو غاية الطالب والاساتاذ والمؤسسة الجامعية، فمن هذا المنطق جاء اختياري لإنجاز محاضرات في المقياس كدليل في منهجية إعداد مذكرة الذي اهدف من خلاله الى تقريب قواعد المنهجية وتبسيطها للطلبة ، ويعتبر مقياس منهجية اعداد مذكرة من المقاييس الهامة التي نهدف من خلاله كذلك الى تبيان للطالب كفايات الاعداد و الطرق الصحيحة بغية تعريف الطالب بالخطوات الواجب إتباعها من أجل إعداد مذكرة مشروع، وذلك من خلال جعله يفكر تفكيراً عملياً ومنطقياً اتجاه مختلف عناصر بناء بحث مذكرة التخرج، بداية بتحديد المشكل، ووصولاً إلى التوثيق العلمي السليم لنتائج البحث ، وأملّي هنا أن أكون قد وضعت لبنة في هذا المقياس ليكون عوناً للطالب في إنجاز مذكرته.

المحاضرة الأولى:

علاقة علم التاريخ بالمنهج التاريخي:

هناك علاقة وثيقة بين التاريخ كعلم، أو التاريخ كمجال من مجالات البحث العلمي وبين المنهج التاريخي، علاقة اعتبار أنه لا يوجد علم التاريخ بدون وجود المنهج العلمي الذي يُنْتَج ويُطَبَّق في جميع بياناته وحقائقه وفحصها ونقدها وتحليلها وتفسيرها، وهذا المنهج العلمي، بالنسبة لعلم التاريخ والبحث التاريخي، هو المنهج التاريخي، ومن هنا تأتي ضرورة التعرّف على مفهومي علم التاريخ والمنهج التاريخي¹:

مفهوم التاريخ:

يبدو أن كلمة التاريخ مشتقة من اللفظ السامي الذي يعني القمر أو الشهر، وتُلفظ تاريخاً (بإثبات الهمزة)، وتفيد مطلق التعريف بالوقت، وتلفظ تاريخاً (بتسهيل الهمزة) وهي تقابل عادة كلمتي Histoire الفرنسية و History الإنجليزية: المأخوذتين من لفظ Historia اليوناني الذي يفيد الرؤية أو النظر أو المعنى، وقد يعني البحث لأن الذي رأى أو قام شاهداً يسمى Histor².

تعريف التاريخ:

توجد تعريفات كثيرة، متكاملة ومتقاربة، للتاريخ يمكن تلخيصها فيما يلي:

التاريخ هو معرفة ماضي البشرية، وهو علمها بالدرجة الأولى بحيث يحيط إحاطة شاملة بحياة الإنسان، في كل أبعادها³، بما في ذلك الحاضر والمستقبل، وهو علم عددي (كمي) يقدر ما هو علم كفي، يرصد الفعل ورد الفعل الصادر عن إنسان، غير متغيّر أصلاً، وعن بيئة غير متغيرة أيضاً، وهو الصورة الفكرية والحضارية التي تهدف إلى إعادة تمثيل البشرية، كما هي، وتتبع مراحل تطورها

1 كشرود الطيب: البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية عمان- الأردن 1427هـ/2007م، ص311.

2 سعيدوني ناصر الدين: أساسيات منهجية التاريخ، دار القصة للنشر، الجزائر، 2000، ص7.

وتفاعلها كأحسن دليل على تجارب الأفراد والجماعات الماضية وتطلعاتها نحو المستقبل، وهو دراسة جهود الإنسان في الماضي، بمظاهرها المختلفة وما تركته من تأثيرات تطوّر الحضارة في الماضي وما يترتب عنها في الحاضر وينبئ بنتائجها في المستقبل⁴.

والتاريخ هو وصف الحوادث أو الحقائق الماضية وكتابتها بروح البحث الناقد عن الحقيقة الكامنة، وهو واسع كاتساع الحياة نفسها، يضم الميدان الكلي الشامل للماضي البشري، والحقائق والبيانات التاريخية، وهي جزء لا يتجزأ من عملية النمو الاجتماعي والحياة الاجتماعية الشاملة التي كانت تحيط بها⁵.

وقد وقع اختلاف، في الرأي، بين العلماء في نهاية القرن التاسع عشر حول نشاطات الباحث التاريخي، وما إذا كانت جهوده علمية أم لا؟ وما إذا كان هناك شيء اسمه البحث التاريخي؟ وما إذا كان التاريخ، في حد ذاته، علماً؟

إذ أنكر بعضهم صفة العلم عن التاريخ، وعن البحث التاريخي، بحجة أن من يقومون باسترجاع الأحداث التاريخية لتحليلها، لا يقومون بملاحظة الظواهر التي حدثت فعلاً، حتى يتمكنوا من دراستها بموضوعية، لأنهم يعتمدون على السماع، أو النقل عن الآخرين، أو بتجميع بعض الأوراق أو المقالات المنشورة، مما يستوجب الحذر والحيطه لتفادي الوقوع في الخطأ والتأويل غير الدقيق للظواهر التي حدثت في الماضي، وأنّ إصاق كلمة العلم على أي حدث تاريخي لا يمكن إلاّ إذا استطاع الباحث أن يستنتج منه بعض الحقائق واستخدامها في التنبؤ المستقبلي للكشف عن بعض العلاقات أو القوانين أو القواعد التي يمكن تعميمها أو قبول طُروحاتها تحت ظروف بيئية مختلفة⁶، وأن الموضوعية في البحث التاريخي أمر مشكوك فيه، وأن الباحث كثيراً ما يلجأ إلى ملء الفراغات التي تتركها المادة التاريخية باستنتاجاته الخاصة، وأن التاريخ لا يعمل في نظام مقفل، مثلما هو الأمر في معمل العلوم الطبيعية، وبالتالي فهو لا يستطيع التحكم في ظروف الملاحظة ولا التحكم

4 نفس المرجع، ص 11 .

5 كشرود: المرجع السابق، ص 311.

6 عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات) كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999، ص 36.

في المتغيرات ذات الأهمية الدلالة⁷، أي أن مادة التاريخ غير ثابتة ولا هي قابلة للتحديد، وأن الاختبار والتجربة أمران غير ممكنين في الدراسات التاريخية⁸.

لكن البعض الآخر، من العلماء، اعتبروا أن البحث التاريخي له بعض صفات البحث العلمي، بحجة أن عالم التاريخ يحدّد، كغيره من الباحثين العلميين، مشكلة معينة للبحث، ويضع لها فروضا ويجمع ويحلل البيانات والمعلومات الأولية، ويختبر الفروض، حتى يثبت اتفاهه أو عدم اتفاهه مع الدليل، ثم يضع التعميمات والنتائج، فهو إذاً، علمٌ بهدفه وطرقه، يسعى كغيره من العلوم وراء الحقيقة، وله منهجه الذي لم يفتأ يتطوّر ويتكامل بتراكم المعرفة التاريخية يعتمد، مثل الجيولوجية، على الملاحظة غير المباشرة، ويبحث مثلها عن تجانس الظواهر ليستخلص ما هو مشترك بينها، وأسباب المشاركة في كل ظرف من ظروفها، وأن عالم التاريخ يعتمد على شهادة العديد من الشهود الذين حضروا الحدث، وهو يُضع دليله بشدة للتحليل النقدي للتعرف على أصالته ونقده، وأنه يستخدم، عندما يقرأ نتائج، قواعد الاحتمالات المشابهة لتلك التي يستخدمها علماء العلوم الطبيعية، وأن عدم التحكم في المتغيرات بصفة مباشرة، ليس مقصوراً على المنهج التاريخي بل على كل البحوث السلوكية، كعلم الاجتماع والسياسة وعلم النفس الاجتماعي والاقتصاد وغير ذلك⁹.

مفهوم المنهج التاريخي:

يهتم التاريخ بدراسة ماضي الإنسانية وما خلفه من حضارات بالاستناد إلى الآثار والوثائق، ويتكون من الأحداث الزمنية المتعاقبة ويستند على الزمن بأبعاده الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، فالأمس يمثل التاريخ بالنسبة لليوم واليوم يمثل التاريخ بالنسبة للغد، فمن الضروري معرفة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. وسنتطرق لمفهوم المنهج التاريخي وخطواته قبل التعرض لكيفية تطبيقه في المجال القانوني.

7 بدر أحمد: أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، ص194-195.

8 سعيدوني: المرجع السابق، ص9.

9 بدر أحمد: المرجع السابق، ص194-195، سعيدوني: نفس المرجع، ص10-11.

باعتبار أن الإنسان عضواً في مجتمع سياسي فإنه يحتاج لدراسة ماضيه في كفاحه من أجل تحقيق أهدافه، فالدراسة التاريخية تمكّن من الاستفادة من التجارب السابقة كما تقدم تفسيراً لها.

العلاقة بين التاريخ والعلم وثيقة فهو علم انساني واجتماعي، ويشكل سيرة للإنسان وللأحداث وللشريعة، ولقد نثار نقاش حول ما إذا كان التاريخ علماً من العلوم الانسانية يمكن الاعتماد على معطياته في البحث، يرى البعض أن التاريخ لا يعتبر علماً لأن المؤرخ لا يلاحظ الظواهر التي يدرسها مباشرة وإنما يعتمد على الطريقة التقليدية المتمثلة في سماع الشهود والنقل عنهم أو الأخذ من الوثائق، وهذه الطريقة خطيرة قد تؤدي إلى نتائج مشكوك في صحتها. في حين يرى البعض الآخر أن التاريخ علم لأنه يقترب من العلوم الاستقرائية ويهدف إلى الكشف عن العلاقة السببية بين الظواهر والأحداث التاريخية، كما أنه يمكن من التنبؤ بالمستقبل عند الكشف عن قواعد وأحكام عامة يمكن تطبيقها على الظواهر مهما اختلفت في الزمان والمكان.

والمنهج التاريخي هو منهج يصف ويسجل ما مضى من أحداث ووقائع ويحللها ويفسرها على أسس علمية، وهو الطريقة العلمية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بالمستقبل، حيث يقوم بتتبع الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة منذ نشأتها وتحديد مراحل تطورها والعوامل التي تأثرت بها واستخلاص النتائج المرتبطة بها.

يتميز المنهج التاريخي بأن الباحث يعتمد على بيانات ومعلومات ترتبط بوقائع وظروف ماضية خارجة من نطاق معاشته لها، يهتم بدراسة الوثائق والمستندات التاريخية والآثار والمعالم والشهود، ويقوم بتحليلها ونقدها والتأكد من دقتها.

للمنهج التاريخي تعريفات متكاملة ومتقاربة، مثل علم التاريخ تماماً، ويمكن تلخيصها فيما يلي: إنه الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وعرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، قصد فهم أحداث الماضي والمساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وتوجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل، وبالتالي فهو أداة أو وسيلة علم التاريخ في تحقيق ذاته، وهو عبارة عن منهج وثائقي "غير مباشر" يعتمد على المصادر الأخرى، أي أن هذا "المنهج الاسترجاعي" يُستخدم للحصول على أنواع

من البيانات والمعلومات ذات الطابع المعرفي بهدف إعادة البناء التصوري للماضي، حسب خطة مضبوطة يقوم فيها الباحثون بتحليل واستخلاص مضامين مادة الأحداث التاريخية الفنية التي تثري أفكارهم وخبراتهم وتساعد في تطوير المناهج العلمية التي يستخدمها الباحثون الآخرون وتعميقها¹⁰.

هل التاريخ علم أو فن.

خلقت هذه الإشكالية جدلاً كبيراً بين المؤرخين والمفكرين، ودار نقاش كبير وطويل

حولها، حيث يرى البعض بأن التاريخ علم نظراً لما تحتويه الكلمة من معنى بحيث أن كلمة

العلم هي نوع من أنواع المعرفة التي تقوم على الدليل والاستنباط، وعلى الدليل والتدليل، ومن

هؤلاء المفكرين " إكسندر هل" حيث قال: "... إن كل معرفة معقولة فهي علم"، أما الأستاذ

"Karl Pearson" فيرى أن وظيفة العلم هي تصنيف الحقائق والتعرف على أهميتها سواء في

تتابعها، أو بالنسبة إلى بعضها البعض، في حين اعتبر الفيلسوف

الأمريكي " تيجارت " Teggart إن العلم ليس إلا البحث المنظم عن الطريقة التي تتضح في

إحدى الظواهر.¹¹

يقول هرنشو....: "إن التاريخ ليس علم تجربة واختبار، ولكنه علم نقد وتحليل

وتحقيق، وإن أقرب العلوم الطبيعية شبيهاً به هو علم الجيولوجيا، فكل من الجيولوجي

والمؤرخ يدرس تاريخ وآثار الماضي والحاضر معاً، ويزيد عمل المؤرخ عن الجيولوجي

حيث يفسر العامل البشري الإرادي الانفعالي ليقترّب قدر المستطاع من الحقيقة التاريخية

وعكس هذه الآراء يؤكد أحمد زكرياء الشلق بأن التاريخ فن منذ نشأته، فهو أقرب إلى

10 كشرود عمار الطيب: نفس المرجع، ص311-312، سعيدوني ناصر الدين: المرجع السابق، ص29، عبيدات محمد وآخرون:

المرجع السابق، ص36، بدر أحمد: المرجع السابق، ص195.

¹¹ أنور محمود زناتي: علم التاريخ واتجاهات تفسيره، اقتراب جديد، مكتبة أنجلو المصرية، مصر، (د.ت.ن)، ص36.

القصة والرواية يرويها القصاصون من جيل إلى جيل شفاهيا أو مدونا يضيف كل منهم إلى وقائعه ما شاء من المبالغة والبلاغة فتختلط الحقائق بالأساطير¹².

ويوضح الشلق بأنه إذا ما استعرضنا آراء الفلاسفة والمفكرين بشأن هذا الجدل، فإنه يمكن إبراز اتجاهان ينكر فيه الأول بأن التاريخ علم ومنهم "وليام جيوفز" الذي ذكر في كتابه "أصول العلم" بأن التاريخ لا يمكن أن يكون علما لأنه يعجز عن إخضاع الحقائق التاريخية لما يخضعه له العلم من المشاهدة والفحص.

يرى أصحاب نظرية أن التاريخ فنا بأن المؤرخ يطلق العنان لخياله الواسع الغني وموهبته منكبين بأن التاريخ علم، فالفيلسوف الألماني شبينغلر (1880-1936) اعتبر بأن التاريخ هو شرط الكينونة فلا يوجد علم تاريخ لأن الأصح أنه يوجد علم مساعد للتاريخ يؤكد ما كان وما حدث، فالأحداث التاريخية والمعلومات لا تتكرر، على عكس المعلومات الطبيعية فهي تكرر نفسها، ولذلك يوجد فرق واختلاف بين الاثنين، فالأولى وقائع والثانية حقائق، فالوقائع تتبع الواحدة الأخرى أما الحقائق فتنشأ الواحدة منها عن الأخرى، ولذلك كلما ابتعد البحث التاريخي عن العلم الحقيقي فإن ذلك أحسن وأفيد للتاريخ، بيد أن التاريخ يحمل طابع الحقيقة المفردة التي لا تتكرر، عكس الطبيعة التي تحمل طابع المحتمل حدوثه دائما¹³.

يذكر العلامة ابن خلدون في مقدمته بأن التاريخ فن فيقول: "... أعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب جم الفوائد شريف الغاية...¹⁴.

¹² أنور محمود زناتي: المرجع السابق، ص 36

¹³ عارف أحمد اسماعيل المخلافي، محاضرات في مدارس تفسير التاريخ (فلسفة التاريخ نشأة الحضارات وتطورها وسقوطها)، ط1، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2007، ص 32.

¹⁴ ابن خلدون، المقدمة، دار النهضة، مصر، 2016، ص 35

ومن خلال ما ذكر سابقا فقد دافع أصحاب النظريتين عن موقفهما مستدلين في ذلك إلى تفاسير تحليلية لتوضيح وجهة نظرهما واختلاف آرائهما من خلال الجدال الدائر والإشكالية المطروحة وبين اختلاف الاثنتين، وظهر اتجاه آخر يرى بأن التاريخ نوع من الأدب يعنى بالتدوين القصصي لمجريات الأحداث¹⁵، فبعض رجال الأدب وتماشيا مع ما تم ذكره اعتبروا بأنه سواء أكان التاريخ علما أم لم يكن فهو فن من الفنون، وأن العلم لا يمكنه أن يعطينا عن الماضي سوى ما بقي من العظام المعروقة اليابسة بحسب ما ذكره ومع ما تم وصفه، ذلك أنه لا بد من الاستعانة بالخيال لكي تنشر تلك العظام وتبعث فيها الحياة، ثم هي بحاجة إلى شخصية وبراعة الكاتب حتى تظهر في ثوب وشكل جديد يليق بها¹⁶.

أهمية دراسة التاريخ:

تكتسي دراسة التاريخ أهمية قصوى كونه مساهما وعنصرا فعلا تبنى عليه المجتمعات في تطورها وتخلفها في نفس الوقت نظرا لعلاقته الوطيدة بجميع العلوم. يعتبر التاريخ همزة وصل بين الماضي والحاضر يجعل الإنسان يتصل بأجداده وأصوله التي هو امتدادها كما يعد من أهم المقومات الشخصية والوطنية، إذ يستخدم إذا أحسنت دراسته كأداة لترسيخ الوحدة الوطنية ووسيلة نضال ضد القوى المعادية والمستعمرة للأمة على مر العصور¹⁷.

¹⁵ أحمد زكرياء الشلق، ما لتاريخ وكيف نفسره، ط01، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2016. ص 44

¹⁶ . حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ط 08، دار المعارف مصر 2000، ص 17.

¹⁷ نجاة سليم محاسيس، مفاتيح علم التاريخ، ط1 دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 76.

وناهيك عن كل ما ذكر، فالتاريخ مادة أساسية من مواد البحث في القديم والحديث والمعاصر، وضروري لمسيرة الإنسان، مهما بلغ التقدم العلمي بالإنسان مبلغ الاستيطان خارج كوكب الأرض.

يذكر السخاوي عن أهمية وفائدة التاريخ فيقول: ".... والتاريخ يتناول أخبار الأنبياء صلوات الله عليهم وسلم، فهو مع أخبار العلماء ومذاهبهم والحكماء وكلامهم والزهد والنساء ومواعظهم، عظيم العناء، ظاهر المنفعة، فيه ما يصلح الإنسان به أمر معاده ودينه وسريرته في اعتقاداته وسيرته في أمور الدنيا، وما يصلح به أمر معاده ودينه وسريرته في الدنيوي... وكذا ما يذكر فيه من أخبار الملوك وسياساتهم وأسباب مبادئ الدول وإقبالهم ثم انقراضها وتدبير أصحاب الجيوش والوزراء وما يتصل بذلك من الحوال التي يتكرر مثلها وأسبابها أبدا في العالم، عزيز النفع كثير الفائدة، بحيث يكون من عرفه كمن عاش الدهر كله، وجرب المور بأسرها، وبأشر تلك الحوال بنفسه، فيعزز عقله، ويصير مجربا¹⁸.....".

إن للتاريخ فوائد لا تحصى ولا تعد، لعل أهمها معرفة السنن الربانية بحيث أرشدنا المولى سبحانه وتعالى إلى سننه في خلقه من أجل معرفتها وكيفية التعامل معها، فنذكر مثلا القرآن الكريم في الآية 137 من سورة آل عمران "قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الرض فانظروا كيف كانت عاقبة المكذبين"، ويقول أيضا عن مداولة الأيام بين الناس وزوال الأمم بانتشار الفساد والظلم "ولا تفسدوا في الارض بعد إصلاحها، وادعوه خوفا

¹⁸ محمود محمد الحويري، مرجع سابق، ص 22.

وظمعا إن رحمت الله قريب من المحسنين" المعارف 56، ويقول في سورة يونس الآية 81

" إن الله لا يصلح عمل المفسدين"، وللتاريخ كذلك فائدة جمة وهي التعرف على معالم

تاريخ البشرية من خلال معرفة تاريخ الأنبياء والرسل، كسيرة الرسول (ص) والخلفاء الراشدين

ومدى معرفة أثر الإسلام في حياة البشرية جمعاء وتأكيد العديد من الحقائق في حياتهم

وذلك بتمكينهم من حصانة فكرية تمنعهم وتحيدهم من الانحراف عن منهج الخالق سبحانه وتعالى¹⁹.

يعتبر التاريخ وعاء كبير نقل لنا كل أنواع وألوان المعارف والعلوم المختلفة دينية كانت أم

دنيوية، كما خلد أسماء كثيرة ورواد كثر لهذه العلوم، ولكل من أبدع علما وفنا، فكان بذلك

دافعا لخلق مجال للتنافس والالتحاق بركب الأولين وبالتالي فهو التعلم من الماضي لتدبير

شؤون الحاضر وتفسير أحداثه للاستفادة منه في المستقبل، فمن لم يستند من التاريخ حكم

عليه بتكراره، فالتاريخ فيه حل كثير لمشاكل الدول وحفظ الممتلكات للأفراد والمجتمعات والأنساب

التي يترتب عليها صلة الرحم²⁰

يستفاد من التاريخ أيضا في المساعدة على نشر الفكر والثقافة وما خلفته الحضارات

الغابرة، ودليل ذلك استفادة الغرب الأوروبي من تاريخ الحضارة العربية الإسلامية،

فالمستشرقة الألمانية زيغريد هونكه (1913م-1999م) في كتابها "شمس العرب تسطع

على الغرب" دونت فضل حضارتنا على أوروبا، ومدى استفادتهم منها في مجالات علومهم

وحياتهم المختلفة، فالتاريخ من هذا المنظور يساعد في فهم حركة التطور في المجالات

¹⁹ محمد بن صامل السلمي، المدخل إلى علم التاريخ، ط2، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، السعودية، 2009، ص 10.

²⁰ سعد بدير الحلواني، تأريخ التاريخ، مدخل إلى علم التاريخ ومناهج البحث فيه، ط2، (د.م.ن)، (د.ب.ن)، 1999، ص18

الاجتماعية والثقافية وغيرها وكذلك استمراريته من الماضي إلى الحاضر، وما يطرأ عليها من تغييرات تمس حالة تطورها وما ينتظر منها في الأزمنة القادمة²¹.

يقول بوركار Burchardt "إن التاريخ سيد الحياة"، ويعقب عليه نيتشه Neitsche في قوله: "إن الإنسان يجب أن يمعن بالأحداث الخاصة بحياته خلال الأزمنة المختلفة، فمعرفة الماضي مطلوبة لكي تكون في خدمة الحاضر والمستقبل، وليس لإضعاف الحاضر أو لاجتباب جذور القوى الحيوية للحياة في المستقبل".

يتبين من خلال هاذين القولين قيمة التاريخ وفائدته في تربية الفرد، ذلك أن هنا تماثلاً ما بين حياة الإنسان وتاريخ الإنسانية، فالإنسان هو الأصغر والإنسانية هي العالم الأكبر، وبالتالي فدراسة التاريخ تمكن الفرد أن يدر عن نفسه وعن علاقته بغيره الشيء الكثير²². وبالإضافة إلى ذلك فلتاريخ قيمة في حياة المجتمعات والأمم ولرجال السياسة أيضاً، حيث تتخذ منه بعض الدول وسيلة لنشر المبادئ التي تؤمن بها، كما أنه مدرسة لتعلم طريقة البحث السياسي فالسياسية ليس فيها شيء ثابت مثلها مثل المؤرخ عند شروعه في بحث حادثة معينة فلا سبيل أمامه للوصول إلى الحقيقة الثابتة المطلقة²³.

يقول الفيلسوف الإنجليزي سيلبي: Seley "...إن التاريخ هو مدرسة السياسية"، بمعنى أن السياسي إذا لم يكن له قدر كافي ولم يقدر كبير من التاريخ القومي والكلي فإنه لا يستطيع شق طريقه بنجاح لأنه سيجهل وجهة نظر استنتاجه للأحداث المعاصرة، فالقائد السياسي

²¹ سعد بدير الحلواني، مرجع سابق، ص 19.

²² شوقي الجمل، علم التاريخ، نشأته وتطوره ووضعه بين العلوم الأخرى ومناهج البحث فيه، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، مصر، 1997، ص 79.

²³ المرجع نفسه، ص ص 80 - 81.

من أشد الناس حاجة إلى فهم التاريخ، لكي يستطيع إقناع الناس والرسو بسفينته وقيادة أمته إلى بر الأمان، مثله مثل المشرع والقانوني الذي يريد وضع وسن القوانين، فالقضايا ستبقى هي نفسها، ومشاكل الفرد لن تتغير على الرغم من تغير ظروفها وطبيعتها، ولهذا لا يزال التاريخ السياسي يحتفظ بمركزه ويحظى بالاهتمام الأول لدى كثير من المؤرخين والباحثين²⁴. إن التاريخ يمد السياسي بتجارب سابقة يستفيد منها فكل المشاكل الكبيرة المعاصرة سياسية كانت أم اجتماعية لها تاريخ قديم، فهو يعطيه الأصول الواقعية لمشاكل الوقت الحاضر، وبالتالي فهو أساس للتقدم السياسي ومستودع للسوابق السياسية²⁵.

وخلاصة القول نستنتج ما يلي:

تتفع دراسة التاريخ الباحث لكي يلم بكل ما هو مفيد له، وعظيم في تاريخ أمته، وتؤدي به إلى توسيع مداركه وترسيخ مفاهيم معينة لتصبح جزءا من التربية الوطنية للدولة، وهو ما يفسر لنا سعي الحكام لإحداث تغييرات في مناهج التاريخ خاصة في المدارس والجامعات ليقينهم التام بمدى تأثير ذلك في تربية وإعداد النشأ، فهو يساعد الأمة في رسم خارطة طريقها وسياستها الحاضرة والمستقبلية عن طريق معرفة كل ما يعترضها من عقبات تقف أمام قوتها، فدراسته تساعد على فهم العناصر المشتركة لتكوين الأمة إقليميا ومحليا²⁶.

²⁴ سيد أحمد علي الناصري، فن كتابة التاريخ وطرق البحث فيه، ط1، دار النهضة العربية للنشر، مصر، 1982، ص23

²⁵ هرنشو، علم التاريخ، تر: عبد الحميد العبادي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1937، ص 153.

²⁶ ميمونة ميرغني حمزة، مرجع سابق، ص ص 16-17.

المحاضرة الثانية:

مجالات البحث في التاريخ.

يتناول التاريخ العديد من المجالات فلا يمكن الاستغناء عنه نظرا لحاجة الأمة المتنوعة له سواء دينية ودعوية وسياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية ومعرفية²⁷.

المجال السياسي:

قد يتجه الباحث أو الطالب مثلا لاختيار موضوع بحثه، فيحدد مجاله في التاريخ السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الفكري.

ومن المعلوم كذلك أن بعض الكتابات التاريخية ارتكزت في المجال السياسي، فكان المؤرخان البريطانيان فريمان وجون سيللي أول من شخصوا هذه النزعة، وأشارا إلى أن أي شيء خارج السياسة لا يمت للتاريخ بصلة، بل ورفعا شعارهما "التاريخ هو عالم السياسة في الماضي والسياسة هي تاريخ الحاضر"²⁸.

المجال الاجتماعي:

أُكتب المؤلف جورج تريفيليان (1876-1962) وهو إنجليزي كتابا تناول فيه التاريخ الاجتماعي لشعبه وكل ما يتعلق بهذا المجال ونشاطات متعددة تتعلق بنشاط السكان من زراعة وتجارة وما يستخدمونه من آلات وكيف يبنون منازلهم ويؤثثونها، وكل ما يتعلق بشكل الأسرة وعلاقاتها، وعادات الزواج ومعالجة الأمراض، فهو يرى بأن التاريخ الاجتماعي والفكري يساعد في فهم تكوين الأمم وتتبع مسار تطورها، كما يساعد الأجيال المتعاقبة في

²⁷ محمد موسى الشريف، دراسات تاريخية منهجية نقدية، ط1، نشر وتوزيع دار الأمة، السعودية، 2016، ص 23.

²⁸ ميمونة ميرغني حمزة، المرجع السابق، ص 166.

الترايط والانتفاء للأمة²⁹.

ج- المجال الدبلماسي:

بالنسبة لهذا المجال وبحسب ما ذكرته المؤرخة ميمونة ميرغني حمزة، فقد انبثق عن التاريخ السياسي حينما شرعت الدول في إقامة علاقات دبلوماسية مع بعضها البعض، خاصة بعد مراحل الحرب والسلام والتطور الاقتصادي والتتقل بين البلدان وسرعة الاتصالات، ما ينتج أيضا من مآسي خلال الحربين العالمتين الأولى والثانية، الأمر الذي دفع المؤرخين للكتابة في التاريخ الدبلماسي حديث النشأة فبعد أن كان ينظر إليه سابقا بأنه وكما ذكرنا سابقا جزء من التاريخ السياسي، أصبح مع توفر مصادر ومراجع جديدة .

²⁹ ميمونة ميرغني حمزة، دراسات في منهجية البحث التاريخي، ط1، منشورات المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، ص167

د - المجال الدولي:

يعتبر التاريخ الدولي ذو مكانة هامة بين الدراسات والكتابات التاريخية بعد موجة التطور التي عرفها العالم الغربي خاصة في مجالات عدة ومن بينها وسائل الاتصال، مما أدى إلى إلغاء الحدود والفواصل بين الأمم، وظهرت اتجاهات واتحادات مختلفة سواء أوروبية أو آسيوية، ومنظمات دولية، فتأثرت بذلك الكتابة التاريخية بتلك التطورات، وتجاوزت الحدود المحلية ليصبح بذلك التاريخ دولياً استمد من خلاله المؤرخ معلوماته المحفوظة في دور الأرشيف الخاصة بالدولة التي عملت على تنظيمها وصيانتها لكي لا تتعرض للتلف³⁰.

بالإضافة إلى مجال البحث في التاريخ فقد ظهر في العصر الحديث مدارس للفكر التاريخي الحديث على غرار مدرسة التاريخ السياسي، ومدرسة التاريخ الاقتصادي، ومدرسة التفكير الاجتماعي ومدرسة التاريخ العالمي، فعلم التاريخ ليس هو فقط علم السياسة في الماضي، بل هو أيضاً علم الاقتصاد في الماضي وعلم الاجتماع في الماضي وعلم الأديان والحضارات في الماضي وكل ما يتعلق بالإنسان وحضاراته قديماً³¹.

مهارات وصفات المؤرخ الناجح.

قبل أن يتصف المؤرخ بمهارات وصفات ناجحة وجب التذكير بأن تلك المهارات التي امتلكها من تفكير متعدد هي حواس وهبها الله سبحانه وتعالى للبشر استطاع من خلالها

³⁰ المرجع نفسه، ص 173.

³¹ سيد أحمد علي الناصري، فن كتابة التاريخ وطرق البحث فيه، ط01، دار النهضة العربية للنشر، مصر، ص46

الإنسان عموماً والمؤرخ على وجه الخصوص أن يدر ويحلل ويقارن ويعلل ويفسر وي طرح أفكاره ويجيب على إشكالياته وينظم معلوماته عن وعي وإدراك قوي³².

ربما يتصور للبعض بأن كل من يكتب أو يحاول الكتابة في التاريخ فهو مؤرخ، فالاعتقاد بأن الامساك بالقلم والقرطاس وسرد الأحداث دون ترتيب وتنظيم هو بحث تاريخي وبأن من كتب هو باحث تاريخي هو اعتقاد خاطئ، فالمؤرخ الناجح يجب أن تتوفر فيه صفات ضرورية وأن تتحقق له الظروف المناسبة تجعله قادراً على دراسة التاريخ وكتابته³³.

لا يدرس التاريخ عفواً ولا يكتب اعتباطاً، وليس كل من يحاول الكتابة في التاريخ سيصبح مؤرخاً، فمن الصفات الواجب توفرها فيه أن يكون أميناً وشجاعاً ومخلصاً لا يصرفه عن عمله غموض الوقائع والحقائق التاريخية واختلاطها أو اضطرابها³⁴.

كما يجب أن يتحلى كاتب التاريخ بحب الدراسة فيه والصبر على مصاعب البحث ومشقة السفر وندرة المصادر وغموض الوقائع أو اختلاطها واضطرابها وعدم التسرع في الكتابة والبحث، ذلك أن الإسراع والتعجل سوف يؤديان إلى طمس الحقيقة التاريخية³⁵.

المؤرخ الناجح هو ذلك الذي لا يخفي الحقائق ولا ينافق أصحاب الجاه والسلطان،

³² أنور محمود زنتي، علم التاريخ واتجاهات تفسيره، اقتراب جديد، مكتبة أنجلو المصرية، مصر، (د.ت.ن.ص) 46.

³³ قاسم يزبك، التاريخ ومنهج البحث التاريخي، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، 1990، ص 45.

³⁴ حسن عثمان، مرجع سابق، ص 17.

³⁵ محمود محمد الحويري، مرجع سابق، ص 28.

فالكشف عن أخطاء الماضي وعيوبه تقيد في السعي إلى تكرار الخطأ في الحاضر فكما يقال "من لم يستفد من التاريخ حكم عليه تكراره، ومن لم يزعزعه صوت الماضي، لا يمكنه بناء المستقبل"، ذلك أن عدم الكشف عن الخطأ يعد تضليلاً لا يخدم المصلحة الوطنية. يقال: "... إذا اعوزت المؤرخ ملكة النقد سقطت عنه صفته، وأصبح مجرد شخص يحكي كل ما يبلغه على أنه حقيقة واقعة"....، ومعنى هذا القول أنه ملزم للمؤرخ أن تتوفر له ملكة النقد، فلا يجوز له أن يقبل كل كلام أو يصدق كل وثيقة أو مصدر دون أن يدرسه أو يفحصه أو يستقرأه³⁶.

ومن الصفات المهمة أيضاً للمؤرخ هي عدم التمييز، والشعور بالمسؤولية والتواضع وأن يبتعد عن حب الشهرة والظهور أمام الناس بمظهر المتعالي، وألا يكتب من أجل الحصول على الامتيازات أو الألقاب والمناصب، فكلها أمور سيأتي يوم وتزول ولا يمكنها أن تدوم مهما طال الزمن أو قصر³⁷.

من بين الشروط والصفات الواجب توفرها في المؤرخ أيضاً أن لا تؤثر فيه عوامل الترغيب والترهيب، كما يجب عليه أن يكون ملماً ببعض اللغات الأجنبية التي تعينه على قراءة النصوص والوثائق، وتساعد على الاطلاع والمعرفة الجيدة فيما يتعلق بموضوع بحثه

³⁶ ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 92.

³⁷ عبد الواحد ذنون طه، مرجع سابق، ص 40.

أو الموضوع الذي يكتب فيه لاسيما لغات الأمم التي كانت لها الصدارة والسيطرة على المناطق التي يؤرخ لها ولشعوبها وساكنتها³⁸.

اشترط ابن خلدون في المؤرخ أن يكون "عارفا بقواعد السياسية وطبائع الموجودات، واختلاف الأمم في السير والأخلاق والعوائد والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة بينه وبين الغائب من الوفاق أو بين ما بينها من الخلاف وتعليل المتفق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والملك ومبادئ ظهورها، وأسباب حدوثها ودواعي كونها وأحوال القائمين بها وأخبارهم، حتى يكون مستوعبا لأسباب كل حادث واقفا على أصول كل خبر"، وقال مؤكدا على شرط يجب أن يتوفر في المؤرخ وهو الفطنة وحسن التصور: "...ومن الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الزمن ومرور الأيام، وهو داء قوي شديد الخفاء... فربما يسمع السامع كثيرا من الأخبار الماضية ولا يتقطن لما وقع من تغير الأحوال وانقلابها، فيجربها لأول وهلة على ما عرف، ويقيسها بما شهد، وقد يكون الفرق بينها كثيرا فيقع في مهواة الغلط.³⁹..."

تتطلب العقلية التاريخية من الباحث أن يتقمص على قدر استطاعته شخصية موضوعه وأن يحظى شخصيته محاولا أن يتقهم لغته ومثله ورغباته وميوله وعاداته ونوازعه واتجاهاته

³⁸ سعد بدير الحلواني، مرجع سابق، ص 25.

³⁹ موسى محمد الشريف، مرجع سابق، ص ص 116- 117.

وخصائصه كما تتطلب العقلية التاريخية منه أيضا الدفاع أحيانا عن موضوعه أكثر ما
يستطيع الموضوع أن يدافع عن نفسه حتى ولو لم يؤمن بالضرورة به، فهو كالطبيب
النفسي، وهذا لا يعني بالضرورة التساهل والتسامح⁴⁰.

⁴⁰ ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص. 94.

المحاضرة الثالثة:

خطوات المنهج التاريخي:

أولاً) مرحلة اختيار موضوع البحث، أي تحديد مشكلته:

يؤكد الباحثين في كتاباتهم أن الهدف من البحث التاريخي هو صنع معرفة علمية من الماضي الإنساني، ونعني بالعلمية أنها تستند إلى، طرق عقلية توصل إلى الحقيقة بقدر ما تسمح به الظروف التي تخضع لها كالظروف التقنية (طبيعة الوثائق المستخدمة) والظروف المنطقية (تلك التي تحللها نظرية المعرفة). وفي الحقيقة أن صنع معرفة علمية من الماضي الإنساني عمل شاق ومعقد، إلا أنه يمكن تحليله إلى مراحل وخطوات تجعل إدراكه أكثر سهولة ويسر. لذلك يقول موريس أنجرس نقلاً عن اندري كيلبي: يُجمع كل المؤلفين على منح عملية اختيار الموضوع أهمية قصوى، فسر النجاح في البحث عادة ما يكمن في انتقاء سؤال جيد وموضوع بحث جيد" ⁴¹.

وينطلق الاختيار من فكرة مبدئية، غير دقيقة، في مجال معين من مجالات البحث التاريخي المختلفة، سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو حضارية، وفي إطار جغرافي محدد، كالجزائر أو إحدى مناطقها أو بلاد المغرب أو العالم العربي أو إفريقيا إلى غير ذلك، وفي إطار تاريخي معين، كفترة من فترات ما قبل التاريخ، أو التاريخ القديم أو الوسيط أو الحديث أو المعاصر.

ومن المفيد أن يكون اختيار موضوع معين، أو ظاهرة معينة على أساس امتدادهما عبر التاريخ، لها خاصية الاستمرار والدوام النسبي، بحيث يمكن للباحث أن يتعقبها ويتتبع مراحل التطور التي مرت بها، والآثار أو النتائج التي ترتبت عليها، كنظام الزواج مثلاً، والتغيرات

⁴¹ موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، تر بوزيد صحراوي وآخرون، ص 120.

التي خضع لها خلال العصور، وتطوّر وسائل الإنتاج وصلتها بالعلاقات والأنظمة الاجتماعية المترتبة على ظواهر التحضر والتصنيع في مخلف المجتمعات: ففي أية ظاهرة محل الدراسة، يجب على الباحث الرجوع إلى الماضي لتتبع الاتجاهات العامة التي مرّت بها الظاهرة، للكشف عن القوانين والأسس والمبادئ العامة التي تحكمها⁴².

إن طريقة البحث الوثائقي، وهي الوحيدة في الدراسات التاريخية، تلعب دورا هاما في المجالات العلمية الأخرى، لأن كلّ مجال علمي له تاريخ يحتاج إلى دراسة علمية متعمقة، فهي تستخدم في مجالات الفن والجيولوجيا واللغات والأدب والموسيقى والفلسفة والعلوم السياسية والكيمياء والاقتصاد والتعليم والجغرافيا والرياضيات والفيزياء وعلم النفس وعلم الاجتماع⁴³.

وقد تتولد رغبة الإنسان في اختيار موضوع أو مشكلة بحثه، من مطالعته السابقة، ويكون من المفيد له، قبل أن يقرر خوض غمار البحث فيه، أن يعرضه على ذوي الخبرة، في ميدانه، وخاصة الأستاذ المشرف، ليأخذ رأيهم فيه، وليستفيد من إرشاداتهم العلمية والمنهجية.

إذا كانت للباحث رغبة التخصص في مجال تاريخي معيّن دون أن تكون له عليه فكرة واضحة تمكّنه من اختيار موضوع محدد فيه، فعليه بالشروع في مطالعة ما يمكن أن تقع عليه يده من مصادر ومراجع كتبت في ذلك المجال، ويستمر في المطالعة إلى أن يكتشف، بمهارته الخاصة، خلافا فيه، يحتاج إلى معالجة علمية، كأن يكتشف موضوعا جديدا في حاجة إلى دراسة، أو موضوعا كانت دراسته ناقصة في شكلها أو في مضمونها: كأن لم

42 كشرود الطيب: المرجع السابق، ص321.

43 بدر أحمد: المرجع السابق، ص204-205.

يستخدم أصحابها فيها مصادر أساسية بإمكانها، إن استخدمت، أن تؤثر على نتائجها أو أن أصحابها لم يكونوا موضوعيين، في أغلب ما توصلوا إليه من آراء واستنتاجات وعندئذ يتوجّب عليه تركيز قراءته حول ذلك الخلل أو الإشكالية التي عثر عليها ويستمر في قراءة كل ما كتب حولها في المرجع العامة، من كتب وموسوعات، أي دوائر المعارف، وفي المقالات المنشورة في الدوريات والمجالات العلمية، وعادة ما ترشده إليها فهرس المكتبات، ومواقع الإنترنت، وقوائم المصادر والمراجع (البيبلوغرافيات).

ولا ينبغي الخلط هنا بين المطالعة البحتة وبين جمع المادة: ففي هذه المرحلة يقتصر الأمر على القراءة، ولا تُجمع مادة الموضوع، بل يكتفي الباحث بوضع قائمة المصادر والمراجع، أي فتح قائمتين: يسجل في إحدهما المصادر التي يُقدّر أن لها علاقة بموضوعه، كليا أو جزئيا، ويسجل في الأخرى المراجع. وعادة ما توجد هذه وتلك في البيبلوغرافيات (قوائم المصادر والمراجع) الموجودة في أواخر الكتب أو المقالات التي يطالعها أو في هوامشها. وتستمر عملية القراءة حول الموضوع، وجمع مصادره ومراجعته، إلى أن يقتنع الباحث أنه استوعبه، وبإمكانه تحديد مشكلة بحقه. وهنا يكون بإمكانه وضع العنوان المناسب له بالدقة المطلوبة.

وكما يجب التنويه والتحذير إليه، هو اعتماد الباحث على غيره في اختيار موضوع بحثه، وإن كان هذا الغير أستاذا، بهدف جذبه ليعمل تحت إشرافه، وهذه بمثابة هدية مسمومة تحرم متقبلها من التدريب على اختيار مواضيع بحثه في المستقبل، وهو أولى الخطوات المنهجية وأساسها، ومن شأنها أن تؤثر على بقية الخطوات.

هناك مبادئ أساسية يجب أن يراعيها الطالب عند اختيار موضوع بحثه، وهي على النحو

التالي:

أولاً: ينبغي أن يلاحظ الباحث عند التفكير في اختيار موضوع بحثه ميله للموضوع من غير تحيز، فكلما كان الميل للموضوع كلما زادت القدرة على العمل وكشف الحقائق التاريخية. **ثانياً:** ليس من الضروري أن يحدد الباحث عنوان موضوع بحثه من أول الأمر، بل يكفي تحديد الإطار الزمني والمكاني للبحث، أما التحديد النهائي للعنوان فيتم في الغالب بعد ان يقطع الباحث شوطاً في القراءة والبحث.

ثالثاً: تحديد الفترة الزمنية وينبغي أن تكون معقولة، فكلما كانت الفترة التي يتضمنها الموضوع محددة أمكن للباحث التعمق في بحثه، وساعدت الباحث على التعمق في بحثه وجمع كل المعلومات والكتابات والمصادر المتعلقة بها، والعكس، إذا كانت الفترة طويلة أصبح من العسير جمع كل ما كتب حول الموضوع، فلا يتعدى الأمر جمع معلومات عامة وعادية معروفة. فمن الأفضل أن لا يختار الطالب موضوعاً طويلاً، إذ أن اختياره مسألة أو ناحية محددة يمكنه من إنجاز بحثه في وقت مناسب والالتيان فيه بالجديد (التشجيع بالتوجه نحو التاريخ المجهرى) فلا يمكن مثلاً للباحث أن يتخذ تاريخ الدولة العثمانية بأكمله موضوعاً للبحث. (تكون النتائج العلمية للموضوع المحدد زماناً ومكاناً أعمق وأدق).

رابعاً: أن يكون الموضوع جديداً في محيط المادة التي تنتسب إليها الرسالة أو المذكرة، وكلما كان الأمر كذلك كلما كان طابع الأصالة متوفراً في البحث، أي أن هناك مساهمة حقيقية في البحث العلمي، وإضافة جديدة في حقل الاختصاص. وفي حالة اختيار موضوع فيه دراسات سابقة، لا بد على الطالب أن يطرح إشكاليات وفرضيات جديدة لم تطرح ولم تدرس في الموضوع سابقاً.

ولا يعتبر البحث جادا وأصيلا إلا إذا كان الهدف منه الاتيان بالجديد او تصحيح خطأ شائع، أو طرح مشكلات حضارية لها انعكاسات على الأوضاع الحالية⁴⁴ .

خامسا: مراعاة ما إذا كان للباحث الوقت الكافي لدراسته، إذ المفروض أن يكون حجم الدراسة متناسب مع الوقت المخصص لها، فمدة سنة جامعية، مثلا، لا يمكن أن تُتجز فيها أكثر من مائة (100) صفحة في دراسة أكاديمية، وإلا كان الكم على حساب الكيف.

سادسا: توفر المصادر والمراجع التي تتضمن المادة أو المعلومات التي تحتاجها الدراسة.

سابعا: النظر فيما إذا كانت إمكانيات الباحث ومؤهلاته العلمية، كاللغات الأجنبية، أو أي تكوين متخصص يحتاجه الموضوع، تسمح له بذلك.

بعد مراعاة هذه الشروط وصياغة الموضوع صياغة دقيقة، ينتقل الباحث إلى المرحلة الثانية. ألا وهي:

ثانيا: بناء إشكالية البحث:

الإشكالية هي أساس عملية البحث العلمي، فالبحث الذي يبدأ من فراغ لا ينتهي إلا إلى فراغ. ولهذا فإن السمة الرئيسية التي تميز البحوث العلمية في وقتنا الحالي هي أن تكون هناك إشكالية محددة وهامة، وفي حاجة ماسة إلى الدراسة والتحليل والوصول إلى الحلول المناسبة لها. وفي إطار التصميم العام للإشكالية التي يبدأ الباحث في الاحساس بها وإدراكها يمكنه أن يتطرق إلى تحديد المشكلة تحديدا دقيقا مفصلا مما يوفر عليه الجهد الذي قد يبذله في حالة ما لم يتعرف على الاشكالية.

44 - محمود محمد الحويري ، منهج البحث التاريخي، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات القاهرة، 2001، ص 247 .

أنظر أيضا: ناصر الدين سعيدوني، أساسيات منهجية التاريخ، دار القصة للنشر، الجزائر، 2000، ص 36 .

وتعريف الإشكالية وتحديد أبعادها يتوقف على مدى عمق الباحث في فهم نهج الاشكالية، وسعة اطلاعه العلمي وإحاطته بالدراسات السابقة حول الموضوع المدروس⁴⁵. لذلك يمكننا القول إن الإشكالية تعدّ -بلا مبالغة- المكوّن الأهم في البحث، فهي تمثل بالنسبة له ما يمثله الجهاز العصبي بالنسبة لجسم الانسان، لذا قيل: "لا وجود لبحث جيّد بدون إشكالية جيّدة". هذا إلى جانب كونها البصمة المميزة لأي بحث جدير بهذه التسمية. إذ يمكن إجراء عدة بحوث حول موضوع واحد، والاشكالية الخاصة بكل بحث هي التي تميزه عن غيره من البحوث⁴⁶.

مفهوم إشكالية البحث والفرق بينها وبين المشكلة:

في الحقيقة ما يجب التنويه إليه في هذه الجزئية، أن جل إذا لم نقل كل الدراسات التي تناولت موضوع الإشكالية، لا يستعملون مصطلح الإشكالية وإنما نجد مصطلح المشكلة، ولهذا تبادر الى ذهننا التساؤل التالي: هل هناك فرق بين المشكلة والاشكالية خاصة ونحن كباحثين في الجزائر في حقل العلوم الإنسانية نستعمل مصطلح الإشكالية وليس المشكلة، فهل هما مصطلحين مترادفين ام هناك بينهما او بصيغة هناك هل هناك أوجه شبه واختلاف بينهما؟

تتنوع التعاريف المتعلقة بمفهوم المشكلة في البحث العلمي، وفي الآتي نقدم بعض

المفاهيم:

- رجاء وحيد دويدري: ترى رجاء دويدري أنّ الإشكالية عبارة عن جملة من الأسئلة

45 - محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط3، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م، ص 22، 23 .

46 - مصطفى سعداوي، المحاضرة الثانية " بناء إشكالية البحث" من مقياس تقنيات البحث التاريخي، منصة مودل، جامعة محند اكلي اولحاج، البويرة..

تهدف إلى معرفة العلاقة التي تربط بين متغيّرات ومتحولات البحث، ويتحقق الغرض من البحث بالإجابة عن هذا السؤال⁴⁷.

- لارامي وفالي: "تُعبر عن وجهة النظر التي يقوم الباحث بمعالجة البحث وفقها، فكلُّ بحثٍ يتميّز بإشكاليةٍ خاصة تُميّزه عن غيره من الأبحاث التي تبحث في نفس الموضوع أو المشكلة"⁴⁸.

- موريس أنجرس: "نسمي مشكلة كل سؤال يتضمن إمكانية التقصي بهدف إيجاد اجابة"⁴⁹.

- وانطلاقاً من التعاريف التي تم تقديمها يُمكن تعريف الإشكالية في البحث العلمي بناءً على ما سبق بأنّها، مجموعةٌ من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات، والتي تُطرح من قبل الباحث أثناء قراءته حول موضوع البحث، ويُجيب عنها الباحث بعد اتّباعه لأساليب البحث والتقصّي، وعند كتابة البحث يتم صياغة تلك التساؤلات على هيئة سؤالٍ واحدٍ أو عدّة أسئلةٍ بحثيّة. كما قد تُعرّف على أنها مسألة أو قضية غامضة تحتاج إلى توضيحات، وإجابات، يتم صياغتها على شكل جمل استفهامية على نحوٍ يشمل حدود العنوان ومتغيراته، ولصياغتها يجب قطع شوطٍ من القراءات والمطالعة⁵⁰.

⁴⁷ رجاء وحيد دويدري: البحث العلمي اساسياته النظرية وممارسته العملية، ط1، دار الفكر، سوريا، 2000، ص 107 .

⁴⁸ لرامي فالي: البحث في الاتصال. عناصر منهجية، تر فضيل دليو وآخرون، ط2، ص 721.

⁴⁹ مرجع سابق، ص 141 .

⁵⁰ - هايل الجازي، "مفهوم الاشكالية في البحث العلمي". يمكن الاطلاع على المقال بالعودة إلى الموقع التالي:

[https://www.google.com/url?esrc=s&q=&rct=j&sa=U&url=https://mawdoo3.](https://www.google.com/url?esrc=s&q=&rct=j&sa=U&url=https://mawdoo3)

تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 جانفي 2025 .

وللإشارة هنا فإن التعاريف التي قدمناها وحتى غيرها كلها تقدم تعريفا للمشكلة وليس للإشكالية. ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي ما هو الفرق بين الإشكالية والمشكلة؟ يضع الباحث في هذه المرحلة مجموعة من الفروض أو الفرضيات، أو التساؤلات التي يسعى إلى التحقق منها أو الإجابة عليها، وتشكّل هذه الفرضيات أو التساؤلات ما يطلق عليه، عادة، تصميم الموضوع أو خطته وهي التي يمكن تسميتها "خطة جمع المادة"، لتمييزها عن خطط أخرى لاحقة تتضمنها خطوات المنهج التاريخي، وهي تمثل الأبعاد المختلفة للموضوع الذي يحدّد العنوانُ إطاره العام، تاريخيا وجغرافيا، على أن تكون هذه الخطة مبدئية، قابلة للتعديل، من زيادة ونقصان، حسبما يتوفر في المصادر من معلومات. وتتشكل خطة البحث من عناصر عديدة، تمثل عناوين فرعية لعنوان الموضوع أو البحث، وعلى أساسها يتم جمع البيانات أو المعلومات التي يحتاجها العمل، من مختلف المصادر والمراجع، أو المصادر الأولية والمصادر الثانوية.

المحاضرة الرابعة:

إعداد خطة البحث:

من أهم الأسئلة التي تدور في ذهن الباحث في التاريخ هي:

-كيف يمكن إعداد خطة بحث لموضوع لا يعرف عنه أي شيء؟

والجواب بطبيعة الحال هو استحالة الانطلاق في عمل من لا شيء، وبالتالي وجب

عليه أن يتعلم رسم خطة موضوعية بناء على ما توفر عنده من مصادر ومراجع ومعلومات

أولية تخص بحثه العلمي مهما كانت ولو قليلة.⁵¹

ومن أجل إعداد خطة جيدة للبحث وجب على الباحث الاطلاع على عدد معتبر من

المراجع العامة حتى يستطيع التعرف على معالم الفترة المراد دراستها لتحديد أهم النقاط

الرئيسية في موضوعه، ثم يقوم بتقسيم خطة بحثه مراعيًا في ذلك التقسيم الزمني والترتيب

الكرونولوجي للأحداث وتتابعها وتتابع مساراتها.⁵²

تعني خطة أي بحث تاريخي تبويب الرسالة أو الأطروحة أو أي بحث آخر تبويبًا أوليًا

وذلك بتقسيم البحث إلى أبواب وفصول تسهيلًا للدراسة، وإن كان الباحث ناقص خبرة في

هذا المجال فيمكنه الاستفادة والانتفاع بجهود من سبقوه بالرجوع إلى مكتبة الجامعة مثلًا ففي

⁵¹ محمد العربي معريش، دليل الطالب في منهجية البحث والعرض التاريخيين، عالم تنشيط الشباب، ط01، الجزائر،

1997، ص. 16.

⁵² عادل حسن غنيم، مرجع سابق، ص. 46.

رفوفها الكثير من رسائل التخرج المختلفة، ويتعرف على تخطيط تلك الرسائل من أجل وضع الخطوط العريضة الأولية لرسالته وذلك بوضع عنوان مناسب وتقسيمه إلى فصول مع الأخذ في الاعتبار أن يكون عنوان الرسالة جذابا وواضحا وسهلا وشاملا لكل الجزئيات، كما يجب أن تخضع أبواب الرسالة وفصولها في ترتيبها إلى أساس سليم وفكرة منظمة مترابطة ترتيبا زمنيا وموضوعيا⁵³، مدركا أن خطة البحث هي أولية وليست نهائية وبالتالي فهي قابلة للتغيير سواء بالحذف أو بالإضافة وفقا لما توفر من مادة علمية، ووجب التنبيه بأن يتصف الطالب والباحث بالمرونة ولا يغرق في الخيال ولا يتمسك بخطة لا يستطيع الوفاء بها من خلال المادة العلمية المجموعة⁵⁴.

تبقى خطة الباحث خاضعة على أية حال إلى التبويب التقليدي الذي يشتمل على مدخل و متن وخاتمة، فالمدخل أو التمهيد (المقدمة) يرجع فيه الجزئي إلى الكلي فيحرص الباحث على ذكر الموضوع الأعم أو الإطار العام الذي يندرج فيه الموضوع مع ضبط الإطار المكاني والزمني والفرعي له، أما المتن (صلب الموضوع) فيشتمل على أقسام وفصول متسلسلة مرتبة ترتيبا زمنيا ونوعيا وكميا متفرعة إلى جزئيات وأفكار رئيسية، تبتدأ بالتمهيد في أول كل فصل توضيحا للواقع التاريخي تحليلا ومناقشة وعرضا للأدلة والبراهين والشواهد، وبعد ذلك تحديد المسائل المهمة والرئيسية في الفصول وذلك بعرض المشكلات

⁵³ محمود محمد الحويري، مرجع سابق، ص 251.

⁵⁴ المرجع نفسه، ص 252.

الجزئية التي تتفرع عنها في الفقرات التي يتألف منها كل فصل، ثم اخضاع السياق التاريخي لأسس منطقية وافكار مترابطة، وكذلك يجب وضع أسئلة استفهامية لكل نقطة في الموضوع توضح فيها الأحداث المحيطة بالقضايا المطروحة أمام الباحث، لتكون بعد ذلك الخاتمة هي خلاصة أفكار الباحث واستنتاجاته متوخيا فيها النقد والتحقيق والموضوعية والتجرد وعدم التسرع في إطلاق الأحكام المسبقة وفي التعميم في حدود المعطيات التاريخية⁵⁵.

تثبيت المصادر وتصنيفها

- الآثار المادية، أي البقايا الأثرية والجيولوجية: وهي الماضي الحي المشاهد، وتشمل جميع المخلفات المادية التي تعود إلى ماضي قريب أو بعيد، وتمثل شواهد أصلية للنشاط الإنساني، وتعتبر أصدق المصادر الوثائقية وأقربها من الحقيقة، لأنها تعكس الواقع المجرد عن ميول الباحث، ومنها:

- الفنون كالعِمارة: مثل المساجد والقلاع والقصور.

- النقوش: أي صور حروف الكلمات وأوضاعها وكيفية تركيبها، وتوجد عادة على الأحجار والقبور ولوحات البرونز وجدران المعابد وأعمدة الرخام والمقابر وقطع الخشب والزجاج والخزف والمعادن.

- المسكوكات: وهي تتمثل العُمُلات الرسمية للدول، وتُساعد على ضبط التواريخ والأسماء، وتلقي الضوء على التطور السياسي والديني⁵⁶. ولكي يستفيد الباحث، أكثر ما يمكن، من

⁵⁵ ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص ص -35. 36.

⁵⁶ ماجد عبد المنعم: مقدّمة لدراسة التاريخ الإسلامي، ط الثانية، القاهرة، 1964، ص 21.

معلومات الآثار المادية، يتطلب الأمر أن يدعمها بالمصادر والمراجع (المصادر الأولية والثانوية) التي تُلقي مزيداً من الضوء عليها، كما أن البقايا الجيولوجية تؤدي نفس الغرض في البحث التاريخي: فهي تُدرس بنفس الطريقة التي تدرس بها البقايا الأثرية للكشف عن بيانات تستخدم في تكوين نتائج الفروض الخاصة بفترة ما قبل التاريخ وتفسر المعلومات التي تضمنتها⁵⁷.

- الآثار المكتوبة أو القلمية

وأهمها على الإطلاق

- الوثائق: وتأتي في المقام الأول من مصادر التاريخ، لأنها تحوي على مادة تاريخية حيّة، غير قابلة للتغيير، إذ وضعت لذاتها، فلم تكتب لغرض أن تكون شاهدة على التاريخ، والمقصود بها: الأوراق الرسمية لمختلف الدول، كالتقارير السرية، وأوراق خاصة من قبيل المسودات وأوراق المعاهدات والمراسلات والتعليمات والتسجيلات والمذكرات والحواليات واليوميات والأوامر القضائية والمالية والأحكام والفتاوي وتقاليد الولاية والموظفين وما إلى ذلك... وعادة ما تتضمن هذا الصنف من المصادر، أو الدليل التاريخي، دور المحفوظات أو الأرشيف.

- الكتابات التاريخية: وتشمل كُتباً مخطوطة وأخرى مطبوعة ومنشورة، وتنقسم هذه وتلك إلى كتابات أصلية أو أولية، وهي الأهم، وتعني أن أصحابها نقلوا فيها حوادث معاصرة لهم، أو اعتمدوا في نقلها على مصادر معاصرة للحدث، وليس من السهل الرجوع إليها؛ وكتابات

فرعية أو ثانوية، وهي عبارة عن مؤلفات حديثة اعتمد أصحابها، في تأليفها، على المصادر الأولية الكتابية منها والأثرية.

بالإضافة إلى الكتابات التاريخية فبإمكان الباحث استخدام الدراسات العلمية التي تمت في وقت سابق، كالقيام بتجارب أو دراسات مسحية، لأن هذه الدراسات تصبح مصدرا وثائقيا للمعلومات، مع مرور الزمن.

- المذكرات والتراجم: وتكون مفيدة في مراجعة الحقائق المتوفرة فعلا عن حياة الشخص، وقد تفيد قصة حياة الشخص المعني في تتبع نمو وتأثير بعض الحركات أو الأفكار التاريخية.

- الكتابات الأدبية والفلسفية: وغالبا ما تفحص بالنسبة للأفكار التي تحتويها، وتشكل هذه الكتابات، في الدراسات الأدبية واللغوية، المصدر الضروري الوحيد عن المعلومات والبيانات.

- تقارير شهود العيان عن الأحداث: ويُقدّمها أحد الأشخاص الذين شهدوا تلك الأحداث، إمّا شفاهيا، في مقابلة الباحث للشاهد، أو كتابيا.

- المصادر الشخصية: ومنها الرسائل والمفكرات وتفيد، بصفة خاصة، في الدراسات البيوغرافية (تاريخ الأشخاص).

- ومن المصادر التي يمكن أن تفيد الكتابات التاريخية:

- السجلات الشفهية، كالأساطير والأمثال المتناقلة بين الناس، والحكايات الشعبية، وعبارات التحية والمجاملة والرقصات والأغاني الشعبية، وتعود أهميتها إلى التمكين من التعرف على طابع الحياة الاجتماعية والثقافية في مجتمع ما.

علما أن مجمل هذه المصادر لا تفيد كلها، في معالجة المواضيع التاريخية، في وقت واحد، بل ينطبق عليها المثل القائل: لكل مقام مقال، حيث يحتاج علاج كل موضوع إلى نوع معيّن أو عدّة أنواع منها دون الأنواع الأخرى⁵⁸.

مرحلة جمع المادة التاريخية

من المفيد، بل من الضروري، أن يعمد الباحث، قبل الشروع في عملية الجمع، إلى فصل المصادر عن المراجع، ثم على ترتيب كل صنف منهما ترتيبا كرنولوجيا، وهذه عملية شديدة الأهمية، لأنه إذا أتقنها، تسهّل عليه التمييز بين المعلومات الأصلية وبين المعلومات المنقولة عنها، حرفيا وبين المنقولة بتصرف، وتجعله يكتشف المعلومات الجديدة، إن وُجدت، بسهولة.

ولكي يتمكن من إنجاز عملية الترتيب بيّسر، عليه أن يحرس، عند وضع قائمتي المصادر والمراجع، على تسجيل تاريخ وفاة صاحب أيّ مصدر، أمام اسمه، أو على الأقل الفترة التي عاشها (قرن أو نصف قرن أو ربعه)، وتسجيل تاريخ طبع ونشر المراجع، وأن يوفر لنفسه عددا كافيا من الأوراق المتساوية الحجم، وهي تكون أنسب من جزازات الأوراق أو القصاصات أو البطاقات، عندما يتوقع أن تكون المادة التي يتطلبها الموضوع غزيرة.

يجعل كلّ عنصر من عناصر خطته المبدئية، أي خطة جمع المادة، عنوانا على إحدى ورقات الجمع ثم يشرع في الجمع، بدءاً بأقدم مصدر لديه حيث يطالع فيه ما يتعلّق

58 ماجد عبد المنعم: المرجع السابق، ص 17؛ بدر أحمد: المرجع السابق، ص 196؛ سعيدوني ناصر الدين: المرجع السابق، ص 38-39؛ كشروود عمار الطيب: المرجع السابق، ص 323.

بموضوعه ويسجل منه "حرفيا" ما يراه مفيدا وملائما لأي عنصر أو عنوان من العناوين المسجلة على أوراق الجمع.

ويحرص قبل الانتقال من ورقة إلى ورقة أخرى، على توثيق ما نقله، كما ستبين لاحقا عند التعرض للتوثيق والتهميش. وبإمكان الباحث، عند جمع المعلومات أن يعلّق عليها أو يسجل الأفكار التي تظهر له في الموضوع، على نفس الورقة، مع التمييز بين أفكاره الخاصة وبين المعلومات المنقولة، بوضع الأفكار المنقولة بين شولتين وبإمكان الباحث حذف المعلومات التي يراها غير مفيدة لموضوعها، أثناء الجمع، وتعويضها بثلاث نقاط، إن كانت قصيرة، في حدود جملة واحدة، وبأكثر من أربع نقاط إن كانت أطول.

وبإمكانه أيضا أن ينقل أكثر من صفحة واحدة، من الكتاب، على ورقة واحدة، من ورقات الجمع، على أن يفصل بين الصفحات المنقولة برمز معين يكتبه على ورقة جمع المادة، كما يتضح من المثال التالي: [دخل الرجل/ الدار خائفا]، ومن الأفضل كتابة الإشارة بلون مميز، أحمر مثلا، حتى يسهل عليه الانتباه إليها، عندما يريد التوثيق من هذا النص أثناء عملية التحرير، بحيث يعرف بسهولة أن الكلام المكتوب قبلها منقول من الصفحة القبلية، صفحة 16 مثلا، أما الكلام الموجود بعدها فمنقول من الصفحة البعدية، صفحة 17 مثلا.

وعند امتلاء ورقة الجمع، التي تكتب من جهة واحدة فقط، يسجل عنوان نفس العنصر، على ورقة ثانية، يعطى لها رقم (02)، وتستمر عملية الجمع فيها، بنفس الطريقة، وعند ملء الثانية، يُسجل نفس العنوان على ورقة أخرى، ويعطى رقم (03) وهكذا الأمر بالنسبة لباقي الأوراق التي سجلت عليها بقية عناصر خطة الجمع. مع الحرص على تسجيل اسم المؤلف، وعنوان الكتاب ورقم الجزء، والصفحة، في أعلى أو أسفل كل صفحة تجمع فيها معلومات منه.

وبعد الانتهاء من نقل ما في المصدر، من بيانات تهم الموضوع، يتم الانتقال إلى المصدر الذي يأتي بعده كرنولوجيا ، ويُعامل معه بنفس الطريقة. ثم يأتي المصدر الذي بعده وهكذا... إلى أن ينتهي مسح جميع المصادر. مع ملاحظة أنه بالإمكان، بل من المحبذ، عدم نقل المعلومات التي نقلتها المصادر الأحدث، حرفياً، عن المصادر الأقدم، وهذا ربما لوقت الباحث.

ويأتي، بعد ذلك، دور المراجع، أي المصادر الثانوية، وينبغي على الباحث أن يتعامل معها بنفس الكيفية، كرونولوجيا، وينقل منها بنفس الطريقة، في نفس الأوراق، مع فرق واحد أساسي، في التعامل معها، وهو أن يقتصر الباحث على نقل استنتاجات وآراء وتحاليل ومقارنات وشروحات أصحابها، دون المعلومات التي نقلوها، مثله، من المصادر، وحتى يوفق في مسعاه هذا، ينبغي أن يكون مستوعباً للمادة التي جمعها من المصادر.

وعلى الباحث، قبل ترك المصدر أو المرجع الذي جمع منه، أن يدوّن في ورقة مستقلة، اسم الكاتب ومؤلفه بالكامل وتاريخ تأليفه وطبعته، وملخص محتوياته، وما أفاد به البحث، ورأيه الخاص، حتى تكون لديه، في نهاية الأمر، مادة كافية يستخدمها في تحرير الجزء الخاص بتقديم المصادر والمراجع في المقدّمة.

وقبل إنهاء الحديث عن عملية جمع المادة تتبني الإشارة إلى أن الباحث يحتاج في مواضيع التاريخ المعاصر، بالذات، إلى استقاء معلوماته من نوع آخر من المصادر الأولية، ويتمثل في المقابلات الشخصية، وهذه المقابلات تكون بينه وبين صانعي الحداث المعالجة والمشاركين فيها، أو المعاصرين لها، وهذا لا يعفيه، بطبيعة الحال، من استخدام مختلف الوثائق المكتوبة التي تكون محفوظة، عادة، في دور الأرشيف المختلفة. ويحتاج الباحث إلى القيام بعدة ترتيبات مع الذين ينوي مقابلتهم، وتختلف تلك الإجراءات من شخص لآخر،

يكون الهدف منها الحصول على موعد معهم، في الوقت الذي يحاول فيه تحديد الأسئلة التي سيوجهها إليهم، تحديدا يتماشى مع عناصر خطة جمع مادته. وعند حلول الموعد المحدد، يحاول، قبل الشروع في عملية الاستجواب، أن يشرح للمعني هدفه من تلك المقابلة، ويزيل عنه ما قد تكون له من شكوك ومخاوف ويطمئنه بأنه سيكون محل ثقته وأنه لن يفشي ما يمكن أن يلحق به أي ضرر. وبعد ما يحس أن الجو أصبح مهياً يشرع في توجيه أسئلته وتسجيل أجوبتها أولاً بأول، بنفس الألفاظ والتعابير، والأفضل يكون التسجيل سمعياً-بصرياً، أو على القل سمعيّ وقد يكون كتابياً، سواء من طرف المستجوب أو المستجوب. وإذا تعذرت المقابلة يمكن إرسال الأسئلة بريدياً أو إلكترونياً إلى المعني ليجيب عنها ويردها إليه. وبالإمكان أيضاً القيام بهذه العملية هاتفياً. وتُصنّف المعلومات المتحصل عليها في الأماكن الملائمة لها، من عناصر خطة الجمع.

وعند الانتهاء من الجمع تأتي خطوة أخرى، هي خطوة التنظيم والتحرير.

تنظيم وتصنيف الماد العلمية

أثناء قيام الباحث بجمع مصادر ومراجع بحثه، يجدر به استعمال عدة تقنيات منها: تقنية البطاقات:

* تقنية البطاقات البيبليوغرافية *fiche bibliographique*، بحيث كلما حصل على كتاب جديد أعد له بطاقة خاصة، وهي عبارة عن قطع من الورق بأحجام متساوية يكتب عليها العنوان في الأعلى على اليمين، أما إذا كان للموضوع عنواناً فرعياً فيوضع تحته مباشرة، يوضع اسم من قام بملئ البطاقة من الجهة العلوية على اليسار، أما وسط البطاقة فيخصصه لوصف الكتاب أو المقال الذي تم الرجوع إليه، وعلى يمين هذا الوصف يمكن للباحث أن يسجل الرقم أو الشفرة "la cote" المعطاة

للوثيقة من طرف المكتبة او مكان اخر، وبهذا يصبح الرجوع الى الوثيقة أمرا سهلا⁵⁹.

⁵⁹ موريس انجرس، مرجع سابق، ص 136 .

المحاضرة الخامسة:

* تقنية البطاقات الوثائقية:

إن قراءة الوثائق الضرورية واستعراض الأدبيات لن تكون ذات فائدة إلا إذا استخرجنا الأساسي منها واحتفظنا به في البطاقات الوثائقية. والبطاقة الوثائقية تحمل نفس العنونة مثلها مثل البطاقة البيبليوغرافية مع اختصار الوصف البيبليوغرافي فمثلا (اختصار الاسم العائلي للمؤلف وسنة النشر). ويكون ذلك بطريقة واضحة حتى يسهل الرجوع الى البطاقة البيبليوغرافية كما انها تستعمل كوسيلة مساعدة تذكر الباحث اين سجل اهم فقرات الوثيقة المحفوظة للرجوع اليها لاحقا. حتى لا تضيق معاني اقوال المؤلف يستحسن تسجيلها حرفيا، على ان يُكتب بأسلوب الباحث في مرحلة التفريغ، مع وضع كل ما هو مقتبس بين مزدوجتين وتسجيل الصفحة التي أخذ منها الاقتباس. على ان يُكتب بأسلوب الباحث في مرحلة التفريغ، ان هذا العمل يفرض اخذ ما هو أساسي فقط من اقوال المؤلف. وتساعد الباحث هذه الطريقة في ربح الوقت⁶⁰.

ملاحظة: ضرورة وضع عنوان صغير في اعلى البطاقة، يتضمن المحتوى المقتبس من الكتاب⁶¹.

ويجب كذلك على الباحث أن يعيد قراءة ما جمعه قصد التأكد من سلامة خطته المبدئية، فمن شأن هذه القراءة أن تنبهه إلى أي نقص أو زيادة في عناصرها، أو إلى إعادة ترتيب

⁶⁰ نفسه، ص 137 . حسان حلاق، مرجع سابق، ص 182 .

⁶¹ حسان حلاق، مرجع سابق، ص 183 .

هذه العناصر، بتقديم بعضها أو تأخير البعض الآخر، وبعد التأكد من سلامتها ينتقل إلى مرحلة تنظيم مادته.

فإذا كانت شحيحة وجمعت في قصاصات، وكانت كل قصاصة أو مجموعة صغيرة منها تتضمن فكرة معينة مختلفة عن بقية الأفكار الأخرى المسجلة في إطار نفس العنصر، من عناصر خطة الجمع، ففي هذه الحالة ينبغي على الباحث أن يقرأ بإمعان كل ما جمعه من معلومات متعلقة به، ويعيد قراءتها، إذا تطلب الأمر ذلك، حتى يقتنع بأنه استوعبها وعندئذ، يضع خطة لترتيبها أولاً بأول، ويعيد ترقيم قصاصاته من جديد على أساسها، قبل أن يشرع في تحريرها.

إمّا إن كانت غزيرة وجمعت في أوراق كبيرة فالأمر يختلف، بعض الشيء، فهو يبدأ عمله بقراءة مادة العنصر الأول، ما يكفي من المرات لاستيعابها، كما في الطريقة الأولى، تماماً.

بعد ذلك يرسم لها خطة، يمكن تسميتها خطة توزيع المادة وفرزها بحيث تشمل الأفكار الرئيسية للفصل، وهنا تتجلى قدرة الباحث في ترتيب أفكاره وربطها ببعضها، وتتكون من الأفكار الأساسية الواردة في إطار العنصر الأول من عناصر خطة الجمع. وهذه الأفكار الأساسية تسجل في شكل عناوين جزئية ثم تُرتب ترتيباً منطقياً ومرقماً، بحيث يحمل عنصرها الأول رقم (1) ويحمل عنصرها الثاني رقم (2) والثالث رقم (3) ثم رقم (4) و(5) وهكذا تعاد قراءة مادة هذا العنصر الأول، من عناصر خطة الجمع، لغرض توزيع أرقام خطة التوزيع عليها، بحيث يسجل رقم 01 أمام المعلومات المناسبة لعنصره أو التي تدخل في إطاره، وكذلك الحال بالنسبة لبقية الأرقام، بحيث يوضع كل رقم أمام المعلومة التي تناسبه والتي تحدّد بدايتها ونهايتها بقوس

وبعد اذن يبدأ التعامل مع رقم 01، وهو مسجل في صفحات العناصر: (3) و(6) و(7)، بحيث يتم فرز هذه الصفحات وتُجمع لتسهيل قراءة المعلومات المرقمة بـ01، فنقرأ إلى أن تستوعب ثم تُوضع لها خطة لترتيبها، منطقياً، بوضع أسس مناسبة لترتيب كل رقم منها، كوضع 01 للمعلومة التي تتبعي معالجتها في المقام الأول للمعلومة التي تتبعي معالجتها في المقام الثاني، وهكذا... ويُشرع حينها في تحرير مادته أولاً بأول، وكلما حُرر جزء منها وضعت أمامه علامة × في الهامش الأيمن، للدلالة على أن هذا الجزء من المعلومات تم استغلاله، أي تحريره.

وبعد إتمام استغلال معلومات العنصر 01 يُعاد ترتيب الأوراق كما كانت قبل فرزها، ثم تُفرز الأوراق التي توجد في هوامشها اليمنى رقم 02، على صفحات (1) و(2) و(6) ويُعامل معها بنفس الطريقة، ثم تُعالج بقية الأرقام بنفس الكيفية، إلى أن يتم مسح جميع مادة العنصر الأول من عناصر خطة الجمع. إنَّ هذه الخطوة، خطوة التنظيم، بالغة الأهمية: فهي التي تضمن تصنيف أفكار البحث وتسلسلها تسلسلاً منطقياً، وبدونها ستبقى تلك الأفكار مُشتتة ومتداخلة مع بعضها البعض.

المحاضرة السادسة:

مرحلة تحرير البحث:

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل صعوبة، إذ هي تحتاج إلى صبر كبير بحيث تظهر فيها شخصية الباحث وتفانيه في كتابة رسالته أو بحثه، وتعتمد هذه المرحلة على اختيار الضروري من المادة التي تم جمعها وتنظيمها وترتيبها وقراءتها لتكون بذلك الكتابة سليمة خالية من الشوائب ليصبح البحث مفيدا للقراء ومساهما في تقديم المعرفة⁶².

تدخل شخصية المؤرخ والباحث في مرحلة الكتابة والتي تقوم بدورها على نقطتين أساسيتين وهما:

1- جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التي لها علاقة بالموضوع ودراستها دراسة نقدية، وهي عبارة عن مرحلة تحليلية لدراسة البحث.

2- أن يصوغ المؤرخ أو الباحث التاريخي مادته التاريخية صياغة علمية متجاوزا بذلك مرحلة الرد والوصف إلى التحليل لاستخلاص النتيجة⁶³.

وقبل الانتهاء من هذه المرحلة والتي تعد هي أساس البحث وجب التنبيه إلى بعض النقاط والأمور المهمة في كتابة وإعداد بحث دقيق وهي:

1- أن يكون البحث أو الرسالة وحدة تامة المعنى مرتبطة الأجزاء، فيها الكثير من التبصر

⁶² عبد الله فياض، مرجع سابق، ص 78.

⁶³ عبد الله طه عبد الله سلماني، منهج البحث التاريخي، ط1، دار الفكر، الأردن، 2010، ص 145.

في الأمر وسهلة المنال.

2- يجب التفريق بين المتن والهامش فلا نكتب في المتن ما يزعزع ترابطه ووحدته أو يفصل أجزاءه.

3- أن تتجلى أقوال الباحث بالأمانة والنزاهة العلمية بحيث تظهر بمظهر التعليل والإيضاح.

4- تأييد كل حقيقة ذكرت في المتن بإشارة إلى مرجعها في الهامش.

5- مراعاة الترتيب التاريخي للأحداث في المتن للتأكد من صحة الاستنتاج⁶⁴.

6- سلامة وسلاسة أسلوب الكتابة ووضوحها، وأن تكون الحقائق مترابطة ببعضها ببعض.

7- الاجتهاد في تفسير الأماكن والمواضيع في صلب البحث بكلمة أو بكلمتين.

8- أن يفتح الفصل الذي سيكتب بمقدمة أو ملخص لا يزيد عن أربعة أسطر لتدل القارئ

على خطة الكتابة، وأن يختم بفقرة فيها أهم ما تم التوصل إليه من نتائج.

9- المساواة في عدد أوراق الفصول.

10- أن تقرن كل سنة هجرية بنظيرتها الميلادية⁶⁵.

والقصد كذلك من هاته المرحلة هو تحويل المعلومات، المنقولة من مختلف المصادر

والمراجع، أو من المصادر الأولية والثانوية، من مادة أولية إلى مادة مصنّعة، قابلة

⁶⁴ أسد رستم، مصطلح التاريخ، مؤسسة هنداوي للنشر، مصر، 2017، ص ص -115. 116.

⁶⁵ علي إبراهيم حسن، استخراج المصادر وطرق البحث في التاريخ الإسلامي العام وفي التاريخ المصري الوسيط، ط2،

مكتبة النهضة المصرية، مصر 1963، ص ص -45. 46.

للاستهلاك، أي القراءة، وهذا يتطلب أن ينظر الباحث، بإمعان، في معلوماته المصنفة والمرتبة، ليرى ما يتطلبه كل جزء فيها من علاج، وسيكتشف أن بعضها يحتاج أن يُلخص، وبعضها يحتاج أن يُشرح، وبعضها يحتاج إلى تعليق، وبعضها يحتاج إلى أن يُقارن بغيره، وبعضها يحتاج إلى تغيير صياغته، وبعضها يحتاج إلى دليل ينفيه أو يثبت صحته وهكذا...

وعند القيام بكل ذلك ينبغي على الباحث أن يراعي أموراً كثيرة، منها:

- نقد المعلومات التاريخية المقتبسة من مصادر مخطوطة

ويكون ذلك بتوجيه نقد موضوعي لمصادر ومراجع المعلومات التي جمعت حول موضوع معين، ويُبنى أساساً على مبدأ الشك في صحة تلك المعلومات، ويمرّ، بخطوتين رئيسيتين هما:

1) خطوة النقد الظاهري أو الخارجي، ويهدف إلى إثبات صحة الأصل، أي الوثيقة المعتمدة في البحث، والتأكد من سلامته، من أي تحريف أو تزيف والتحقق من شخصية المؤلف، ومن مكان وزمان كتابته وتاريخ ميلاده، ودرجة تعلّمه وثقافته، وانتمائه الاجتماعي، ووضعه الاقتصادي واتجاهه الفكري والمذهبي، ووظائفه، وما إلى ذلك من الأمور التي من شأنها أن تؤثر على ما يكتبه.

2) خطوة النقد الباطني أو الداخلي: وهو ما يطلق عليه اسم التحليل، ويهدف إلى التأكد من المعلومات التاريخية الواردة في الوثيقة، ومعرفة صلة صاحبها بالأحداث التي دار الحديث عنها، والغرض من تسجيلاته تلك، وما إذا كانت تلقائية أم وقعت تحت ضغوط معينة.

كما ينبغي على الباحث أيضاً، أن يراعي أثناء تحرير موضوعه:

- سلاسة الأسلوب وسلامته وسهولته ووضوحه وخلوه من الأخطاء اللغوية، وأن تكون الحقائق، فيما يكتبه، مترابطة: بعضها بجانب بعض، كالبنيان المرصوص، يشد بعضها بعضاً، إذا أُخرجت منه كلمة تداعت من أجلها بقية الكلمات. وهذا القالب العلمي التاريخي، يعتمد، قبل كل شيء، على إبراز الفكرة بدقة بحيث تكون لكل كلمة دلالتها ومقصدها، مع تقادي الأسلوب الأدبي الذي يعتمد على التورية والسجع والجناس والتشبيه، وما إلى ذلك... بل المطلوب هو الكتابة بأسلوب يتوافق مع إدراك أهل العصر، وعدم الإكثار من اقتباسات النصوص التاريخية حتى لا تطغى الصياغة القديمة، التي تتجافى مع ذوق القارئ الحديث، على أسلوبه ولا تزيد الفقرة المنقولة في النص عن سطرين أو ثلاثة أسطر، لأن الباحث، لا يستحق الثناء أو التقدير من أجل النقل، أي الاقتباسات الحرفية، ولا من أجل الترجمة.

ويعني الاقتباس الاستشهاد بآراء وأقوال الباحثين الآخرين، فيما يتعلق بمناقشة أو طرح موضوع يتعرض له الباحث خلال بحثه، أو إطلاع القارئ عليها، وللتدعيم العلمي لوجهة نظره الخاصة، وتأکید ما يقدمه من حجج، ولنقد بعض الأفكار والآراء التي يطرحها كتاب آخرون.

علما أن هناك قواعد قانونية تنظم الاقتباسات الفكرية، يُحدّد بموجبها حجم المادة التي يمكن اقتباسها بدون ترخيص مسبق، من المؤلف أو الناشر، وهذا ما تدل عليه عبارة جميع حقوق النشر والاقتباس محفوظة للمؤلف أو الناشر، وهي عبارة مسجلة في جميع المراجع والمصادر، لتعطي الحق لأصحابها بالمتابعة القانونية ضد كل من تجاوز الحد الأقصى من عدد الكلمات المسموح بها للاقتباس، وهو يتراوح، عادة، ما بين مائتي (200) وألف (1000) كلمة، حسب البلدان. وفي حالة تجاوز هذا الكم من الكلمات يحق للمؤلف أو الناشر أن يتابع، قضائياً الجهة أو الشخص المعني.

ويكون الاقتباس عن طريق النقل الحرفي لتلك المعلومات بين علامات التنصيص، أي شولتين أو قوسين صغيرين ("..."⁽¹⁾) وإذا حُذف بعض هذه المعلومات المنقولة، وضعت مكانه ثلاث نقاط، داخل قوسين معقوفين [...] أو بدونهما، سواء كان ذلك، في بداية الكلام أو في وسطه أو في نهايته؛ وإذا أخذت كل الفكرة أو الفقرة، مع بعض التغييرات، في بعض المصطلحات، تكتب، في آخرها، عبارة [يتصرف] بين قوسين معقوفين، وإذا كان الكلام المحذوف يزيد عن الجملة، تكتب أكثر من ثلاث نقاط، هكذا [...] أو هكذا....، وإذا ورد خطأ في الكلام المقتبس ينقل الخطأ كما هو، مع وضع عبارة [كذا] بين قوسين معقوفين أمامه: وإذا زاد الكلام المقتبس عن حوالي أربعة أسطر، يكتب خارج نص البحث، وسط الصفحة، وتكون كتابته مضغوطة، أي أن أسطرها قريبة من بعضها وتكون أرقام الأحرف التي تكتب بها، في الحاسوب، أصغر من أرقام كتابة بقية النص، ولا يكتب داخل علامات التنصيص، وفي هذه الحالة، ينبغي على الباحث أن يحرص على وضوح فكرة النص، وقد يُترك سطر فارغ، قبل الشروع في نقل مثل هذا النص، وسطر آخر بعد الانتهاء من نقله. وبإمكان الباحث أن يُدخل في النص المقتبس كلمة أو جملة خاصة، يعارض فيها أو يؤيد أو يُقيم دليلاً على وجهة نظر لديه، شريطة وضعها بين قوسين هكذا (...) أو قوسين وشرطتين صغيرتين - (...)؛ وإذا قدر الباحث أن النص الذي يريد اقتباسه يصعب ادماجه، في سياق كلامه، بإمكانه أن يكتبه في الهامش، مع توثيقه، داخل قوسين، بعد نهاية الكلام، وإذا كان النص طويلاً يُدرج في الملاحق، مع الحرص على إجابة القارئ عليه.

ويجوز للباحث أن يقتبس أفكاراً، من مرجع معين، ويعبّر عنها بأسلوبه، وبعد الانتهاء من ذلك يوثق كلامه، دون وضعه بين علامات التنصيص.

وإن كان لا مانع، من إدخال مسحة من روح الماضي عند ذكر التعابير الاصطلاحية التي كانت معروفة في الماضي. وينبغي الاهتمام بتسلسل أفكار البحث تسلسلا منطقيا، كما ينبغي التمييز بين الأفكار والآراء الشخصية والمعلومات المقتبسة.

يجب تقادي استخدام ضمير المتكلم في الكتابة، لأن صيغة (الأنا) قد تُشعر القارئ أن الباحث متكبر أو معتر بنفسه، وتقادي استخدام الألقاب العلمية (كـدكتور) والوظيفية (كـمدير)، والابتعاد عن التعابير أو الصيغ ذات الطابع القطعي. ولا داعي، لذكر صيغة الإجلال، كلما ذكر أحد الأنبياء المرسلين، لأن المؤرخ قاض محايد ببراهينه، يحكم في كل شيء يتعلق بالإنسانية ووجودها. ثم إن عدم ذكر مثل هذه الصيغ لا ينقص من قيمة الاحترام لهم، ولا يُنقص من إيمان المؤرخ.

ومما ينبغي أن يحرص الباحث عليه، مراعاة قواعد الإملاء، ومنها على سبيل المثال: إثبات همزة القطع (أ) التي تظهر في أول الكلمة، وتظهر في النطق، مثل إمام، وهمزة الوصل التي لا تظهر في أول الكلمة (أ)، ولا يظهر النطق بها مثل اسم. ويمكن التمييز بين الحالتين بوضع حرف (و) أو حرف (ف) قبل الكلمة المقصودة، فإذا لوحظ اختفاء الهمزة، عند نطق الكلمة، فهي همزة وصل، كما في واستطاع؛ وإذا لوحظ أنها تظهر عند نطق الكلمة، مثل وأرى، فهي همزة قطع، وتثبت أيضا في الأسماء العجمية، مثل (أفلاطون)، وتسقط في وسط الكلام، مثل (يا رجل اجلس). ومنها أيضا: كتابة كلمة (بناء)، ومحلها من الإعراب، مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أبني بناءً، بدون الألف التي تُحذف لوجود الألف الأولى، السابقة للهمزة. وتثبت الشدة ()، هي تقوم مقام حرف محذوف، والمدّة (ـ)، وهي كناية عن ألف بعد همزة بصورة ألف، مثل آمن واصلها آمن، وهي توضع عادة على الكلمات التي تدل على أنها مختصرة، مثل (عم) ومعناها عليه السلام، و(صلعم) ومعناها

صلى الله عليه وسلم، و(رضه) ومعناها رضي الله عنه، (رحم) ومعناها رحمه الله، و(الخ) ومعناها إلى آخره، و(تع) ومعناها تعالى (الله).

والتمييز بين الياء العادية والألف المقصورة.

وتشكيل الكلمات النادرة أو التي تحمل أكثر من معنى، والآيات القرآنية، والحديث، والأشعار، والأمثال والأعلام، والأسماء الأعجمية.

وعلى الباحث احترام أدوات القطع والفصل أو علامات الوقف أو علامات الترقيم (،)، لكي يكون بحثه واضحا ودقيقا، لأن إهمالها سيؤدي إلى سوء فهم نقاط كثيرة في البحث:

وتستخدم النقطة أو الوقفة (.)، عند نهاية الجملة التي تم معناها جزئيا أو كليا، أو عند نهاية الكلام؛ والفاصلة (،) عند استراحة النفس، والنقطة والفاصلة أو الفاصلة المنقوطة (؛) عند وجود جملة مستقلة يمكن ربطها بما سبق، أي بين بين الجمل إذا طال الكلام في معنى واحد، والنقطتان (:) عند موافقة المعنى لما سبق، والشَّرْطَة أو الوصلة أو المطء، وتكون بين العدد والمعدود وبين ركني الجملة، إذا طال الركن الأول بتوالي جمل كثيرة، عن طريق الوصف أو العطف والإضافة، كالفصل بين المبتدأ والخبر أو بين الشرط، والجواب، والشرطتان (- -) أو الفاصلتان (، ،) لإبراز الجمل الاعتراضية؛ والشولتان أو علامتا التنصيص أو علامتا الاقتباس ("")، لإبراز كلام الغير المنقول حرفيا؛ والقوسان (()) ويستعملان وسط الكلام لتفسير بعض معانيه، وإبراز بعض العبارات (كالدعاء)، ولحصر الأرقام (1) وما يحل محلها (أ)، وسنوات الميلاد أو الوفاة أمام اسم علم كتب في المتن، أو للتذكير بأمر؛ القوسان المعقوفان ([]) ويكتب بينهما ما يضاف إلى النص المقتبس؛ القوسان القرآنيان (()) لكتابة نص قرآني؛ والقوسان الحاضنتان ({}) لكتابة الأحاديث والأمثال؛

وعلامه الحذف (...) وهي ثلاث نقاط متتالية فأكثر، وتدل على مكان الحذف من النص المقتبس؛ وعلامة الاستفهام (؟)

وعند الاضطرار للرجوع إلى عصر سابق أو لاحق للكتابة حول حادثة، يجب مراعاة الاختصار التام، فإذا زاد الكلام عن سطرين يكتب في الهامش.

على الباحث أن يجتهد في تفسير الأماكن والمواضع في صلب البحث، بكلمة أو كلمتين، كأن يقول بلدة كذا القريبة من قسنطينة، مثلا، حتى لا يضطر، في كل مرة إلى كتابة عدة أسطر في الهامش، منقولة من بعض كتب الجغرافيا، قليلة الفائدة؛ وعليه كذلك أن يحترم آراء المؤرخين الأعلام ويقدر وجهات نظرهم، دون أن يصدّق كلّ ما يقولونه، ويكون تنقيده لما ذهبوا إليه، مما لا يتفق مع آرائه، برفق.

الحرص على عدم الخروج عن الموضوع الذي يبحث فيه، بالخوض في مسائل تاريخية بعيدة عنه، وعلى تفادي تفتيت السياق، وإحداث فجوات فيه، بوضع عناوين كثيرة، وإنما ينبغي الاقتصار على التعليق على الحوادث بين الحين والآخر، حتى لا يكون ما يكتب عبارة عن سرد لنقاط معينة، دون إظهار الآراء الشخصية.

الحرص على أن تشمل كل فقرة فكرة واحدة، وعلى بدء الفقرات بالأفعال أو بالأسماء وموصوفاتها، وليس بكلمات مثل ولكن وغيرها.

يكون الشروع في كتابة الفصل بتقديم، لا يزيد عن أربعة أسطر ليّدل القارئ على خطة الكتابة وتهيئة ذهنه لما سوف يقرؤه، وقد تؤجل كتابة هذا التقديم إلى ما بعد كتابة الفصل. ويختم الفصل بفقرة تبين أهم النتائج المتوصل إليها، بجمع الحقائق المسرودة بدقة وباختصار مع ربطها بما سوف يتبعها من حقائق الفصل اللاحق.

العمل على أن تكون مساواة في عدد أوراق الفصول، قدر الإمكان أو على الأقل، تفادي أن تكون هناك فوارق كبيرة بين أحجام فصولها، وبالإمكان تفادي الوقوع في هذا المشكل بوضع تصميم يوضّح نسبها، مع مراعاة أن تحتل المسائل الهامة مكانا أكبر من غيرها.

وأن تقرن، في كتابة التاريخ الإسلامي، كل سنة هجرية بنظيرتها الميلادية، لما كان عدد أيام السنة الهجرية 354 أو 355 يوما، وعدد السنة الميلادية 365 أو 366 يوماً، أي أن الولي تنتهي قبل الثانية بعشرة (10) أيام أو بأحد عشر (11) يوماً، ولما كان أوّل (01) محرّم من السنة الهجرية يوافق الجمعة 16 يوليو (جويلية) 622م، فإنه من السهل القيام بعملية التحويل من السنة الهجرية إلى الميلادية، كما يلي (السنة الهجرية $\times \frac{97}{100}$ + 622)؛ كما تتحوّل السنة الميلادية إلى الهجرية كالاتي $(\frac{100}{97} \times \text{السنة الميلادية} - 622)$. وقد وضعت في ذلك جداول كثيرة بمختلف اللغات، وتوجد تلك الجداول حتى في بعض الموسوعات والقواميس.

وعلى الباحث، عندما يشرع في تحرير بحثه، أن يقوم بكل هذه العمليات مجتمعة، مطبقاً قاعدة "لكل مقام مقال" مع الحرص كل الحرص، على موضوعية الصياغة، قدر الإمكان، وذلك بمحاولة التجرد من ذاتيته ومن كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على تفكيره ومنطقه، عند محاولة بعث الماضي في صورته الحقيقية، بصرف النظر عن ميولاته الفكرية واتجاهاته العقائدية ومصالحه الشخصية؛ كما ينبغي عليه أيضاً الحرص على توثيق معلوماته المقتبسة، مهما كان شكل اقتباسها.

المحاضرة السابعة:

التوثيق والتهميش

يمثل التوثيق أحد عناصر الهوامش أو الحواشي، التي تعني كل ما يكتب في أسفل صفحات البحث التاريخي أو في آخر كل فصل، أو في آخر البحث، ويتمثل هذا العنصر، في إحالة القارئ على الوثيقة أو المصدر المعتمد، مهما كان نوعه، في علاج الفكرة، محل البحث، وفي إتاحة الفرصة له كي يميّز بين أفكار الباحث الشخصية، وبين الأفكار التي اقتبسها من غيره، وقصد تأييد حقائق البحث اعتماداً على أحسن مصادرها، وليس من مصادر فرعية، إلا إذا كان ما ذُكر في البحث يعبر عما ورد في هذه الأخيرة، دون الأولى، ويقضي هذا التأكيد ذكر عدة مصادر أصلية عند توفرها، وإذا تعددت تلك المصادر قُدِّم منها الأهم على المهم، والأقدم على الأحدث. ويستحسن استخدام أحدث طبعاتها، كما توضع الكتب المترجمة بعد الأصلية⁶⁶، وإذا اتفق عدد من المؤرخين على ذكر حقيقة واحدة، يكفي أن يذكر في التوثيق اسم المصدر الأهم⁶⁷.

ويخص التهميش أو الحواشي، بالإضافة إلى ذلك، لتقديم بعض الشروحات أو التعليقات أو المقارنات أو تفسير بعض المصطلحات أو التصحيحات القصيرة، لقضايا وردت في البحث، أو في تحقيق موضوع، إذا قدر الباحث أن القيام بإحدى تلك العمليات في المتن سيؤثر سلباً على أسلوبه، لأنها غير أساسية، ولأنها ستؤدي إلى إطناب يضر بتسلسل أفكاره؛ وعادة ما تُميّز هذه الشروحات أو التعليقات أو المقارنات أو المصطلحات أو التصحيحات بعلامة

66 ماجد عبد المنعم: المرجع السابق، ص 98-99.

67 علي إبراهيم حسن: استخدام المصادر وطرق البحث، في التاريخ الإسلامي العام وفي التاريخ المصري الوسيط، ط. الثانية، القاهرة، 1963، ص 47.

معينة مثل نجمة (*) أو علامة الجمع (+) أو علامة الضرب (x) أو مثلث (Δ) أو مربع () أو أي رمز آخر⁶⁸، كما أنها قد تكتب أمام أرقام متتالية، ضمن أرقام التوثيق ودون أي تمييز بين هذه وتلك.

ويخصص التهميش أيضا إلى إحالة القارئ على قضايا سبق أو تأخر شرحها، أو التطرق إليها في نفس البحث، حتى لا يتسبب تناولها، مرة ثانية، في تكرارها، لأن تكرار معالجة الأفكار، مثله مثل تكرار الكلمات، ينبغي تفاديه، وتستخدم في ذلك عبارة: أنظر ما قبل، ص. كذا... أو أنظر ما بعد، ص. كذا... ويخصص كذلك إلى إحالة القارئ، على الملاحق والخرائط والجداول والرسوم البيانية والصور الموجودة، عادة، في آخر البحث، ويشار إليها بعبارات: أنظر الملحق رقم كذا، ص. كذا أو الخريطة رقم كذا، ص. كذا، أو الرسم أو الشكل رقم كذا، صفحة كذا، إلخ...

الأماكن الخاصة بالتوثيق والتهميش

تكون الأرقام التي تشير إلى التوثيق والتهميش (الحواشي). مدونة في نهاية الشواهد أو الاقتباسات المكتوبة في المتن، فوق السطر بقليل، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وترقم تصاعديا، من بداية متن تلك الصفحة إلى نهايته. وفي أسفل نفس الصفحة تُكتب هوامش نفس الأرقام، على أن يُفصل بين المتن والهوامش بخط أفقي صغير، يكون على يمين الصفحة ويمتد على حوالي 6 سم، وأن تُصَيِّق المسافة بين أسطر الحاشية. وتجدد أرقام هذه الطريقة في متن وهوامش كل صفحة من صفحات البحث. ومن ميزات هذه الطريقة أنها

تسهّل على القارئ معرفة المصدر الذي أُخذ منه الاقتباس، لحظة قراءته، دون أن يكون في حاجة للرجوع إلى آخر البحث.

وقد تكتب الحواشي أو الهوامش في نهاية كل فصل أو كل باب أو كل بحث، وفي هذه الحالة تعطى لها أرقام متسلسلة، من بداية الفصل أو الباب أو البحث إلى نهايته، غير أنه يؤخذ على هذه الطريقة أنها تبعد بين النص الذي تمّ الاقتباس منه وبين مصدره، بحيث يحتاج القارئ إلى تقلاب صفحات البحث أو الفصل أو الباب من أجل الاطلاع على مصدر الاقتباس، في كل مرة.

وهناك طريقة ثالثة، مطبقة حديثاً، في البلدان الأنجلو-سكسونية، وأخذت تنتشر، شيئاً فشيئاً، في غيرها، وتطبق خاصة على المجلات والدوريات ألا وهي وضع قائمة للمصادر والمراجع المستخدمة في الكتابة مرتبة هجائياً، في آخر الفصل أو البحث، ويكون التوثيق منها في المتن، بوضع لقب المؤلف، ثم سنة طبع كتابه، وصفحة أو صفحات النص المقتبس، بين قوسين، وإذا كان للمؤلف أكثر من مرجع واحد في نفس البحث يكتب (لقب المؤلف، عنوان الكتاب، سنة الطبع، الصفحة).

ويلاحظ أن الطريقة الأخيرة، طريقة التوثيق في المتن، تقتضي أن تكتب وتوثق الشروحات أو التعليقات أو المقارنات أو التصحيحات أو تعاريف المصطلحات، التي تتعذر كتابتها في المتن، في الهامش أو الحاشية، مع تمييزها، في المتن والهامش، بإحدى الطريقتين: إما بالترقيم المتتالي، إن تعددت، أو بإحدى العلامات المشار إليها أدناه، وفي نهاية الكلام

المقتبس يوثق بنفس الكيفية التي توثق بها المعلومات المقتبسة في المتن⁶⁹. أما التوثيق في أسفل صفحات البحث أو في أواخر فصوله أو في آخره فيكون كما يلي:

التوثيق من كتاب

يكتب لقب واسم المؤلف (كما هو وارد في صفحة العنوان) ثم نقطتان عموديتان (:). أو فاصلة (،) ثم عنوان الكتاب، ثم مكان الطبع أو النشر وتاريخه ثم فاصلة (،) ثم رقم المجلد، إن وُجد، ثم فاصلة (،) ثم رقم الجزء، إن وجد، ثم فاصلة (،) ثم رقم الصفحة ثم (.) وقد يضاف رقم السطر للتدقيق ثم نقطة (.)

ويصنّف الكتاب العربي على أساس اسم الشهرة الذي يطلق على المؤلف.

وعند استخدام أكثر من مصدر، في هامش واحد، يُفصل ما بين المصدر والآخر بنقطة وفاصلة (؛).

- وإذا كان الكتاب محققاً، تضاف ملاحظة تحقيق أو حقه فلان، مباشرة بعد عنوانه.
- وإذا كان مترجماً تضاف ملاحظة ترجمه أو ترجمة فلان، بعد العنوان مباشرة أيضاً.
- وإذا اشترك في تأليفه اثنان يسجل اسمها، كما هو وارد في صفحة العنوان.
- وإذا اشترك في تأليفه أكثر من مؤلفين يكتب اسم المؤلف الأول فقط ثم عبارة وآخرون
- وإذا كان الكتاب بغير اللغة العربية، يستحسن أن تسجل معلوماته بلغته الأصلية، وتطبق عليه نفس القاعدة المطبقة في كتابة الكتب العربية.

69 المرجع السابق، ص172؛ زرواتي رشيد: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر، 1423هـ/2002م، ص34-35؛ كشرود عمار الطيب، المرجع السابق، ص355 .

- وإذا كان الكتاب مخطوطا: يكتب لقب واسم مؤلفه: عنوانه، ثم يُشار إلى أنه مخطوط وإلى مكان وجوده (في مكتبة ما أو أنه مخطوط خاص) وإلى رقمه (في ذلك المكان) ثم إلى مجلده، إن وُجد، وإلى جزئه، إن وُجد أيضا، ثم إلى رقم الورقة (وليس الصفحة) التي تم اقتباس المعلومة منها.

- وإذا كان الكتاب مفقودا وسُجِّلَ معلوماته كتاب آخر، يوثق بإحدى الطريقتين الآتيتين:
أ) إما أن يكتب اسم مؤلفه ثم نقطتان عموديتان (:). ثم عنوانه ثم فاصلة (،) ثم كلمة (في) يليها لقب المؤلف الذي اقتبسه، وعنوان كتابه وتاريخ ومكان نشره ثم فاصلة (،) ومجلده ثم فاصلة (،) فجزؤه ثم فاصلة (،) فالصفحة التي اقتبست المعلومة منها، ثم نقطة (.)
ب) وإما أن توثق المعلومة، مباشرة، من المصدر الذي نُقلت منه توثيقا عاديا، وتضاف بعد رقم الصفحة ملاحظة نقلا عن ثم تسجل بعد ذلك المعلومات المعروفة عن الكتاب الضائع، وهي تقتصر، عادة، على اسم المؤلف أو لقبه وربما عنوان الكتاب.

إذا لم يكن اسم المؤلف المذكورا في كتاب، أصدرته هيئة أو منظمة أو مركز ما:

يذكر اسم الهيئة أو المنظمة أو المركز الذي أصدره، ثم نقطتان (:). ثم عنوان المقالة أو البحث أو المراجع أو التقرير، ثم فاصلة (،)، ثم دار الطبع والنشر، الطبعة، المدينة، البلد، السنة، الصفحة.

- إذا كان بحثا لم ينشر:

يوثق منه كما يوثق من الكتاب العادي، وتذكر في النهاية عبارة بحث لم ينشر.

- إذا كان التوثيق من القرآن الكريم: يُذكر اسم السورة، رقم الآية.

واللآفت للانتباه أن المؤلفين، في المنهجية، يختلف بعضهم عن بعض، في ترتيب معلومات المصادر، فيقدّم بعضهم ما يؤخره غيره ويؤخر ما يقدمه، مع أن المفروض ألا يحدث هذا، ما دام الباحث يوجه القارئ للبحث عنها في المكتبات العامة، فعلى الجميع أن يُرتّبوا معلوماتها مثلما هي مرتبة في فهرس المكتبات، حتى يسهّلوا على غيرهم العثور عليها، وهي مرتبة في المكتبات كما يلي:

لقب واسم المؤلف: عنوان الكتاب، اسم المحقق أو المترجم، إن وُجد، مكان وتاريخ النشر، المجلد: إن وجد، الجزء، إن وجد. وهذا الترتيب هو الأنسب، لما يمكن تسميته التوثيق الكلاسيكي سواء ما يتم منه على مستوى كل صفحة من صفحات البحث، والذي يفضّل أغلب الباحثين العمل به، سواء ما يكون في آخر كل فصل أو باب أو بحث، والذي يعمل به القليل منهم، أمّا التوثيق الأحدث، الأنجلو-سكسوني، وهو الذي يكون داخل متن البحث فإن ما يناسبه هو ترتيب سنة النشر، بعد لقب واسم المؤلف مباشرة، ثم تأتي بقية المعلومات كما هي مرتبة كلاسيكياً، وهذا يلائم أكثر طريقة التوثيق على مستوى المتن، والتي تعتمد على كتابة لقب واسم المؤلف، ثم تاريخ نشر كتابه فرقم الصفحة التي اقتبست منها المعلومة.

ويختلف هؤلاء الباحثون أيضاً، في استعمالهم لعلامات الفصل بين معلومة وأخرى، من معلومات المصدر الواحد، فبعضهم يستعمل النقطتين العموديتين (:)، وبعضهم يستعمل الشرطة (/)، وبعضهم يستعمل المطّة (-)، وبعضهم يستعمل الفاصلة (،)، وبعضهم يستعمل النقطة (.)؛ والمفروض هو توحيد هذه العلامات لكن غالبية المؤلفين يستخدمون النقطتين أو الفاصلة في فصل لقب واسم المؤلف عن عنوان كتابه ثم يفصلون بقية الأجزاء

عن بعضها البعض بالفاصلة، ويفصلون بين مختلف المصادر بالنقطة والفاصلة (؛) ويضعون في نهاية الكلام نقطة.

التوثيق من مجلة

- لقب واسم المؤلف نقطتان (:) أو فاصلة (،) ثم عنوان المقالة، وقد يُوضع بين فارزتين ("") أو يوضع تحته خط، ثم فاصلة (،) ثم اسم المجلة بخط غامق ثم فاصلة (،) ثم رقم المجلد ثم فاصلة (،)، ثم رقم العدد ثم فاصلة (،)، ثم الجهة أو الهيئة التي أصدرتها ثم فاصلة (،)، ثم المدينة أو البلد الذي صدرت فيه ثم فاصلة (،)، ثم تاريخ الصدور ثم فاصلة (،)، ثم رقم الصفحة ثم نقطة (.) أو نقطة وفاصلة (؛) لفصلها عن مصدر آخر إذا سجّل بعدها.

التوثيق من جريدة

لقب واسم صاحب المقالة: "عنوان المقالة"، في جريدة كذا... (وإذا كان جريدة رسمية يُذكر ذلك)، كما يذكر ما، إذا كانت يومية أو أسبوعية أو دورية، ثم العدد، ثم التاريخ (اليوم والشهر والسنة)، ثم البلد. ثم الصفحة.

التوثيق من رسالة جامعية غير منشورة

لقب واسم صاحب الرسالة: عنوانها (وقد يوضع بين فارزتين "" أو يوضع تحته خط)، توضيح طبيعة الرسالة (رسالة ماجستير أو دكتوراه)، غير منشورة، وقد يشار إلى المشرف (تحت إشراف فلان)، القسم والكلية أو المعهد، اسم الجامعة، تاريخ الصدور (وقد يُقدّم ترتيبه إلى ما بعد لقب واسم صاحب الرسالة، في حال العمل بالتوثيق في المتن)، ثم الصفحة.

التوثيق من كتاب قراءات

لقب واسم المؤلف: عنوان المقالة، في (ذكر عنوان الكتاب، سلسلته، رقمه)، مكان وتاريخ صدوره، الهيئة التي أصدرته، الصفحة (وقد لا تذكر الصفحة).

التوثيق من كتاب سنوي:

اسم المؤسسة التي أصدرته، الكتاب السنوي رقم كذا، موضوعه، الصفحة.

التوثيق من بحث قُدّم في مؤتمر:

لقب واسم صاحب البحث: عنوان البحث، بحث مقدم في مؤتمر كذا... (ذكر المعلومات الخاصة بالمؤتمر)، مكان وتاريخ انعقاده، ومدّته (من كذا إلى كذا)، الصفحة. (مع تقديم سنة انعقاده إلى ما بعد اسم صاحب البحث، في حالة التوثيق في المتن).

التوثيق من محاضرة عامة

لقب واسم المحاضر: محاضرة بعنوان...، الهيئة المنظمة، مكان إلقائها، المدينة، البلد، التاريخ (اليوم والشهر والسنة).

التوثيق من محاضرة خاصة (من مقاييس السنة الجامعية)

لقب واسم المحاضر: محاضرة بعنوان، المقياس، المستوى الذي ألقيت فيه، القسم والكلية أو المعهد، الجامعة، المدينة، البلد، السنة الجامعية.

مع ملاحظة أن الرجوع إلى محاضر عامة أو خاصة مرهون برتبة الأستاذ وسمعته العلمية بحيث ينبغي أن يكون محل ثقة.

- إذا كانت المحاضرة مسجلة، توضع ملاحظة (محاضرة مسجلة في شريط صوتي أو في شريط فيديو).

التوثيق من ندوة

ألقاب وأسماء المشاركين في الندوة: ندوة بعنوان...، الهيئة المنظمة لها، المكان الذي أقيمت فيه، المدينة، البلد، التاريخ (اليوم والشهر والسنة).

التوثيق من قانون أو نظام

اسم الدولة، اسم القانون أو نوعه (مرسوم أو أمر أو قرار)، رقمه ومضمونه، مكان وتاريخ صدوره، اسم الجريدة الرسمية، رقم العدد وتاريخ الصدور، الصفحة.

التوثيق من منشور حكومي

اسم الدولة التي صدر عنها المنشور، الوزارة أو الإدارة العامة التي نشرت الدراسة، عنوان الدراسة، (اسم الناشر، مكان وتاريخ النشر)، الصفحة.

التوثيق لمقابلة شخصية

مقابلة مع فلان (لقب واسم الشخص الذي جرت معه المقابلة)، وظيفته والمؤسسة التي يعمل فيها، المكان الذي تمت فيه المقابلة، تاريخ المقابلة.

التوثيق من حصة بثت في التلفزة أو في المذياع

اسم المصلحة، لقب المنشط، أسماء المشاركين في الحصة: عنوانها، القناة، البلد، التاريخ (اليوم والشهر والسنة).

التوثيق من فيلم

اسم المصلحة، لقب المخرج: فيلم بعنوان...، البلد، التاريخ (اليوم، الشهر، السنة).

التوثيق من شريط وثائقي:

اسم المصلحة، اسم المعلق، شريط وثائقي بعنوان...، القناة، البلد، التاريخ (اليوم والشهر والسنة).

الهوامش أو الحواشي اللاحقة

والمقصود بهذه العبارة هو التوثيق بمصادر أو مراجع سبق التوثيق بها في نفس البحث، ويكون ذلك مختلفاً عن المرة الأولى بحيث أنه يختصر في المرة الثانية، بإحدى الكيفيات التالية:

- إذا جاء التوثيق الثاني مباشرة بعد الأول، ومن نفس صفحة الكتاب، وفي نفس صفحة البحث، يكفي ذكر مصطلح (نفسه)، بدون ذكر رقم الصفحة مرة ثانية.
- إذا جاء التوثيق الثاني، بعد الأول مباشرة ولكن من صفحة مختلفة، يذكر مصطلح نفس المرجع، أو نفس المصدر مع الإشارة إلى رقم الصفحة التي اقتُبست منها المعلومة.
- إذا جاء التوثيق الثاني، من نفس صفحة الكتاب أو من صفحة أخرى، ولكن في صفحة ثانية من صفحات كتابة البحث، يذكر لقب واسم المؤلف: نفس المصدر أو نفس المرجع، أو أبرز كلمة من عنوان الكتاب ثم الجزء فالصفحة.
- إذا فُصل التوثيق الثاني عن التوثيق الأول، من نفس الكتاب، بمصدر أو مرجع آخر، تُكتب بعد لقب المؤلف في المرة الثانية: (عبارة المصدر أو المرجع السابق) ثم الصفحة؛ أو يكتب لقب المؤلف: مع (أبرز كلمة من عنوان الكتاب)، ثم الصفحة (مثل: ابن خلدون: العبر، ج.3، ص.10)، ويكتفى أحياناً بذكر أبرز كلمة من عنوان الكتاب (مثل: العبر، ج.4، ص.2)، وهذا في حال استخدام كتاب واحد لبن خلدون، أمّا في حالة ما إذا استخدم

له أكثر من كتاب في البحث، فينبغي ذكر الكتاب المقصود، في كل مرة، سواء بالإضافة إلى اللقب أو بدونه (مثل، ابن خلدون: العبر... أو ابن خلدون: المقدمة؛ أو العبر... أو المقدمة...).

صيغة الإشارة إلى صفحة المصدر أو المرجع

- إذا كانت صفحة واحدة، يشار إليها كالتالي: ص نقطة (ص.) ثم رقم الصفحة، وإذا كانت في آخر الهامش توضع أمامها نقطة، أما إذا تلاها مصدر أو مرجع آخر فتفصل عنه بنقطة وفاصلة (؛).

- إذا كانت صفحتان: يشار إليهما بإحدى الكيفيات الآتية: ص.3-4 أو ص.3، 4 أو ص.3، 3 أو ص.3-4.

- إذا كانت ثلاث صفحات: يشار إليها بذكر الصفحة الأولى وإضافة فما بعدها. (مثال: ص.3 فما بعدها، أي ص.3-4-5).

إذا كانت أكثر من ثلاث صفحات، يشار إليها بذكر الصفحة الأولى وإضافة عبارة فما بعدها بعدة صفحات (مثال: ص.5 فما بعدها بعدة صفحات).

وهناك من يهمل لأكثر من صفحتين بذكر ص-ص. فرقم الصفحة الأولى - ثم رقم الصفحة الأخيرة، هكذا (ص.1-5) أي من صفحة 1 إلى صفحة 5) أو بذكر ص. ثم رقم الصفحة الأولى - ثم رقم الصفحة الأخيرة، هكذا (ص.1-5)

- إذا كانت الإشارة لصفحتين غير متتاليتين: تذكر الصفحة الأولى ثم فاصلة (،) ثم الصفحة الثانية (مثال: ص.14، 16).

- إذا كانت الإشارة إلى صفحات غير متتالية: يشار إلى الصفحة الأولى، يليها مصطلح وهنا وهناك. (مثال: ص.15 وهنا وهناك).

المصطلحات المستعملة في الهوامش

تعود الباحثون الغربيون على استخدام مصطلحات ومختصرات في كتابة هوامش أبحاثهم، وقد ترجمت كلها إلى العربية واستعملت فيها لنفس الغرض، وها هي مرتبة حسب الأحرف الهجائية الفرنسية.

Anonyme = مجهول

Anoté = تحقق (تحقيق)

Auteur anonyme = مؤلف مجهول

article art. = مقالة

comparez cf. = قارن

éd.(édition ط. (طبعة)

éditeur = ناشر

folio = ورقة

ibid ou même auteur = نفس المرجع أو نفس المصدر أو نفس المكان

id. ou idem = نفسه

infra = فما بعد أو لاحقاً أو أدناه

mss. = مخطوطات

n. = ملاحظة

op. cit. = المصدر السابق أو المرجع السابق

pag. = ص. (صفحة)

p. pp. (page et pages suivantes) = ص. ص. ص. (صفحة وصفحات متتالية)

Sic. = كذا (أعطي هكذا في الأصل)

supra = فما قبل (أي صفحة كذا فما قبل) أو أعلاه أو سابقاً

sq = فما بعدها (أي صفحة كذا فما بعدها (حتى الصفحة الثالثة بعدها)

sqq = فما بعدها من عدة صفحات (أي صفحة كذا فما بعدها من عدة صفحات)

t. (tome) = ج. أو ج. (جزء)

trad. (traduction) = تر. (ترجمة)

voir. = أنظر أو راجع

vol (volume) ou vols (volumes) = مج. (أو مجلد أو مجلدات)

الرموز المستخدمة في ادخال تعديلات على النصوص.

□ = التغيير

[sic] = للكلمات التي أُتلفت

{ } = لما يقترح حذفه

() أو < > = لما يقترح إضافته

مختصرتا أو رموز تستخدم في المتن

إلخ... إلى آخره.

أ. ه. = انتهى

ت. = توفى

تح. = تحرير

ق. م. = قبل الميلاد

م. = ميلادي (التاريخ الميلادي)

ه. = هجري (التاريخ الهجري)

المحاضرة الثامنة:

شكل الفصول في البحث العلمي

يُعتبر الفصل، في البحث، وحدة مستقلة بذاتها، يُعالج فيه جانب من جوانب إشكالية البحث أو عنصر من عناصرها، ويمكن أن يتضمّن هذا الجانب ما خُصّص لمفهوم أو بُعد أو متغيّر، أو يخصص إلى جانب من جوانب التحقّق من الفرضية.

ويبدأ الفصل، عادة، بفقرة تقديمية لموضوعه، وتتضمّن تقديم خطة بحثه، التي سيتم التطرق إلى عناصرها ومعالجتها، وفق نظام يضمن برهنة منطقية تدريجية مُقنعة، بحيث يتم عرض ملاحظة الباحث حول أحد جوانب مشكلة البحث، في علاقتها بالفرضية أو هدف البحث.

وينتهي الفصل، دائماً، بفقرة تكون بمثابة خلاصة تتضمن حوصلة لأهم ما يجب الاحتفاظ به منه، في علاقته بالبرهنة المتبناة، كما يتم فيها الإعلان عن مضمون الفصل الموالي بطريقة تضمن ربط المعلومات بعضها ببعض، السابق منها بالأحق، كأن يتصور الباحث وضع جسر فكريّ يعبر من خلاله، من المقدّمة إلى الفصل الأول، ومن الفصل الأول إلى الثاني، وهكذا، ومن الفصل الأخير إلى الخاتمة، سواء كان ذلك الربط في شكل أسئلة تمهيدية، في نهاية الفصل كتمهيد للفصل الموالي، أو أن تكون جمل يمهد بها الباحث لبداية الفصل الموالي، وقد توحى، أحياناً أخرى، طبيعة نهاية الفصل الأول، ضمناً، بالانتقال إلى الفصل الموالي.

خاتمة البحث ومقدمته

أولاً: خاتمة البحث

تأتي كتابة الخاتمة بعد إنهاء عملية التحرير، ولها ثلاث وظائف أساسية، هي:

- تقديم حوصلة لتحليل المعطيات وتأويل النتائج، أي استنتاج أهم ما يجب الاحتفاظ به في البحث، مما تم جمعه: فالأمر لا يقتصر على تلخيص التقرير ولكن يضبط جوهره، انطلاقاً مما تم تحليله وتأويله وإعطاء التقييم النهائي للفرضية، مع توضيح الفروقات الدقيقة التي تتبعها الإشارة إليها فعلاً.

- تسجيل المعارف الجديدة التي توصل إليها البحث، مع إبراز الطريق المقطوع، مقارنة بالمعارف السابقة التي كانت معروفة حول موضوع الدراسة، أو حول المنهج المستعمل، وقد يشار فيه إلى اكتشاف نادر، أو تعديل في طريقة العمل، أو إلى جانب جديد ينبغي أخذه بعين الاعتبار، أو إلى طريقة مختلفة في تصوّر السؤال أو إلى موقع آخر ينبغي زيارته أو إلى كل اعتبار قد يأتي بإسهام إضافي في بناء المعارف.

- اقتراح آفاق للبحث على الذين يريدون التعمق أكثر، في المسألة وتزويدهم بما يُمكنهم من القيام باكتشافات أكثر عمقا في الموضوع. والخاتمة تضيف معلومات أساسية إلى البحث، تسمح بفهم مدى بعده وقيّمته؛ وفي حالة مشاركة فرقة في البحث، فإنّ إعدادها يتطلب مناقشة، ولا يمكن أن تترك مهمة تحريرها، إلى واحد من الأعضاء فقط، لأنّ نظريته ستكون جزئية مبنية على أساس مساهمته الخاصة ولن تشمل مجموع التحليل، وبالتالي، فإنّ المحتوى سيعاني، ولا شك، من نقص النظرة الشاملة.

ثانياً: مقدّمة البحث العلمي

لا تُحرر مقدمة البحث بطريقة نهائية إلا بعد معرفة ما يحتويه البحث بدقة، أي بعد الانتهاء من تحرير أجزائه الأخرى، بما فيها الخاتمة، لأنّ الباحث سيدعو، بواسطتها، جمهور القراء لقراءة بحثه، بطريقة لا يكون فيها أي تضليل حول ما سيجدونه. وتتضمّن مقدمة البحث عدّة نقاط، هي:

- تقديم الموضوع أو المشكلة التي ستعالج، بإعطاء فكرة عامة عن البحث وأهميته والأدبيات أو النظريات التي لها علاقة به، وإعطاء فكرة عن الدراسات السابقة التي لها صلة به، وما تم التوصل إليه من نتائج، وبيان نقاط الضعف والقوة فيها، وبيان ما تختلف به الدراسة الحالية عن سابقتها وما ستضيفه للمعرفة العلمية، وبالتالي إظهار مدى أهمية الموضوع التي ينبغي إشراك الآخرين فيها، وأين تكمن أهميته وفائدته.

- تقديم عناصر محتوى البحث أي خطته، بترقيم مختلف أجزائه وفصوله، مع التعرض، لأهم النقاط التي تم علاجها على مستوى كلّ فصل، والعمل على ربطها ببعضها البعض، بأسلوب علمي واضح، مع تبرير طبيعة نظام تسلسلها.

- عرض المنهج المتبع في البحث: وهذا إجراء يجب على الباحث أن يضعه محلّ تنفيذ ليقوم بعمله بكيفية جيّدة، فعلى ضوئه تحكم المجموعة العلمية عليه. إن المناهج الصارمة هي وحدها الكفيلة بالوصول إلى النتائج الصادقة، ومن هنا تأتي أهمية عرض المنهج وتوضيحه في مقدّمة البحث وتقريره.

- تقييم المصادر المستعملة في البحث، بما فيها المصادر الأولية والثانوية، أو المصادر والمراجع، وذلك بالتركيز على أكثرها فائدة للبحث، انطلاقاً من الأهم إلى المهم، ومن أهم المصادر إلى أهم المراجع، مع إبراز الجوانب التي أفاد فيها كل واحد منها وتبرير ذلك، قدر الإمكان، بالتعرض إلى بعض الجوانب من ترجمة صاحبه الشخصية، كتاريخ ومكان تأليفه وثقافة ايدولوجية صاحبه، وما إلى ذلك... مع العلم أنه ليس المطلوب، في هذه النقطة، نقد المصادر والمراجع، كما يحلو لبعض الباحثين أن يسموها، لأن عملية النقد أكثر تعقيداً من عملية التقييم البسيطة المقتصرة على ((إبراز جوانب الفائدة)).

- ذكر أهم الصعوبات التي تعرّض لها الباحث، أثناء إنجازه لبحثه، لكن لا ينبغي ذكر كل صغيرة وكبيرة، بل المطلوب هو الإقتصار على الصعوبات الفعلية التي قد تكون أثّرت سلباً على نتائج البحث، أو زادت من مدّة إنجازهِ، كصعوبة الوصول إلى الحصول على مصدر أو وثيقة مهمة للبحث، وإظهار المساعي الحثيثة والمجهودات الكبيرة التي بذلها الباحث والتي لم تثمر، في آخر المطاف، أو أثمرت بعد وقت طويل زاد من مدّة الإنجاز.

- تقديم الشكر والعرفان لكل من ساعد في إنجاز البحث، على كل المستويات، من المساعدة في اختيار موضوعه، إلى التزويد ببعض المصادر أو تسهيل الحصول عليها والمساعدة في القراءة، والتصحيح اللغوي، أو توفير أي وسيلة من وسائل العمل، ويأتي على رأس كل هؤلاء، بطبيعة الحال، الأستاذ المشرف الذي يُفترض أن يكون قد تابع عمل طالبه، من أوله إلى آخره، واستعمالُ فعل "يُفترض" هنا مقصود وهادف وعلى من يهمهم الأمر أن يتحملوا مسؤوليتهم في معالجة التدهور الخطير الحاصل في هذا الميدان، أين الضمائر الحية؟ وأين الوصاية المسؤولة عن رعاية المصلحة العامة؟

ملخص البحث

قد يقوم الباحث بتلخيص بحثه باللغة العربية وبإحدى اللغات الحية، كالفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية وغيرها، ويبيّن في هذا الملّخص أهداف البحث وأهم المصادر المستخدمة فيه والمنهج المتبع وعناصره والنتائج التي توصل إليها فيه، وكل ذلك فيما لا يزيد عن صفحة واحدة.

ملاحق البحث

بعد تحرير خاتمة البحث، ثم مقدمته، وبعد تلخيصه، يأتي دور ملاحظته، وهي عبارة عن وثائق تاريخية تعني البحث مباشرة، أي تدخل في صلب موضوعه، لكن كتابتها في المتن قد يشغل حيزًا كبيرًا من الصفحة، وأحيانًا أكثر من صفحة، مما يقطع على القارئ سلسلة تفكيره، ويؤثر سلبًا على ربط الحوادث المتسلسلة، بعضها ببعض، وهذا ما يجعل الباحث يقتصر على تسجيل ما لا يؤثر على أسلوبه وعلى تسلسل أفكاره وبيوته، ثم يحيل القارئ على ما يختاره له منها كاملاً في الملاحق التي تدرج بعد الخاتمة.

وقد تشمل الملاحق، إضافةً إلى الوثائق والنصوص، جداول أو خرائط أو صوراً أو لوحات أو رسوماً بيانية. مع الحرص على تخصيص صفحة لكل جدول أو صورة أو لوحة أو رسم بياني وهذا، في حالة ما لم يزد عدد تلك الجداول أو الخرائط أو الصور أو غيرها عن اثنتين من كل صنف. أمّا ما زاد منها عن اثنتين فينبغي أن يخصص له عنوان مستقل، تدرج في إطاره كل الجداول أو كل الخرائط أو كل الرسوم البيانية، مرقمة بطريقة تسلسلية، بحيث توجد الخريطة رقم 1، ثم الخريطة رقم 2 ثم الخريطة رقم 3 إلخ...، في إطار عنوان الخرائط، وكذلك الأمر بالنسبة للجداول وغيرها...

وقد تشمل الملاحق الملاحظات أو التحاليل أو المقارنات أو التعاليق التي تتعذر كتابتها في المتن، لتأثيرها سلباً في صياغته، ولا في الهامش لطولها، لكن الباحث يقدر أنها مفيدة ومهمة بالنسبة للقارئ.

ويوضع عنوان لكل ملحق، وقد يحتاج بعضها إلى تعريفات أو شروحات مختصرة، وإذا تعدد النوع الواحد منها يرقم، مثل: ملحق رقم (01)، وملحق رقم (02)، إلخ... وجدول رقم (01)، وجدول رقم (02) وغير ذلك؛ ويسجل مع هذه الأرقام، أرقام الصفحة، هي التي يشار إليها

في متن البحث وهامشه مع مراعاة توثيق كل هذه الملاحق في الهامش بالطريقة المتعارف عليها.

وعادة ما تكون الوثيقة مقتبسة من كتاب مخطوط أو من كتاب مطبوع يصعب الحصول عليه؛ وفي حالة ورودها في كتب متداولة مطبوعة، يستحسن إحالة القارئ عليها، بعد إيضاح اسم المؤلف وعنوان الكتاب ورقم الطبعة وتاريخها ومكانها ثم الجزء والصفحة، وبمعنى آخر لا داعي لكتابة ملحق من كتاب مطبوع ومعروف.

يجب اقتباس وثيقة الملحق من مصدر واحد حتى لا يحدث اضطراب، عند نقلها، قد ينتج عن اختلاف عباراتها في المصادر؛ وإذا وُجدت اختلافات جوهرية بوثيقة ما، في مصادر متعدّدة، تتبغى الإشارة إليها في الهامش، كما ينبغي تفسير الكلمات والعبارات الغامضة، في الهوامش أيضاً، لمساعدة القارئ على فهمها.

قائمة المصادر والمراجع (بيبليوغرافيا)

توضع هذه القائمة مباشرة بعد الملاحق، لما قد تشملها هذه الأخيرة من وثائق أو كتب أو جداول أو خرائط أو رسوم بيانية، لم يوثق لها في هوامش البحث، ولكن تمت الاستعانة بها في تلك الملاحق. وتشمل الببليوغرافيا كل المصادر والمراجع التي تمت الإشارة إليها في الهوامش، إضافة إلى أخرى أعتَمَد عليها الباحث ولم يسجلها في هوامشه، لكن في هذه الحالة ينبغي الحرص على أن يكون قد رجع إليها فعلاً وإلا كان ذلك انتحالاً وتضليلاً.

وإذا كان عدد المصادر والمراجع قليلاً، توضع له قائمة واحدة ترتب هجائياً، وليس أبجدياً، وعلى أساس اللقب ثم الاسم، على عكس قاعدة كتابة المراجع في متن نص البحث وليس في هامشه، حيث يُذكر اسم المؤلف أولاً ثم لقبه، عندما يُتناول في أطراف الحديث وإذا كُتب

المرجع بأحرف لاتينية، يكتب اللقب بأحرف كبيرة ، الاسم بأحرف صغيرة باستثناء حَرْفه الأول، فيكتب بالحرف الكبير. مع ملاحظة أن هناك مؤلِّقين شرقيين يفضلون كتابة اسم المؤلف أولاً ثم لقبه في قائمة المصادر العربية، التي يصعب التمييز فيها بين الألقاب والأسماء في كثير من الأحيان. وغالبا ما يُلجأ فيها إلى الترتيب على أساس اسم الشهرة أو على أساس أُمير اسم من الأسماء الكثيرة المتوالية.

وإذا كُتِر عدد المصادر وتتنوع، فهو يصنّف، عادة، في مجموعات ترتب كل واحدة منها حسب الأحرف الهجائية، وقد جرى العرف على اعتماد التصنيف التالي:

أولاً: قائمة المصادر، أو المصادر الأولية أو المراجع الأولية

وتشمل (بالنسبة إلينا نحن المسلمين) في مقدّماتها: القرآن الكريم فالأحاديث الشريفة وتليها بقية المصادر مصنفة هجائياً، حسب ألقاب مؤلفيها، وهي تشمل:

وثائق الأرشيف والمخطوطات والوثائق الأصلية والمصادر المادية الأصلية أو الأولية: أمّا غير المسلمين فهم غير ملزمين بوضع القرآن في أول قائمتهم ووضع الحديث بعده مباشرة لكنهم ملزمون بالترتيب الهجائي لبقية المصادر.

ثانياً: قائمة المراجع أو المصادر الثانوية

ويمكن الاقتصار فيها على قائمة واحدة، إذا قلَّ عدد الكتب التي تدخل في إطارها؛ أمّا إذا كُتِر عدد الكتب وتتنوع فيمكن تصنيفها إلى عدّة قوائم، حسب الضرورة، بحيث يمكن أن يكون بعضها خاصاً بالكتب المطبوعة والبعض الآخر خاص بالرسائل الجامعية أو المجالات أو الجرائد أو القرارات واللوائح القانونية أو القواميس والمعاجم أو المناجد أو المحاضرات أو

النّدوات أو الملتقيات أو الحصص المنبثة في التلفرة أو المذراع أو الأفلام أو الأشرطة الوثائقية وغير ذلك...

وتوضع أيضا قائمة للمراجع الأجنبية. وقد تكون مكتوبة بلغة واحدة كالفرنسية مثلاً، كما يمكن أن تكون مراجع متنوعة ومكتوبة بأكثر من لغة، وفي هذه الحالة يمكن أن تصنّف، حسب لغة الكتابة، إلى مراجع فرنسية، مثلاً، ومراجع ألمانية وما إلى ذلك...، وهنا أيضاً ينبغي التنبيه إلى أن النزاهة العلمية تتطلب أن يكون الباحث قد اطلع فعلاً على المرجع المذكور وأقتبس منه بعض ما يفيد بحثه. وتُطبّق في تصنيف هذه المراجع نفس القاعدة التي تطبق على تصنيف المراجع المكتوبة باللغة العربية.

ويكون ترتيب كل قائمة من هذه القوائم أو كل صنف من أصنافها على أساس الأحرف الهجائية، بعد حذف (ال) التعريف أو (ابن)، التي تكثر في أسماء المؤلفين المسلمين، أي يكون ترتيب الأسماء التي تبدأ بالألف (أ) قبل التي تبدأ بالباء (ب)، والتي تبدأ بالباء قبل التي تبدأ بالتاء (ت) وهكذا؛ وباللاتينية يكون حرف (A) قبل حرف (B) وحرف (B) قبل حرف (C) إلخ... وبالتالي فإن لقب البكري يُرتب قبل ابن تغرى بردي، مثلاً، وبالأحرف اللاتينية فإن لقب يرتب قبل لقب. مع العلم أنه لا يحذف في ترتيب الأحرف اللاتينية، ال، وابن، وأبو كما هو الحال في ترتيب الأحرف العربية.

وإذا تشابهت الألقاب، في حروفها الأولى رتبت حسب حروفها الثانية، وإذا تشابهت في حروفها الثانية ترنت حسب الثالثة وهكذا... بحيث يرتب لقب إبراهيم مثلاً قبل لقب أحمد، لأن الحرف الثاني في اللقب الأول (ب) قبل الحرف الثاني في اللقب الثاني (ح). كما يرتب لقب حمود قبل لقب حميد، لأن الحرف الثالث من الأول (و) قبل الحرف الثالث من الثاني (ي). وما ينطبق على الترتيب بالأحرف العربية ينطبق على الأحرف اللاتينية.

فهارس الموضوعات

تكون فهارس البحوث في آخرها، ويكون آخر البحوث دائما تقريبا، هو فهرس الموضوعات، لكن القليل من الباحثين يضعونه في أول أعمالهم. وتسجل فيه عناوين الأبواب والفصول ومتفرعاتها من المباحث أو عناوين فرعية، وقد تطلق على هذا الفهرس تسمية محتويات البحث وتُسجَل فيه، على الجانب الأيمن من الصفحة، العناوين الرئيسية والفرعية، مرتبة عموديا، من أولها إلى آخرها، وفي مقابل كل عنوان، صغيرا كان أم كبيرا، وعلى الجانب الأيسر من الصفحة نفسها، تُسجَل أرقام الصفحات التي توجد بها تلك العناوين، والغرض من هذا العمل، كما هو واضح، هو تسهيل مهمة القارئ في العثور على ما يرغَب فيه من عناصر البحث.

فهارس أخرى

وقد توضع لنفس الغرض، أي لتسهيل مهمة القارئ أكثر، فهارس أخرى تخضع لطبيعة البحث أو الموضوع، بمعنى أن ما قد يكون ضروريا في بعضها لا يكون ملحا في بعضها الآخر. فإذا كان البحث ذا طبيعة دينية أو مذهبية، مثلا، ووردت فيه آيات قرآنية وأحاديث شريفة وأسماء لفقهاء، سيكون من المفيد أن يخصص الباحث، على الأقل، ثلاثة فهارس هي: فهرس الآيات* وفهرس الأحاديث** وفهرس الفقهاء، يشار في الأول إلى كل الآيات المذكورة في البحث: واحدة، مرتبة هجائيا، على الجانب الأيمن من الصفحة وأمام كل آية

- يُنظَّم بإحدى الطريقتين الآتيتين: إما بكتابة الصفحة التي توجد بها الآية، ثم كتابة الآية ثم سورتها فرقم الصفحة؛ وإما* بكتابة الآية ثم سورتها فرقمها فالصفحة.

- يسجَل الحديث ثم رقم الصفحة أو الصفحات التي يوجد بها.**

صفحات البحث التي ورد فيها ذكرها، أولاً بأول، وبين كل صفحة و صفحة فاصلة (،) وبعد آخر صفحة نقطة (.)، ثم الآية التي بعدها (هجائياً) وهكذا...

وبالمثل تعالج الأحاديث، في فهرس الحديث، وأسماء الفقهاء في فهرس أسماء الفقهاء. ويفيد مثل هذا العمل، بطبيعة الحال، في تيسير مهمة القارئ إلى أقصى درجة ممكنة، في حالة ما إذا كان يهتم بتفاصيل ما قيل من معلومات حول آية معينة أو حديث معين أو فقيه معين، فلا يستدعي الأمر أن يقرأ كل البحث أو الموضوع، للاطلاع على تلك التفاصيل، بل تكفيه العودة إلى أحد الفهارس الثلاث والبحث فيها عما يريده، من آيات أو أحاديث أو أسماء للفقهاء، وبعد العثور عليها، يجد إلى جانبها كل الصفحات التي ورد ذكرها فيها، فيذهب مباشرة إلى تلك الصفحات ليطلع على كل ما كُتِبَ حولها، في ذلك البحث، بأقل جهد ممكن.

وإذا كان للبحث طبيعة أخرى، سياسية مثلاً، أو جغرافية أو فلسفية أو ما إلى ذلك، ينبغي أن تخصص له فهرس ملائمة للأمور المهمة المذكورة فيه بكثرة، والتي يقدر الباحث أن القارئ قد، يحتاج إلى الاطلاع على تفاصيل بعض مصطلحاتها، فيصنفها ويختار لها تسمية ثم يضع لها فهرساً. وقد يكون ذلك الفهرس خاصاً بالأعلام أو بالقبائل أو بالشعوب أو بالمواضع أو بالمدن أو بالأنهار أو بالتيارات الفكرية أو ما إلى ذلك، مما قد يراه الباحث ضرورياً.

ويراعى عند ترتيب أسماء الفهارس، إهمال الألف في لفظ ابن وكذلك أداة التعريف (ال)، كما يراعى تعدد أسماء أو ألقاب الشخص الواحد أو المصطلح الواحد أو الشيء الواحد. فإذا كانت تسميات محمد بن أبي عامر والمنصور بن أبي عامر والحاجب المنصور عني شخصاً واحداً، مثلاً ينبغي أن يختار منها أبرزها فيرتب على أساسها وتكتب التسميتان

الأخريان بين قوسين وفي مقابلها، على الجانب الآخر من الصفحة الأرقام التي وردت فيها على التوالي، ودون تمييز. ومعنى هذا أن القارئ يجد في كل صفحة من هذه الصفحات معلومات عن هذا الشخص المعروف بإحدى هذه التسميات.

الجانب الشكلي لكتابة البحث

الكتابة على الأوراق

يكتب البحث دائما على جهة واحدة من الورقة، أي في صفحة واحدة منها ولكي تكون قراءته سهلة، في أسطر مضاعفة بورق أبيض من حجم 27/21سم، وترك هوامش من جهات الصفحة الأربعة، ويكون هامشها الأيمن أوسع، عرضه حوالي ثلاث (3) سنتمترات ويكون عرض الهوامش الأخرى أقل منه قليلا، حوالي سنتمترين (2) لكل منها. وتأخذ الاحتياطات من أجل ربط الرسالة وتغليفها، وإخراج البحث في صيغته النهائية التي تتضمن عدة أجزاء هي:

أولاً: الصفحات التمهيدية، وتشمل

أ- صفحة العنوان: وهي تختلف حسب الجهة أو المؤسسة التي تم إجراء البحث من خلالها: ففي جامعة الجزائر، مثلا، يكتب في منتصف الربع الأول من الصفحة: اسم الجامعة يليه اسم الكلية ويليه اسم القسم. يلي هذه المعلومات وفي أسفلها عنوان البحث كاملا، داخل إطار مستطيل وفي أسفل الإطار المستطيل يسجل متطلب البحث أي الغاية من القيام به، وهي الحصول على درجة علمية معنية (ماجستير أو دكتوراه). ويسجل بعد هذا المتطلب في أسفله، من الجهة اليمنى اسم الباحث(ة) في عبارة: إعداد أو من إعداد الطالب(ة) أو الباحث(ة) فلان(ة)، وفي مقابلها من الجهة اليسرى عبارة بإشراف، مع ذكر لقب الأستاذ(ة)

المشرف(ة) ثم اسمه(ها) ولقب(ها)، وفي أسفل الصفحة، في منتصف الربع الأخير منها تسجل السنة الجامعية التي أنجز فيها العمل بالتاريخين الهجري والميلادي، وتصمم ورقة الغلاف كما يوضحه الشكل التالي:

ب- صفحة تتضمن قرار المناقشة

وهي شبيهة بصفحة العنوان، في تصميمها، إضافة إلى قائمة أعضاء لجنة المناقشة، تدرج بعد متطلب البحث، أي الغاية من القيام به، ومباشرة وقبل اسم الطالب والأستاذ المشرف.

ج- صفحة الإهداء

قد يقوم الباحث، أحياناً، بإهداء عمله إلى شخص، له مكانة خاصة لديه أو إلى جهة اعتبارية كالوطن أو الجهة التي ينتمي إليها وما إلى ذلك. وفي هذه الحالة يتطلب الأمر أن تخصص لهذه العملية صفحة مستقلة، علماً أن هذه العملية اختيارية، وليست إلزامية.

د- صفحة الشكر

وتخصص، عادة، لتقديم الشكر، إلى بعض الجهات أو الأفراد الذين ساعدوا الباحث على إنجاز بحثه بتزويده بمساعدات مالية أو بيانات أو معلومات ضرورية للبحث، أو عملية الطباعة أو المراجعة اللغوية وغير ذلك... وهناك من يدمج هذه الت شكرات، في مقدّمة البحث وفي تقريره، مع الشكر الذي يقدمه إلى الأستاذ الذي أشرف عليه أثناء القيام ببحثه.

ثانياً: مقدمة البحث

ويتم فيها تقديم الموضوع وعرض عناصره والمنهجية المتبعة فيه وتقييم المصادر المستخدمة في كتابته والإشارة إلى أهم الصعوبات التي اعترضت طريق الباحث فتقديم الشكر والعرفان إلى كل من ساعده في إنجاز عمله.

ترقيم المقدمة

كان ترقيم أوراقها، فيما مضى، يتمشى مع عملية الرقن التقليدي، على الآلة الكاتبة، حيث كانت صفحات البحث ترقم، شيئاً فشيئاً، منذ بداية الفصل الأول إلى نهاية الخاتمة، وبما أن كتابة المقدمة كانت ومازالت توجّل إلى ما بعد كتابة الخاتمة، فكان لا بدّ من إيجاد حلّ لترقيم أوراقها، في المكان الخاص بها، وهو بداية البحث الذي سبق وأن كُتبت ورُقمت كل صفحاته، ولم يكن من السهل إعادة ترقيماها، أي تغيير أرقامها بعد أخذ أرقام المقدمة بعين الاعتبار، فوجد حلّ لهذه المُعضلة بتعويض أرقام صفحات المقدمة بالأحرف الأبجدية وترك بقية الترقيم على حاله.

ومع تعويض الحاسوب للآلة الكاتبة، لم يُعدّ مشكل ترقيم صفحات البحث مطروحاً، ما تقدم منها وما تأخر، وأصبح من السهل بمكان، إحداث أي تغيير عليه، دون أي مشكل، وبالتالي فإن سبب المشكل زال ولا داعي، إذا، لإبقاء حلّه التقليدي قائماً مادام ترقيم البحث بكامله، بما فيه المقدمة، آخر ما يُكتب منه، ميسوراً. فلا داعي للبحث عن حلّ آخر، له ويبقى الحلّ الأنسب هو ترقيم كل الرسالة، من أولها إلى آخرها، بما فيها ما تسمّى الصفحات التمهيدية، وهي الصفحة الأولى التي تلي الغلاف، وتحمل معلوماته والصفحة المتضمنة لقرار المناقشة و صفحة الإهداء والشكر، إن وُجدتا، والصفحات التي تترك بيضاء أمام كل فصل، أحياناً، أو تكتب عليها محاور الفصول الرئيسيّة أحياناً أخرى، إضافة إلى عنوان الفصل. وتعدّ أرقام الصفحات البيضاء ضمن بقية أرقام البحث، حتى وإن تركت بيضاء.

ترقيم الأقسام والأقسام الفرعية في البحث

يوجد نظامان لترقيم الأقسام أو الفصول وفروعها في البحث، وهما: النظام العشري والنظام العادي.

ففي النظام العشري يُعطى رقم تسلسلي لكل جزء كبير أو لكل فصل، أي يعطى رقم 1 مثلاً للفصل الأول ورقم 2 للفصل الثاني وثلاثة للثالث وهكذا... وإذا كانت في البحث أقسام فرعية تحتاج إلى ترقيم، كالأشكال التوضيحية والرسومات البيانية والجداول والأطر، لورودها في المتن، فإن ترقيمها يكون كالتالي:

في حالة ما إذا تضمّن الفصل الأول مثلاً شكلاً توضيحياً واحداً فقط، يعطى له رقم 1، رقم الفصل الأول، أمّا إذا تضمّن شكلين فيعطى لأولهما رقم 1.1، ويمثل أولهما رقم الفصل وثانيهما رقم الشكل، ويعطى لثانيهما رقم 2.1، أي الشكل الثاني في الفصل الأول.

وإذا تضمّن الفصل الثاني شكلاً واحداً، يعطى له رقم 2، فقط، وإذا تضمّن ثلاثة أشكال، يعطى لأولها رقم الفصل 2 ثم رقم 1 (1.2) ولثانيها رقم الفصل 2 ثم رقم 2 (2.2) ولثالثها (3.2) وهكذا...، وبنفس الطريقة ترقم أشكال بقية الفصول.

وبنفس الطريقة أيضاً ترقم الأطر والرسومات البيانية والجداول وكل الأمور التي تتطلب الترقيم، في متن البحث. مع ملاحظة أنه في حالة ما إذا انقسم الشكل التوضيحي أو الإطار أو الرسم البياني أو الجدول إلى فروع فبالإمكان تزويدها بأرقام فرعية، هي الأخرى؛ فعند تفرع شكلين توضيحيين عن الشكل الأول من الفصل الأول مثلاً، يُعطى لأولهما رقم الفصل (1) ورقم القسم (1) ورقم الفرع (1) ويرقم بهذه الطريقة (1.1.1)؛ ويعطى لثانيهما رقم الفصل (1) ورقم القسم (1) ورقم الفرع (2) فيكون (2.1.1)، وهكذا...

أما النظام العادي، فهو يجمع، بالتناوب، بين الأرقام والأحرف الأبجدية، بحيث ترقم الأجزاء الكبرى، أي الفصول، بالأرقام الرومانية (ا، اا، ااا، اااا إلخ...) وتتبع، في نظام تنازلي بحرف هجائي وبرقم عربي، وهذا النظام لا يُستعمل في الكتابة العربية، لأنها لا تستخدم الأرقام الرومانية. ويبقى أفضل نظام يمكن تطبيقه في ترقيم الأقسام والأقسام الفرعية، في البحث، هو الترقيم العشري.

ثالثا: متن البحث

ويتكون، عادة، من فصل مدخلي أو تمهيدي، وهو الفصل الأول، وقد يتعلق الأمر، مثلا، بتحديد الإطار الجغرافي لمكان وقوع الحادثة محل الدراسة، ويحتاج هذا التمهيد أو المدخل ما تحتاج بقية الفصول من العناية، سواء في تخطيطه أو في جمع مادته أو تحريرها؛ ولا توجد له علاقة خاصة بمقدمة البحث، فعلاقتها به لا تختلف عن علاقتها بقية الفصول التي تأتي بعده، ويختلف عددها، من بحث إلى آخر، حسب الخطة أو الفرضيات أو الأسئلة المنبثقة عن الإشكالية موضوع البحث.

رابعا: خاتمة البحث

وتأتي بعد آخر فصل في البحث أو الرسالة.

خامسا: خلاصة البحث

وتكون باللّغة العربية، وبما يمكن من اللغات الاجنبية.

سادسا: الملاحق

وتضاف إليها الخرائط والجداول والصور والرسوم البيانية، إن كانت قليلة ولكن إذا كثر عدد أي نوع منها، يوضع له عنوان خاص به، كخرائط أو جداول أو صور إلخ...، ويُدرج في إطاره، مع ترقيم تلك الخرائط أو الجداول أو الصور ترقيماً تسلسلياً، مثل الملاحق تماماً.

سابعاً: قائمة المصادر والمراجع (ببليوغرافياً)

ثامناً: الفهارس

وتكون مختلفة، حسب ما تقتضيه طبيعة الموضوع، وفي كل الأحوال يكون فهرس الموضوعات هو آخرها، وإن كان بعض الباحثين يضعونه في بداية بحثهم.

شرح النص التاريخي أو تحليله أو نقده

تطلق مصطلحات شرح أو تحليل أو نقد على نفس العملية التي تتم فيها معالجة النصوص التاريخية، بصفة شاملة: ظاهرياً وباطنياً، ثم الوصول إلى تقييم معطياتها التاريخية وتشمل هذه العملية ما يلي:

النقد الظاهري للنص

ويشمل النقد الظاهري ثلاث خطوات هي:

1) إثبات صحة الأصل أو المصدر التاريخي، أي إثبات أنه غير مزيف، وهو ما يتطلب التعرف على نواحي أخرى، ومنها: اسم المؤلف وشخصيته وعلاقته بالأحداث التي كتب عنها، ذلك أن قيمة المعلومات التي يوردها ترتبط كلياً بشخصيته ومدى فهمه للحوادث التي كتب عنها، وبالظروف التي تحيط به فالمعلومات التي يسجلها الحاكم، مثلاً، غير المعلومات التي يسجلها الأستاذ.

وكاتب الأصل التاريخي، سواء كان شاهد عيان أم اعتمد على غيره، من الرواة أو شهود عيان، يعتبر الوسطة التي يصل المؤرخ عن طريقها إلى الوقائع التاريخية، فكلما كان ثقة بعيدا عن الأهواء، كانت معلوماته أقرب إلى الصحة والعكس، ولذلك يجب معرفة أكبر قسط ممكن من المعلومات عن كاتب الأصل التاريخي.

في بعض الحالات لا يمكن التوصل لمعرفة كاتب الأصل التاريخي وشخصيته، وهذا لا يمنع من الاستفادة منه، وقد يكون هذا الكاتب المجهول هو المصدر الوحيد لما قدّمه من معلومات.

علما أنّ وضع اسم شخص ما على أصل تاريخي، لا يعني حتما أنّه هو كاتبه، كلّه أو بعضه، ويمكن التّعرف، في كثير من الأحيان، على كاتب الأصل التاريخي المخطوط بدراسة نوع الورق والخِط والحبر واللغة والأسلوب والمصطلحات الخاصة بالعهد التاريخي المعين، وبدراسة المعلومات التاريخية الواردة بها.

2) معرفة الزمن الذي دُوّن فيه الأصل التاريخي: قد يكون الأصل التاريخي غير مزيف، ويكون كاتبه من الأشخاص الذين يتحرون الصدق، ومع ذلك فقد ينقص من قيمته التاريخية بُعد الزمن، بين وقوع الحادث ورؤيته وبين تدوين أخباره، فالذاكرة تخون الإنسان، وكلّما بُعد بالكاتب العهد عن زمن وقوع الحادث، تعرّض لأن يفوته قليل أو كثير من التفاصيل الخاصة، مهما كانت رغبته في قول الصدق قوية. وإذا لم يحدّد الكاتب التاريخ الذي دُوّن فيه مادّته فعلى الباحث وضع حدّين لبدء الأصل التاريخي ولنهايته، بناء على دراسة محتوياته، أي أنه يعين التاريخ الذي لا يمكن أن تكحون الحوادث قد وقعت قبله، والتاريخ الذي لا يمكن أن تكون قد وقعت بعده، والأصل التاريخي يُدوّن، دائما، بعد آخر حدث ورد

به ولكن لا يعرف متى تمّ ذلك التدوين بالضبط، أبعد آخر حدث ورد به بزمن قصير أم طويل؟

(3) معرفة المكان الذي تم فيه تدوين الأصل التاريخي: فهل تمّ ذلك التدوين في مكان وقوع الحادث أو بعيدا عنه؟ لأنّ الدّقة تقل كلما بُعد مكان التدوين عن مكان وقوع الحادث.

النقد الباطني للنّص

ينقسم النّقد الباطني إلى إيجابي وسلبّي: والأول عبارة عن تحليل الأصل التاريخي، قصد تفسيره وإدراك معناه، وذلك عن طريق عمليتين أساسيتين هما:

(1) تفسير ظاهر النص وتحديد المعنى الحرفي له بالاستعانة بالقواميس والمعاجم المناسبة مع مراعاة أنّ:

(أ) اللغة الواحدة تتغيّر من عصر لآخر، لأنها كائن حيّ، دائم النموّ والتطوّر.

(ب) قد تختلف معاني الكلمات، من مكان لآخر، ممّا يحتمّ معرفة اللّغة أو اللّهجة المحلية التي وُجدت في عهد كاتب النّص.

(ج) الإلمام بلغة الكاتب وأسلوبه، لما تكون له من طريقة خاصة في التعبير.

(د) ينبغي تفسير الكلمات والجمل في نطاق السياق العام للنّص التاريخي ولا تفسّر بذاتها فحسب.

(2) إدراك المعنى الحقيقي للنّص ومعرفة غرض المؤلّف مما كتبه بالاستعانة بتحديد عدّة أمور منها:

طبيعة النص من حيث كونه يعالج قضايا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها...، ويحدّد أيضا موضوع النص عن طريق استخراج فكرته العامة في شكل عنوان رئيسي له، يلي ذلك استخراج أفكاره الجزئية، وتحديد بداية ونهاية كلّ واحدة منها ووضع عناوين فرعية لها، مع إعادة صياغتها، الواحدة بعد الأخرى بأسلوب حديث، يتمّ فيه تعويض التراكم والصيغ والكلمات القديمة بمثيلاتها الأحدث، حتى يتمكّن القراء من فهمها دون كبير عناء. مع الحرص على صياغة كل فكرة في فقرة مستقلة عن غيرها من الفقرات.

أمّا الثاني: أي النقد الباطني السلبي، فهو يتمّ عن طريق الإثبات العلمي لأية حقيقة تاريخية، لأنّ ذلك لا يتمّ عن طريق شهود عيان فقط، بل يجب أن تتوفر لدى الباحث في التاريخ الأدلة التي تثبت صحة تلك المعلومة، على ضوء معرفته الشخصية وعن طريق مقارنة معلومة هذا المصدر بغيرها من معلومات مصدر أو مصادر أخرى، تكون معاصرة لوقوع الحادث المؤرخ له أو قريبة من عصره.

وكذلك استنتاجات المراجع التي كتبت في الموضوع.

ولا يجوز أن يُنقد الأصل التاريخي، في هذه المرحلة، كوحدة عامة بل ينبغي أن تتخذ جزئياته وتفاصيله وحوادثه المفردة، واحدة.

يراعى، في النقد الباطني للنص التاريخي، التمييز بين شيئين اثنين هما:

- 1) التثبت من صدق المؤلف وعدالته، لأنّه قد يكذب طمعا في نيل فائدة خاصة، فيسوق القارئ بأسلوب خاص، مخالفا بذلك الحقيقة مخالفة جزئية أو كلية. كما قد يكون كاتب الأصل التاريخي في مركز اضطره إلى الكذب أو في ظروف فوق طاقته أجبرته على ذلك.

وقد يميل أو يكره أسرة معينة أو حزبا أو طبقة اجتماعية خاصة أو شعبا أو دولة أو مدينة ما. وقد يكون من أنصار مذهب سياسي أو ديني أو فلسفي أو اقتصادي بعينه. وقد يكذب بسبب غروره الشخصي أو غرور الجماعة أو الناحية التي ينتمي إليها أو التي تهمة مصلحتها. وقد يقصد إرضاء الجمهور أو عدم إزعاج الرأي العام فيورد أخبارا تناسب ذوق الجمهور حتى ولو لم يقتنع، هو نفسه بصحتها. وقد يكتب بأسلوب أدبي لإرضاء الناس، فيفسر الوثائق ويقيها بما يناسب ذلك الأسلوب الأدبي، على حساب الحقيقة التاريخية فيعبث بالألفاظ، ويقدم ويؤخر، ويزيد ويبالغ ليكتب كتابة أدبية فنية.

(2) التثبت من صدق المعلومات التي أوردها كاتب الأصل التاريخي ومن مبلغ دقتها، وما إذا كان المؤلف لم يخطئ ولم يُخدع في شأنها، حيث ينبغي الكشف عن تلك الظروف بالنسبة للأصل التاريخي، كوحدة عامة، وبالنسبة لجزئياته لمعرفة ما إذا كان الراوي أو كاتب الأصل التاريخي يتمتع بحواس سليمة وبعقل سليم تمكن أن يعطي بواسطته معلومات صحيحة عما شهدته أو سمعه بنفسه. وهل تمتع بجميع الشروط الواجب توفرها حتى تتحقق له المشاهدة العلمية؟

ومهما يكن فإن ما يتبين من مراعاة الشئئين سالفى الذكر:

التثبت من صدق المؤلف وعدالته، والتثبت من صدق المعلومات التي أوردها، هو ضرورة الإحاطة بجميع تفاصيل ترجمته الشخصية، لما لبعضها من علاقة وكيدة في تفسير كثير من الأمور والنقاط الواردة في نصّه. فلا ينبغي الاكتفاء، إذا، بترجمة مختصر للمؤلف، لأنّ ما قد يختصر منها قد تكون له أهمية خاصة في تفسير بعض ما كتبه.

تقييم النص

ويتمثل في ذكر محاسن النصّ ومساوئه من حيث دقة المعلومات الواردة فيه وموضوعيتها، في مجملها وفي تفاصيلها، ثم استخلاص الفائدة أو الفوائد التي أضافها هذا النصّ إلى المعارف التاريخية.

تحقيق النصّ القديم

أصول النّصوص التاريخية

يقصد بتحقيق النصّ القديم، نصاً قديماً كتب بخط اليد، وهو ما يعتبر نصّاً ثميناً في التاريخ، لاحتوائه على مادة أصلية تصلح للبحث التاريخي، وهو أهم من التأليف التاريخي، على اعتبار أنه الأساس الذي يبني عليه التاريخ.⁷⁰

وأهم تلك النّصوص: المخطوطات التي تحمل عنوان الكتاب واسم مؤلفه وجميع مادته على آخر صورة كتبها بها نفس المؤلف أو أشار بكتابتها أو أملاها أو أجازها، ويكون فيها ما يدلّ على اطلاعه عليها أو إقراره لها، وتسمّى مثل هذه النسخ ((النسخة الأم))، علماً أنّ بعض النّاسخين ينقل عبارة المؤلف في آخر كتابه مثل و((كتب فلان)) أي المؤلف، دون أن يُعقّب بما يُشعر أنّه نقل ذلك عن نسخة الأصل، فيظنّ القارئ أنّها نسخة المؤلف، مما يتطلب تفتنّ المحقق لهذه المشكلة ومحاولة حلّها، اعتماداً على خبرته بالخط والتاريخ والورق⁷¹.

وتلي النسخة الأم، في الأهمية، النسخة المأخوذة منها، ثمّ فرعها ثم فرع فرعها إلخ... وما يلاحظ أنّ ذكر سلسلة الأخذ، في الكتب الأدبية قليل، وهو ما يكون مدعاة للتحقيق لكي يؤدي النصّ تأدية مقارنة، ويعتبر هذا النوع من النصوص ((أصلاً ثانوياً))، إن وجد معه

70 ماجد: المرجع السابق، ص53.

71 أنظر هارون (عبد السلام محمد): تحقيق النصوص ونشرها، ط5، القاهرة، 1414هـ / 1994م، ص29.

الأصل الأول، فإن لم يوجد هذا الأخير فإن أوثق تلك المخطوطات يرتقي إلى مرتبته، ثم يليه ما هو أقل منه وثوقاً⁷².

وهناك أصول قديمة منقولة، في أثناء أصول أخرى، بكاملها أول في معظمها، وهذا النوع من ((الأصول المضمنة)) لا يُخرج كتاباً محققاً ولكن يمكن الاستعانة به في تحقيق النص، ويُعدّ نشر هذه الأنواع من النصوص، ودعوى أنّها محقّقة، خطأ في فنّ التحقيق⁷³.

وهناك أيضاً النسخ المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها وعادة ما يُهملها الكثير من المحققين في حين يعتبرها بعضهم أصولاً ثانوية في التحقيق، بحجة أنّ ما يؤدي بالمطبوعة هو ما يؤدي بالقلم وهذا معقول، شريطة أن يتحقّق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة والثقة به، لكن الاعتماد على الطباعات التي لا يقوم عليها محقق أمين يكون إخلالاً بأمانة العلم والأداء⁷⁴.

وتقوم مصوّرات النسخ مقام أصولها، بحيث تعتبر مصورة النسخة الأولى نسخة أولى، ومصورة الثانوية ثانوية، وهكذا.

وتعتبر المسوّدات، أي النسخ الأولى للمؤلف قبل تهذيبها وإخراجها مساوية للأصل الأول، إن ورد في نص تاريخي، أنّه لم يُخرج غيرها، وإن لم يرد في ذلك نص كانت في مرتبة

72 نفس المرجع، ص 29، 30.

73 نفس المرجع، ص 30، 31.

74 هارون: المرجع السابق، ص 32.

النصوص الأولى، ما لم تعارضها المبيضة، وهي التي سُويت وارتضاها المؤلف كتابا يخرج للناس في أحسن تقويم.

وتكون مبيضة المؤلف هي الأصل الأول، وإن وجدت معها مسودتها كانت المسودة أصلا ثانويا، يُستأنس بها في تصحيح القراءة.

ولا يدلّ وجود نسخة للمؤلف دلالة قاطعة على أنها هي عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف، لأنّ بعض المؤلفين يؤلفون بعض كتبهم أكثر من مرة، شأنهم في ذلك شأن من يطبعون كتبهم أكثر من مرة، وعادة ما تكون النسخة الثانية أكثر من سابقتها، فنسخة المؤلف، إذا، قد تتكرّر ولا يمكن القطع بها ما لم ينص على ذلك ولا يكون وجود خطه عليها دليلا على أنّها النسخة الأم بصورة قطعية.

البحث عن النص القديم:

يستعان في البحث عن النصوص القديمة في فهارس المكتبات العامة وبيع بعض المراجع مثل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي ، ط. ، 1902-1989، جزآن وملحقه، ط. ، 1937-1942، 3 أجزاء.

والفيكونت فيليب دي طرازي: خزائن الكتب العربية في الخافقين؛ وجورجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية.

ويمكن البحث عن النص المخطوط أيضا في المجلات التاريخية الزمنية التي تنتقل أحيانا نبأ العثور على بعض الكتب الخطية غير المعروفة في فهارس المكتبات العامة، وفي المراجع التي اهتمت بالمخطوطات. وعادة ما يكون مثل هذا الاكتشاف ناتجا عن البحث في المكتبات الخاصة.

فحص نسخ النّص المخطوط

- يقوم محقق النص القديم، في بداية عمله، بالبحث عمّا إذا كان النّص نادراً أو في نسخ مكرّرة: ذلك أنّ هذه الأخيرة قد تكتب أيادي كثيرة، وفي أزمنة مختلفة وبذلك تتفاوت قيمة كلّ نسخة ببعدها أو قربها من زمن التّأليف أو بكمالها ونقصها. ومن هنا ينبغي بذل أقصى ما يمكن من الجهد في سبيل الحصول على جميع نسخ النّص الواحد، من أجل المقابلة بينهما والوصول إلى أكملها وأدقّها.

- تأتي بعد ذلك، عملية الفحص، بدءاً بدراسة ورقها بهدف تحديد عمرها، مع الانتباه إلى أنّ ما أثبت فيها من تواريخ قد تكون مزيفة، وأن آثار العُث والأرّضة والبلى ليست دلالة على قدم النّسخة.

- دراسة الحبر (المداد) لغرض تحديد قرب عهده أو بعده.

- دراسة الخط ونظام الكتابة، قصد تحديد عصرها.

- فحص أطر الخط ونظامه في النسخة للتأكد من أن النسخة غير ملفقة.

- عنوان المخطوط وما يحمل صدره من إجازات وتمليكات وقرئات.

- البحث على قراءة بعض العلماء في ثنايا النسخة.

- النظر في أبواب الكتاب وأجزائه وفصوله للتأكد من كماله وصحة ترتيبه.

- البحث، وفي خاتمة الكتاب، عن اسم الناسخ وتاريخ النسخ وتسلسل النسخة.

- وقد يعثر المحقق على أمور تساعد على تقدير النسخة.

تنظيم نسخ النص وترقيمها

بعد جمع النسخ المختلفة للنص الواحد، تُقسّم إلى مجموعات وفصائل، على أساس القدم والكمال والنقص، ويستحسن تمييزها بأول حرف من اسم المكتبة التي وجدت فيها، مثل: (ج) للمكتبة الوطنية الجزائرية. وإذا تعددت نسخ النص الواحد في مكتبة ما، يمكن تمييزها كما يلي: (ج)^(أ) و(ج)^(ب)... وهكذا.

وإن لم تكن صفحات النسخ مرقّمة، تُرقم بقلم الرصاص، حتى لا يتأثر شكل المخطوط الأصلي. ويقوم تحقيق النص على أساس استخدام أطول النسخ وأكملها.

قراءة المخطوط

يحتاج المحقق، بعد تنظيم نُسخ نصّه، إلى التمرّس على قراءتها، لما تتطلبه بعض الكتابات التي يضطرب فيها التنقيط والتشكيل والضبط، من خبرة خاصة. ومما لا شك فيه أنّ القراءة المتزامنة لمختلف نسخ المخطوط الواحد، ستساعده كثيرا في توضيح الكلمات الغامضة وتعويض المفقودة منها.

ويحتاج المحقق أيضا إلى التّعود على أسلوب الكتاب، بقراءة مخطوطه ما يكفي من المرات، قصد تعرّفه على خاصيته، ويستحسن أن يراجع المحقّق أكبر قدر ممكن من كتب المؤلف ليزداد خبرة بأسلوبه وليتمكّن من إيجاد ترابط بين عبارات بعض كتبه.

وعليه، كذلك، الإمام بالموضوع الذي يتطرّق إليه الكتاب، بدراسة مؤلفات تعالج نفس الأفكار أو أفكارا قريبة منها، حتى يتمكّن من المقاربة، ويفهم النصّ فهماً سليماً، ويكون بإمكانه، عندئذ، التّمعّن فيما إذا كان النصّ مرتباً ترتيباً جيّداً أم لا، بحيث يكون بإمكانه أن يتدخل في تهذيبه ببدء بعض فقراته من أول السطر.

ذلك أنّ القدماء لم يكونوا يعتنون بتنظيم فقرات كتاباتهم، إلا بقدر يسير، بحيث كان بعضهم يضع خطأ فوق أول كلمة من الفقرة، وبعضهم يكتبها بمداد (حبر) مميّز، ويكتبها البعض الآخر بخط كبير. أمّا في عصرنا فقد توخّد تنظيم هذه العملية بحيث أصبحت كل فقرة تبدأ، كما هو معروف، بسطر جديد. يترك فراغ في بدايته تنبئها إلى انتقال الكلام لفكرة جديدة.

وبإمكان المحقّق أن يقسّمه أيضا في فصول وأبواب. وإذا كان مقسّما، من قبل يتركه على ما هو عليه، مع إمكانية إضافة عناوين جديدة إلى الأولى، بين قوسين ()، قصد زيادة توضيح أبوابها وفصولها.

أمّا المسافات البيضاء التي تركت في الأصل فتستحسن أن تترك، كما هي إذا كانت قصيرة، وإذا كانت واسعة فينبغي الإعلان عنها بين قوسين، مثل (صفحة بيضاء).

جمع المصادر والمراجع اللازمة للتحقيق

وأهمها:

- كتب نفس المؤلف: مخطوطة ومطبوعة.
- الكتب التي لها علاقة بالمخطوط، من شروح ومختصرات ودراسات.
- الكتب التي اعتمدت، في تأليفها، اعتمادا كبيرا على المخطوط، وهي عادة ما تحتفظ بالنص الأصلي للكتاب الأول.
- المصادر التي استخدمها المؤلف في تأليف مخطوطه.
- الكتب المعاصرة للمؤلف والتي عالجت نفس الموضوع أو موضوعا قريبا منه.

- المراجع اللغوية: وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصعوبة الأولى في تحقيق المخطوط القديم تكمن في لغته: فهي كالكائن الحي، فمعاني كلماتها والأفكار التي تتضمنها عباراتها تتطور باستمرار، ضف إلى ذلك أن الكثير من النصوص التاريخية القديمة ألفها مستعربون، واستخدموا فيها كلمات وتعبيرات من لغاتهم الأصلية، لا علاقة لها بالعربية، مما يزيد من تعقيد لغة المخطوط، ويفرض الاستعانة بمعاجم اللغة وقواميسها ومنها:

- معاجم اللغة العربية: كالمصباح المنير، لأحمد بن علي المقري (ت. 770هـ/1887م)؛ ولسان العرب، لابن منظور المصري (ت. 771هـ/1369م)؛ والقاموس المحيط للفيروز؛ أبادي الشيرازي (ت. 817هـ/1415م)؛ وتاج العروس لأبي الفيض الزبيدي (ت. 1305هـ/1887م).

- المعاجم الفنية والاصطلاحات الدخيلة على اللغة العربية، ومنها: كتاب كشف اصطلاحات الفنون للشيخ التهانوي؛ وكتاب المفردات، لابن البيطار (في المفردات الطبية)؛ وكتاب مفاتيح العلوم، للخوارزمي (في المصطلحات العلمية)؛ ، ، ، لنفس المؤلف؛ وكتاب .

،- المراجع العلمية الخاصة التي يتطلبها الموضوع الذي يتم التطرق إليه والتي يهتدي إليها المحقق، حسب حذقه وسعة اطلاعه.

وبعد جمع المصادر والمراجع، يمكن الشروع في عملية التحقيق.

التحقيق:

القصد بتحقيق المخطوط هو بذل عناية خاصة به للتثبت من استيفائه لشروط معينة، منها: صحة عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وجعل منته أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها عليه مؤلفه.

(أ) تحقيق العنوان

قد تكون بعض المخطوطات خالية من العنوان بسبب فقدان الورقة الأولى أو بسبب انطماسه. وقد يُثبت عنوان واضح على مخطوط ما لكنه يكون مخالفا للموضوع المعالج، مما يدل على تعرّضه لتزييف مقصود، كتعويضه بعنوان كتاب آخر أهمّ منه ليلقى بذلك رواجاً، أو يكون ذلك رغبة من أحد جماع الكتب، وقد يذهب الأمر بالمزيّف إلى حدّ المقاربة بين خطه ومداده وخط الأصل ومداده. كما قد يكون هناك تزييف غير مقصود، مردّه الجهل، بحيث يضع كاتبٌ، في صدر الكتب الأغفال، عناوين يُخَيّل إليه أنّها الأصلية.

وعلى المحقّق، في مثل هذه الحالات، أن يرجع إلى كتب المؤلفات والتراجم، كابن النديم وابن خلكان، وقد تتاح له فرصة الظفر بمجموعة من ذلك الكتاب، مضمّنه في كتاب آخر، يشير فيه صاحبه إلى عنوان الكتاب الذي اقتبسها منه. ومما يساعد كثيرا على التّحقّق من العنوان الكامل "انطماسه الجزئي"، فإذا تمكن المحقق من معرفة ثبت مصنّفات المؤلف، وموضوع كل منها، تيسّر له تعويض الجزء المنطمس منه.

وبإمكان المحقق، في بعض الحالات، أن يغيّر عنوان النص الأصلي إذا كان غير دقيق، ولا يدل على مضمونه: ففي مثل هذه الحالات، يُحتفظ بالعنوان الأصلي، ويضاف إليه عنوان دال على محتواه، يوضع بين قوسين، هكذا <...> أو هكذا [...].

(ب) تحقيق اسم المؤلف

يحتاج الأمر إلى إجراء تحقيق علمي، يطمئن به المحقق الباحث بتأكيده له أن الكتاب صادق النسبة إلى مؤلفه، إن وجود اسم ما على ظاهر نسخة أو نسخ كتاب لا يعني، بالضرورة، أن المخطوطة من مؤلفات صاحب هذا الاسم المثبت: ذلك أن أسماء المؤلفين تكون عرضة، هي الأخرى، لتزييف مقصود أو غير مقصود، مثل تزييف العنوان المشار إليه هنا، تماما، زيادة على إمكانية تعرّضها للتحريف والتّصحيح. بحيث يُكتب، مثلا، البصري بدل النّصري، والخزاز بدل الجزار.

وقد لا يكون اسم المؤلف موضوعا على الكتاب بالمرّة. وتتطلب عملية التّحقيق في كلّ هذه الأمور، التوسع في المطالعة حول المشكل المطروح، خاصة في فهارس المكتبات، وكتب المؤلفات والتراجم التي أخرجت إخراجا حديثا وفهرست فيها الكتب كالفهرست، لابن النّديم ومعجم الأدباء لياقوت الحموي وإنباه الرواة للقفطي وغيرها...، ويستعين المحقق في تأييد أو ترجيح أو وضع اسم ما بما يمكن أن يُعثر عليه، من الكتب المنسوبة إلى اسم مؤلف معين، ضمن قوائم المؤلفين المسجلة في تلك الكتب، أو بما قد يعثر عليه، في كتاب ما، من نصوص مقتبسة من كتاب آخر يشير فيه إلى عنوانه واسم صاحبه.

وينبغي الانتباه إلى أنّ مؤلفين كثيرين يضعون لكتبهم عناوين مشتركة مع عناوين كتب غيرهم، مما يتطلب من المحقق الحذر والتّأني، في إثبات اسم المؤلف المجهول، بمراعاة المادة العلمية لنسخته، وبمدى تطويعها لما يعرفه عن حياة المؤلف العلمية وعن أسلوبه وعصره، وغير ذلك...

(ج) تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

ليس الإيمان بنسبة أي كتاب إلى مؤلفه أمراً هيناً، سيما بالنسبة للكتب الخاملة، التي لا شهرة لها. وقد يساعد القدر العلمي، لمؤلف ما، على التحقق من نسبة الكتاب إليه، وإن كان بعضهم يتفاوت قدره ويختلف، باختلاف أعمارهم وباختلاف ما يعالجونه من موضوعات. ومما يمكن أن يقوم دليلاً قاطعاً على تزييف نسبة كتاب معين تعرضه لأخبار أحداث تاريخية تكون وقعت بعد عصر المؤلف الذي نُسبت إليه.

د) تحقيق متن الكتاب

ويعني تحقيق متن النص أن يُؤدَّى أداء صادقاً، كما وضعه مؤلفه، قدر المستطاع، دون أيّ تغيير في أسلوبه أو كلماته، بما فيها الكلمات الخاطئة، سواء في نسبة الأشخاص أو الأخطاء النحوية، على سبيل المثال، ذلك أن تحقيق النص ليس تحسیناً أو تصحيحاً وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ. وما على المحقق الذي فطن إلى شيء من ذلك إلاّ التنبيه إليه في الهامش بأسفل الصفحة أو بآخر الكتاب. وتستننى من ذلك الحالات التي أجاز فيها بعض المؤلفين لقرائهم من العلماء تصحيح كتبهم.

وقد اختلف في شأن الشواهد من القرآن، بحيث يرى بعض المحققين وجوب إبقاء النصّ القرآني المحرف في الصلب، مثلما هو عليه والتنبيه إلى ذلك في الهامش، ويرى البعض الآخر ضرورة وضعه في نصابه ودون الاكتفاء بالرجوع إلى المصحف المتداول، بل يتطلب الأمر الرجوع في ذلك إلى كتب القراءات السبع ثم العشر ثم الأربع عشرة، ثم كتب القراءات الشاذة وكتب التفسير، سيما منها تلك التي تُعنى عناية خاصة بالقراءات، كتفسير القرطبي،

وأبي حيان. وليس من الضروري أن يكمل المحقق آية بذكر حرف أو كلمة تركها المؤلف
كإضافة "قل" لـ «جاء الحق» مثلاً⁷⁵.

وينبغي اختبار نصوص الحديث اعتماداً على مراجعته، لقراءة نصّها وتخريجها إن أمكن
ذلك. ويدفع تعدّد رواية الحديث إلى تحميل المؤلف أمانة روايته، عند الوصول إلى يقين بأنه
لم يُغيّرْها وبالإمكان التعليق عن دليل ضعف الرواية أو قوتها، في الهامش.

وبنفس الطريقة يتم التعامل مع الأمثال والأشعار، إذ يُستعان بمراجعها في قراءة نصوصها
ثم يتم تخريجها، إن أمكن ذلك أي توثيقها، وفي النهاية يكون من الواجب احترام رواية
المؤلف، خاصة وعند التأكد من أن ما في النسخة يعبر عن قصده⁷⁶.

وقد جرت العادة أن توضع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال التي يتضمّنُها النَّص،
بين ما يعرف بالقوسين القرآنيين () لتفادي الالتباس مع بقية النَّص.

وبعد إقفال النص الأخير يُوضع رقم الهامش يسجل بجانبه رقم السورة والآية، وهناك كُتِبَ
تُساعد الباحث على الوصول، بسهولة، إلى أرقام السور والآيات بحيث يمكن الرجوع بأية كلمة،
موجودة في الآية القرآنية، إلى جداول مرتبة أبجدياً بها، ويستخرج منها اسم السورة ورقم الآية،
ومنها: كتاب: *Goncordantiae Corani Flügel Arabicae, Lipsiae, 1842* وكتاب
فؤاد محمد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بحاشية المصحف الشريف، دار
الجيل بيروت، 1408هـ/1988م⁷⁷.

75 هارون عبد السلام، المرجع السابق، ص46 .

76 هارون عبد السلام، المرجع السابق، ص52.

77 ماجد عبد المنعم: المرجع السابق، ص61، هامش 4؛ بشاري لطيفة بن عميرة، من الفتح الإسلامي إلى رحيل
الفاطميين، ق1-4هـ/7-10م، إشراف أ. د. بوية مجاني، 2007-2008، ص562.

كما توضع، بعد إقفال النص القرآني أيضا، أرقام الهوامش التي يُسجل بجانبها، في الهامش، تخريج الأحاديث النبوية، بالاستعانة بالكتب الصحاح الستة وغيرها على أساس ذكر الكتاب الصحيح، فرقم المجلد، فاسم الكتاب داخل المجلد ثم الباب المتضمن، فرقم الصفحة.

وإذا كان المحقق في النسخ العالمية، أي في أمهات النسخ، حريا أن يثبت ما ورد فيها، على علّاته، وأن ينبه، في الحواشي، إلى الأخطاء التي يستطيع اكتشافها حرصا منه على أمانة الأداء، فإن تعامله مع النسخ الثانوية يختلف، لأنها مكتوبة بأيادي كثير وفي أوقات مختلفة، مما يجعل بعضها تنفرد بزيادات لا توجد في البعض الآخر، وهذا ما يفرض عليه أن يجمع كلّ ما استطاع منها، ويقارن بينها ثمّ يتمنّ العبارات الزائدة فيها، فإن اقتنع، بعد الفحص، أنها أصلية ثبتّها، وإن تبين له، عكس ذلك، أنّها تكون ناتجة عن خطأ النّاسخ اعتبرها مرجوحة أي ملغاة، ويعلّق عليها في الهامش بجانب عبارة (في الأصل) وبعدها الكلمة الخاطئة، كما وردت في المخطوط؛ ويُسْتثنى، من ذلك، ذكر الأخطاء الإملائية والنحوية وضياح الهمزات والنقط، علماً أنّ عبارة النسخة التي لا تحمل الخطأ التّحوي أجدر بالثبوت من مثيلتها المعتلة التي تحمل خطأ نحويا، والعبارات السليمة من الأخطاء اللغوية أو الإملائية أحق من التي تحملها، والعبارات الواضحة أحق من الغامضة.

وعلى المحقق، في كل الأحوال، أن يشير في هوامشه إلى النصوص التي استعملها في بناء ما توصل إليه من صواب، دون إغفال الإشارة إلى جميع الروايات الأخرى التي قد يجد فيها القارئ، ما لم يجده هو من صواب؛ ويكون من المفيد أن يسترشد بالمصادر والمراجع التي يراها ضرورية لتدليل ما قد تعترضه من صعوبات في مهمته هذه.

وقد جرت عادة المحقّقين على ترك الكلمات التي يقتنعون بسلامتها في المتن، والإعلان على الكلمات الخاطئة في الهامش، بجانب عبارات: في ب كذا وفي ج كذا...، بمعنى أنّ

هذه الكلمة وردت، في نسخة المخطوط المسماة ج بهذه الكيفية؛ وإن أضاف المحقق معلومات مؤيدة لرأيه، من مصادر أو مراجع معينة، فعليه توثيقها، أي الإشارة إلى المصادر أو المراجع التي اقتبسها منها.

ومع أنّ القاعدة العامة تقول: إنّ النسخة العالية من المخطوط، أي النسخة الأم ينبغي أن تؤدي كما هي، دون زيادة أو نقص، ودون تغيير أو تبديل إلا أن ذلك لا ينطبق على بعض الحالات القليلة، وهي سقوط ما هو معلوم من المتن أو تُلْفُه: ففي هذه الحالة يجدر بالمحقق، بعد التأكد من ذلك، بلا رجوع إلى المصادر الملائمة، ليلحق بها ما سقط وليُجَدِّد ما تلف، على أن يُمَيِّز ما أضافه بوضعه بين قوسين معقوفين (...) أو علامة التكملة الحديثة [...]. أو بين قوسين من هذا النوع <...>: ففي حالة ما إذا وجد المحقق في نصه، مثلاً، صيغة "بني الإسلام خمس" فمن واجبه أن يتدخل بإضافة "على" ليصبح التعبير هكذا "بني الإسلام [على] خمس أو بني الإسلام <على> خمس".

يجوز للمحقق كذلك أن يحذف ما هو ضروري متعين لإقامة النص، فإذا وجد، على سبيل المثال، صيغة "بني الإسلام على خمس فإنّ عليه حذف أحد حرفي الجرّ "على" ليستقيم التعبير فيصير "بني الإسلام على خمس ويُنْبِئُه قارئه في الهامش، إلى التعديل الذي أحدثه كذا" في الأصل: بني الإسلام على خمس.

وإذا أراد المحقق إضافة زيادة خارجة عن النص، ليست من حقيقة صورته، لغرض إلقاء ضوء جانبي يساعد على توضيح النص، فإن مكانها يكون الهامش أو الحاشية. ولا يجوز له إحداث أي تغيير أو تبديل في نص المخطوط قصد تحديد الأسلوب أو تنميق العبارات أو رفع مستواها، في نظره، لأن ذلك يخرجها عن الأمانة العلمية ويُدخله في جناية علمية

صارخة، إلا في حالة واحدة، وهي أن يكون المؤلف قد نصّ على إجازة إصلاح أخطائه، وهذا نادرٌ، ثم إن المطلوب ممن يفعل ذلك أن يُنبّه إلى صورة الأصل.

وعلى المحقق الاستعانة بما توفر لديه من مصادر ومراجع لتوضيح ما قد يكون في النص القديم من غموض حتى يجعل القارئ واثقا مما يقرأ ومطمئنا إلى الجهد الذي بذله ذلك المحقق في تفهمه وتقدير صحته، ومما ينبغي القيام به:

- ربط أجزاء النّص ببعضها، عن طريق إحالة القارئ على الصفحة التي توجد فيها لفظة سابقة أو لفظة لاحقة، يكون المؤلف قد أشار إليها في سياق كلامه، وتكون الإحالة عليهما باستخدام إحدى العبارتين: أنظر ما قبل، ص. كذا، بالنسبة للفظه سابقة؛ وأنظر ما بعد، ص. كذا بالنسبة للفظه اللاحقة؛ وهذا ما من شأنه أن يجلب إلى القارئ فائدة كبيرة، بما أضاء له، من طريق، جعله يقتصد وقتا كثيرا، من أجل توضيح فكرته.

- التعريف بالأعلام أو الكلمات اللغوية الغامضة أو المتشابهة والمصطلحات الفنية وبالبلدان والأماكن التي تحتاج إلى تحقيق لفظي أو تحديد الإطار أو الموقع، وكذلك توضيح وشرح العبارات التاريخية والأدبية والدينية والفلسفية وغيرها، من العبارات التي يقدر المحقق أن معرفتها ستستعصي على خاصة القراء، وأنّ ذلك سيؤثر سلبا على فهمهم للنص. تذكير المحقق بعدم إغفال توثيق المعلومات التي يستخدمها، في كلّ مرّة.

ومع التأكيد أيضا أن الغرض من كل الشروحات والتعليقات والمقارنات المطلوبة في النصوص، موضوع التحقيق، هو تخفيف ما بها من غموض، وليس حشد المعارف القريبة والبعيدة من موضوعه، وهذا من شأنه أن يُخرج المحقق عن الغرض العلمي المطلوب.

وإذا كان، في النص المحقق، شرح طويل، فإنّ مكانه يكون في نهايته، في ملحق يحال القارئ عليه، في هامش الصفحة التي يتطلبها ذلك الشرح، باستخدام عبارة أنظر الملحق رقم كذا، ص. كذا.

تنظيم الحواشي أو الهواش

كانت للكتابات القديمة حواشي أو هوامش وتعليقات مسجلة بين أسطر الصفحات وفي جوانبها، بطريقة عشوائية لكن هذه الأمور الآن أصبحت منظمة بإحدى الكيفيات الثلاث: وإحدى هذه الكيفيات أو الطرق، هي كتابة حواشي كلّ صفحة في أسفلها وتكون مفصولة عن المتن بسطر صغير على يمين الصفحة، ومكتوبة بحرف أصغر من حرف كتابة المتن، وهذه أكثر رواجاً.

وتتمثل ثاني تلك الطرق في إدراج الإشارات إلى اختلاف الكلمات في النسخ، بنفس الكيفية، أي في أسفل الصفحات، وكانت بقية الهوامش في آخر الكتاب.

أمّا الطريقة الثالثة والأخيرة فتتمّ فيها كتابة كل الحواشي، دون أي تمييز، في آخر الكتاب.

تسجيل أرقام صفحات المخطوط

وقد جرت عادة المحققين أن يسجلوا أرقام صفحات نسخة المخطوطة الأصلية المعتمدة للتحقيق، عند نقل معلوماتها، في أحد جوانب صفحاتهم المنقولة مع تحديد بداية كلّ صفحة من صفحات تلك المخطوطة بعلامة خاصة كخط مائل (/) أو عمود (I) أو نجم (*) أو غير ذلك. والغاية من تلك العملية، هي تيسير مهمة القارئ الذي يرغب في الرجوع إليها، عند الحاجة.

وللتدقيق أكثر يعمد المحققون أيضا إلى تسجيل أرقام أسطر تلك الصفحات على الجانب المقابل للذي سجلت عليه أرقام الصفحات، وفق نظام خماسي:

يُكتب فيه رقم 5 بجانب الأسطر الخمسة الأولى ثم تُكتب رقم 10 بجانب الأسطر الخمسة التي تليها فرقم 15 بجانب الأسطر الخمسة التي تليها، وهكذا، إلى نهاية الصفحة، ثم تبدأ العملية من جديد في الصفحة الموالية.

ولا يقتصر نظام هذا الترقيم على صفحات وأسطر المخطوطات المحقّقة بل يمكن العمل به أيضا عند تحقيق كتب سبق نشرها.

وإن عثر المحقق على كلمة غير مفهومة في النص، ولم يجد لها تفسيراً فيما توفر لديه من مصادر، وكان وجودها ضرورياً، مع ذلك، توضع بين قوسين إلى جانب علامة الضرب هكذا (...^x)؛ فإن عثر على أكثر من كلمة، غير مفهومة، وضعها بين قوسين وبين علامتي ضرب، هكذا (...^x).

ضبط النّص أي تشكيّله

إذا وجد المحقق أن كلمات النّص القديم قُيِّدت بضبط خاص، فمن واجبه أن يؤدّيه، مثلما وجدّه في النسخة الأم، دون أي تغيير أو تبديل، إلّا ما من شأنه أن يُترجم التشكيل القديم بنظيره الحديث كتحويل الشدّة والفتحة القديمة () إلى مثلتها الحديثة (). وهكذا...

وقد تُضبط بعض الكلمات بطريقتين، فما على المحقق في هذه الحالة إلا أن يضبطها كما وجدها في النسخة، وإذا تعذر عليه ذلك بالطباعة في المتن فليؤدّيهما بالعبارة في الهامش؛ وليضع نصب عينية أن بعض المؤلفين يتعمّد ضبط عبارة ما ضبطاً خاطئاً لئنبّه، فيما

بعد، إلى تصحيحها، فإن تسرّع المحقق وضبطها ضبطاً صائباً، فهذا يعني أنه أوقع نفسه في خطأ.

وإذا خلت بعض كلمات النص من الضبط، وضبط بعضها الآخر، وأراد المحقق أن يضبط ما لم يُضبط منها، كان عليه أن يقتدي في ذلك بالمؤلف ويضبطها مثله، حتى وإن صحّ ضبط تلك الكلمة بطريقتين مختلفتين: إمّا بالفتحة وإمّا بالكسرة، مثلاً، على أن يتمّ التنبية، في الهامش، إلى الطريقة الأخرى.

علماً أن أمر إقامة أي نص لا يحتاج إلى ضبط كل كلمة فيه بل المطلوب هو تشكيل ما يضمن وضوحه، ومن ذلك، إثبات الآتي:

- الهمزة (ء)، خاصة في الأسماء الأعجمية ك(أفلاطون، وفي بعض الكلمات، مثل (أسماء وأبناء). وتسقط في وسط الكلام، مثل: يا رجل اجلس، وفي (ال) التعريف، مثل الكتاب وفي مثل ابن وابنة وانسان وامرأة واثنان واثنان.

- الشدة (ّ) وهي تُرسم على حرف لتدلّ على أنّه حرفان، ممّا يعني أن عدم كتابتها يدلّ على عدم كتابة حرف من تلك الكلمة، وهذا خطأ.

- المدة (~) وهي السحبة التي في آخرها ارتفاع، وقد تردّ في الكتابة القديمة، فيما ليس هو مألوفٌ اليوم، كما في كلمة (مآ) التي تكتب اليوم (ماء)، بدون مدّة، وهي كناية عن ألف بعد همزة بصورة ألف، مثل آمن، وأصلها أمن، وهي توضع عادة على كلمات لتدلّ على أنها مختصرة، مثل عم، وتعني عليه السلام، وصلعم، وتعني صلى الله عليه وسلم؛ ورضه وتعني رضي الله عنه؛ ورحم وتعني رحمه الله؛ والخ وتعني إلى آخره؛ وتع، وتعني تعالى (الله).

- التمييز بين الياء العادية مثل (أبي) وبين الألف المقصورة مثل ليلي.

- تشكيل الكلمات النادرة أو التي تحمل أكثر من معنى.

- تشكيل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والأشعار والأعلام والأسماء غير العربية.

مع ملاحظة أن الضبط يحتاج إلى الدقة والتريث ولتحرّز من الانسياق إلى المؤلف بحيث ينبغي أن لا يتسرّع المحقق، مثلاً، بتشكيل كلمة "كُهُول"، وتعني بيت العنكبوت، هكذا "كُهُول"، وهذه جمع كُهْل أي التسمية التي تطلق على الإنسان في المرحلة الثالثة من عمره، مرحلة ما بين الشباب والشيخوخة.

وعلى المحقق أن يتريث أكثر، في تشكيل أعلام النَّاس، وأسماء القبائل والمدن، ويعود في ذلك إلى مصادر الضبط، كمكتب الرجال والمعجم اللغوية والجغرافية، وكلّ ما من شأنه أن يساعده على بلوغ هذه الغاية.

علامات الترقيم أو التنقيط

أو علامات الوقف أو علامات الوقف وأدوات القطع والفصل، هذه ترجمات مختلفة لكلمة Punctuation، أي تنقيط النصوص باللغة الفرنسية بمعنى إثراءها وتزويدها بالعلامات المطبعية الأوروبية الحديثة، التي تحدّد نهاية الجملة، وتفصل بين العبارات، وتميّز بين الاستفهام والتعجب في القول، وما إلى ذلك؛ ولم يكن هذا معروفاً في النصوص العربي القديمة، وهذا ما يفسر اختلاف المؤلفين المحدثين في تسميته، أو بالأحرى في ترجمته، من

اللغات الأوروبية الحديثة، إلى علامات الترقيم، أو علامات الوقف، أو علامات الوقف وأدوات القطع والفصل⁷⁸.

وللتنقيط أهمية كبيرة في تيسير فهم النصوص، وتحديد معانيها؛ وقد يؤدي وضع علاماته في غير الأماكن المناسبة لها إلى فهم خاطئ، لما يقصده الكاتب من معاني لأفكاره. وهذه العلامات تتمثل في:

- النقطة أي الوقفة (.) وتستخدم عند الوقوف، أي عند نهاية الجملة التي تم معناها، كليا أو جزئيا، وعند نهاية الكلام.

- النقطتان (:) وتستخدمان عند موافقة المعنى لما سبق، أي عندما يُقصد توضيح المعنى السابق لهما.

- النقطة والفصلة أو الفاصلة (؛) تُستعمل عند وجود جملة مستقلة يمكن ربطها بما سبق، أي بين الجمل إذا طال الكلام في معنى واحد.

- الفصلة أو الفاصلة (،) تستعمل عند استراحة نفس القارئ وبعد المنادى وبين أقسام الشيء الواحد ومع المعطوفات.

- علامات التعجب (!) تستخدم في آخر الجملة التي تعبر عن الانفعال أو التّعجب أو التأثر أو الأسف أو الحسرة.

- علامة الاستفهام (?) تستخدم في طرح التساؤلات أو الاستفسارات.

78 قارن ماجد عبد المنعم: المرجع السابق، ص60؛ سعيدوني: المرجع السابق، ص58؛ هارون: المرجع السابق، ص84؛ زرواتي: المرجع السابق، ص33.

- الشرطة العرضية أو الوصلة (-) وتوضع بين العدد والمعدود وبين رُكني الجملة إذا طال ركنها الأول، بتوالي جمل كثيرة عن طريق الوصف أو العطف أو الإضافة.

- الشرطتان العرضيتان أو الوصلتان (-...-) وتحصران الكلام المعترض وتعوضان القوسين (...).

- القوسان (...) وتحصران الكلام المعترض كالشرطتين وكذلك الأرقام (1) وما يحلّ محلّها كالأحرف الأبجدية (ب) وسنوات الميلاد أو الوفاة التي تكتب بعد أسماء الأعلام (ت.) أو (م.)، وتستعمل أيضاً في إبراز بعض الكلمات وإظهارها.

- الشولتان أو علامة التنصيص أو علامة الاقتباس ("...") أو (...) ويحصران نصاً مقتبساً حرفياً عن الغير.

- القوسان المعقوفان أو علامة الحصر أو علامة التكملة الحديثة [...], وتوضع بين الزيادة في الكلمات، لتوضيح المعنى أو الزيادة في الأحرف المفقودة في الأصل؛ علماً أنّ هناك من يضع تلك الزيادة أو التكملة بين علامتين أخري، كالنجوم *..* أو بين قوسين هكذا (...)
أو هكذا <....>

- علامة الحذف ... وهي نقاط متتالية، لا تقل عن ثلاث، وتوضع مكان الحذف من الكلام المقتبس.

- القوسان القرآنيان () وتحصران الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والأشعار.⁷⁹

مقدمة النص المحقق

⁷⁹ محمد محمد الهادي، أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1995، ص92

تُرَوِّد المخطوطات المحقّقة بمقدمة يتم فيها التعريف بالمؤلف وبعصره، قدر المستطاع، لما من علاقة وطيدة بين هذين الجانبين، وبين المعلومات المسجلة وما قد تكون أثّرت عليها من عوامل ذاتية أو اجتماعية أو تاريخية، يمكن للقارئ الناقد أن يستشققها أثناء اطلاعه عليها، ويقوم بالتنبيه إلى الأخطاء العالقة بها أو بتصحيحها.

علما أنّ مخطوطات كثيرة تخلو من ذكر اسم المؤلف، أو النّاسخ وتاريخ النسخ ومكانه، وما على المحقق في مثل هذه الحالة سوى الاعتماد على ذكائه في استغلال كلّ ما يعرفه عن النص: بفحصه وتمحيصه ومقارنته بنصوص أخرى تعرّضت لنفس الحوادث، والوصول بكلّ ذلك إلى استخراج نتائج مفيدة للنّص.⁸⁰

ويمكن البحث عن تعاريف بعض المؤلّفين أو ترجماتهم في نصوص بعض الكتب، وخاصة منها كتب التراجم والمؤلّفين، فيكون من المفيد أن يستعين بها المحقّقون، بعد التأكّد من العلاقة بينهم وبين العمل الخاضع للتحقيق، مع ملاحظة أنّ بعض الناشرين ينقلون تراجم المؤلّفين، وجدوها في كتب غيرهم، ونشروها في صفحات عناوين أو صفحات خواتم الكتب المنسوبة إليهم.

ويأتي، بعد ذلك، عرض لموضوع الكتاب وإظهار علاقته بغيره من الكتب التي تمّت له بصلة ما. وتليه دراسة فاحصة لنسخ المخطوط، يستنتج من خلالها أسباب اطمئنانه إلى المعلومات الواردة فيه ويُقدّم البراهين على صدقها، وينظر فيما إذا لم يكن به تزييف لغرض ما أو انتحال وسرقات من كتاب آخر أو عدم نقل أخبار بدقة أو إخفاء الحقيقة أو إظهار نوع من التعصب وما إلى ذلك...

⁸⁰ حسن احمد الخضيرى، محمد عبد الغني، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلو

وعلى المحقق وصف النسخة، التي اعتمد عليها في عمله، وصفا دقيقا: فَيُبَيِّن كمالها ونقصها وعدد صفحاتها وخطّها ونوع ورقها وحجمها ولون مدادها، وجودة الخط ورداءته، وتاريخها، وما تحمله من إجازات وتمليكات، وما في صدر النّص وفي آخره أو في هوامشه من كتابات، وذكر أبعادها ونوع جلدّها والطريقة التي اتبعت تحقيقها.

ويأتي في الأخير، ذكر فائدة المعلومات الواردة في النص، والجدة فيها ومدى ما يُقدّمه من إضافات في الدراسات التاريخية. ويجتاح إبراز النقاط الهامة في النص، إلى نظر وفحص وإطلاع واسع.⁸¹

وقد جرت العادة أن يتضمّن الكتاب المحقق، في بدايته، صورة من وجه المخطوط، أو بعض صفحاته، وخاصة صفحاته: الأولى والأخيرة، للتعبير عن تقدير المخطوط.

فهارس الكتاب المحقق

توضع للكتاب المحقق، كما توضع لأي بحث علمي فهارس وجداول وملاحق وخرائط وأسماء الأعلام والمصطلحات والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار وما إلى ذلك: حسب طبيعة موضوعه وما يتطلّبه من توضيحات وما يطغى عليه من مصطلحات.

مع الحرص على تنظيم كلّ هذه الفهارس منطقيا وترتيب كلّ واحد منها هجائيا.

قائمة المصادر والمراجع

⁸¹ مصطفى عليان ربحي، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية والتطبيق العملي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط4، عمان، 2010، ص126.

وتسجل فيها قائمة المصادر والمراجع التي تمّ استخدامها في إنجاز عملية التحقيق، مرتّبة، كما جرت عادة كتابة كل البيبليوغرافي، هجائياً.⁸²

فهرس الموضوعات

وتكتب فيه العناوين الرئسية لموضوعات الكتاب، من أبواب وفصول، إضافة إلى عناوينه الجزئية، وفي مقابل كلّ عنوان رقم الصفحة التي ورد فيها، الكتاب المطبوع.

⁸² محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، دار الفجر للنشر والطباعة، ط4، مصر، 2007،

قائمة المصادر المراجع :

- كشرود الطيب: البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية عمان- الأردن 1427هـ/2007م، ص311.
- سعيدوني ناصر الدين: أساسيات منهجية التاريخ، دار القصة للنشر، الجزائر، 2000
- عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات) كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999.
- بدر أحمد: أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية
- أنور محمود زناتي: علم التاريخ واتجاهات تفسيره، اقتراب جديد، مكتبة أنجلو المصرية، مصر، (د.ت.ن.).
- عارف أحمد اسماعيل المخلافي، محاضرات في مدارس تفسير التاريخ (فلسفة التاريخ نشأة الحضارات وتطورها وسقوطها)، ط1، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2007،
- ابن خلدون، المقدمة، دار النهضة، مصر، 2016 ،
- أحمد زكرياء الشلق، ما لتاريخ وكيف نفسره، ط01، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2016.
- حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ط 08، دار المعارف مصر 2000،
- نجاة سليم محاسيس، مفاتيح علم التاريخ، ط1 دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010،
- محمد بن صامل السلمي، المدخل إلى علم التاريخ، ط2، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، السعودية، 2009،

- سعد بدير الحلواني، تأريخ التاريخ، مدخل إلى علم التاريخ ومناهج البحث فيه، ط2، (د.م.ن.)، (د.ب.ن.)، 1999،
- شوقي الجمل، علم التاريخ، نشأته وتطوره ووضعه بين العلوم الأخرى ومناهج البحث فيه، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، مصر، 1997
- سيد أحمد علي الناصري، فن كتابة التاريخ وطرق البحث فيه، ط1، دار النهضة العربية للنشر، مصر، 1982،
- هرنشو، علم التاريخ، تر: عبد الحميد العبادي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1937،
- محمد موسى الشريف، دراسات تاريخية منهجية نقدية، ط1، نشر وتوزيع دار الأمة، السعودية، 2016،
- ميمونة ميرغني حمزة، دراسات في منهجية البحث التاريخي، ط01، منشورات المكتبة الوطنية، عمان، الأردن
- قاسم يزبك، التاريخ ومنهج البحث التاريخي، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، 1990.
- مرويس انجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، تر بوزيد صحراوي وآخرون.
- محمود محمد الحويري، منهج البحث التاريخي، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات القاهرة، 2001.
- محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط3، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.

- مصطفى سعداوي، المحاضرة الثانية "بناء إشكالية البحث" من مقياس تقنيات البحث التاريخي، منصة مودل، جامعة محند اكلي اولحاج، البويرة.
- رجاء وحيد دويدري: البحث العلمي اساسياته النظرية وممارسته العملية، ط1، دار الفكر، سوريا، 2000،
- لرامي فالي: البحث في الاتصال. عناصر منهجية، تر فضيل دليو وآخرون، ط2.
- محمد العربي معريش، دليل الطالب في منهجية البحث والعرض التاريخيين، عالم تنشيط الشباب، ط01، الجزائر، 1997،
- ماجد عبد المنعم: مقدّمة لدراسة التاريخ الإسلامي، ط الثانية، القاهرة، 1964.
- عبد الله طه عبد الله سلمان، منهج البحث التاريخي، ط1، دار الفكر، الأردن، 2010،
- أسد رستم، مصطلح التاريخ، مؤسسة هنداوي للنشر، مصر، 2017،
- علي إبراهيم حسن، استخراج المصادر وطرق البحث في التاريخ الإسلامي العام وفي التاريخ المصري الوسيط، ط2، مكتبة النهضة المصرية، مصر 1963،
- زرواتي رشيد: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر، 1423هـ/2002م،
- أنظر هارون (عبد السلام محمد): تحقيق النصوص ونشرها، ط5، القاهرة، 1414هـ / 1994م،
- محمد محمد الهادي، أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1995،
- حسن احمد الخضير، محمد عبد الغني، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، د ت،

- مصطفى عليان ربحي، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية والتطبيق العملي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط4، عمان، 2010.
- محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، دار الفجر للنشر والطباعة، ط4، مصر، 2007،